الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراســـات العليـا
كليـــــــة التجـــــــارة
قسم المحاسبة والتمويل

" أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين "

"The Effect of Audit Committees Characteristics On The Quality of Financial Reports - An Empirical Study on the Banks Listed On the Palestine Exchange"

إعداد الطالب

بسام سليمان قديح

إشراف

الأستاذ الدكتور/ سالم عبد الله حلس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1434 هـ- 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه ، الآيات من25 إلى 28)

ملخص الدراسة

أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية

"دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع مثل هذه الدراسات ، حيث رتبت بيانات سبعة مصارف التي تمثل مجتمع الدراسة خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2011 باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية عبر الزمن (Logistic Panel Regression) ، كما تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلائم مثل هذه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (E-Views).

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كلا من (حجم لجنة التدقيق و استقلالية أعضاء لجنة التدقيق) و جودة التقارير المالية ، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق و جودة التقارير المالية ، كذلك عدم وجود أثر لكل من خاصيتي (المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنويا) على جودة التقارير المالية .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توجيه اهتمام سلطة النقد الفلسطينية نحو تحديد واضح لشروط الاستقلالية الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق كالتي نصت عليها توصيات اللجان الدولية التي دعمت تشكيل لجان التدقيق ، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دليل الحاكمية المؤسسية الذي كان قد ألزم كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتشكيل لجان تدقيق ، وفرض عقوبات على الشركات التي لم تلتزم ، والتأكيد على ضرورة أن تفرض القوانين الفلسطينية على المصارف الفلسطينية الإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن مهام وانجازات لجان التدقيق، وكذلك خصائص أعضاء هذه اللجان المشكلة من حيث عدد أعضاءها ،استقلاليتهم ، مؤهلاتهم ، عدد اجتماعاتهم السنوية و نسبة الأسهم التي يمتلكونها.

Abstract

The Effect of Audit Committees Characteristics On The Quality of Financial Reports - An Empirical Study on the Banks Listed On the Palestine Exchange

This study aims to investigate the effect of audit committees' characteristics on the quality of financial reports in Palestinian banks listed in Palestine Exchange. In order to achieve the objectives of the study, descriptive and analytical method has been used, the analysis of seven banks' financial statements (the study sample) covers the period from 2006 to 2011 by using logistic panel regression with another statistical methods based on statistical analysis program (E-views).

The main findings of the study indicate an inverse relationship between audit committee (the size of committee and independence of audit committee members) and The Quality of Financial Reports. The existence of direct relationship between the percentage of shares owned by committee members and The Quality of Financial Reports. Moreover, there is no relationship between The Quality of Financial Reports and both members' Accounting qualification and the number of annual regular meetings.

The study recommends that it would be better for Palestinian Monetary Authority to identify clearly the concept of independent audit committee members according to international requirements, The study also recommends the activation of evidence rules and best practices of corporate governance, which committed all companies listed on the Palestine Exchange shall have an audit committee, and impose sanctions on those that did not comply . There have been more demands to improve the footnotes to the financial statements to include audit committees' responsibilities, achievements and members' characteristics (their the size , independence, experience, percentage of shares owned by committee members and the number of annual regular meetings) .

الإهداء

إلى المعلم الأول ، خير البرية..... حبيبنا ورسولنا محمد "صلى الله عليه وسلم" .

إلـى مـن عرفـت معهـم طعـم البدايـة ، وعـشت معهـم المحبـة والـدفء والحنـان وتعلمت منهم الوفاء والعطاء والشموخ.....أبي وأمي الغاليين أطال الله في عمرهما.

إلى التي كانت لي سنداً وعوناً ..... زوجتي .

إلى أحباء قلبي وقرة عيني وأزهاري اليانعة..... أبنائي "أحمد ، لارا ، آية ورؤى"

إلى من كبرنا وترعرعنا معاً، الأعزاء على فؤادي..... أخي و أخواتي .

إلى أصدقائي، وزملائي في العمل، وكل من له مكاناً في قلبي في كل مكان .

إلى الذين رفعوا أيديهم عالياً ولم يخشوا الموت ..... شهداء فلسطين .

إلى كل من كان لي عونا لإتمام هذه الرسالة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله سبحانه وتعالى الذي مكنني ووفقني لإتمام هذه الرسالة ، " لك الحمد ربي حتى ترضى ،ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضا " .

يسعدني ويشرفني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل ، **الأستاذ الدكتور: سالم حلس** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ، والذي لم يدخر جهدا ولا وقتا بتوجيهاته ونصائحه القيمة ، فلقد كان نعم العون ونعم السند حتى خرجت هذه الرسالة بهذه الصورة ، فله مني خالص الشكر والتقدير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة واللذان شرفاني بمناقشة هذه الرسالة ، وكان لتوجيهاتهما وملاحظاتهما بالغ الأثر في إثراء هذه الرسالة .

و يسعدني أن أتقدم بباقات الشكر والعرفان إلى **أسرة جامعة القدس المفتوحة** لما قدموه لي من مساندة خلال مسيرتي الدراسية.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى **أساتذتي في الجامعة الاسلامية** الذين استفدت من علمهم الغزير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي بالعمل الذين كانوا لي سنداً وعوناً .

أولا : قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
-	آية قرآنية	أ
-	ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
-	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ج
-	الإهداء	د
-	الشكر والعرفان	هـ
-	قائمة المحتويات	و
-	قائمة الجداول و الملاحق	ط
-	قائمة الأشكال	ط
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة		
1-1	المقدمة	2
1-2	مشكلة الدراسة	3
1-3	فرضيات الدراسة	4
1-4	متغيرات الدراسة	5
1-5	أهمية الدراسة	6
1-6	أهداف الدراسة	7
1-7	الدراسات السابقة	7
1-8	التعليق على الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني :الإطار العام لحوكمة الشركات		
2-1	مقدمة	23
2-2	مفهوم حوكمة الشركات	23
2-3	أهمية حوكمة الشركات	25
2-4	أهداف حوكمة الشركات	27

الرقم	الموضوع	الصفحة
2-5	الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات	28
2-6	ضوابط حوكمة الشركات	29
2-7	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	31
2-8	مبادئ حوكمة الشركات	32
2-9	حوكمة المصارف في فلسطين	34
2-10	الآثار الايجابية الناجمة عن تطبيق حوكمة الشركات	35
الفصل الثالث : لجان التدقيق : المفاهيم - الآليات – الخصائص		
3-1	مقدمة	37
3-2	ماهية وطبيعة لجان التدقيق	38
3-3	نشأة لجان التدقيق	40
3-4	واقع لجان التدقيق في القوانين والتشريعات الفلسطينية	43
3-5	اللجان الدولية والقوانين الداعمة لتشكيل لجان التدقيق	47
3-6	مبررات إنشاء لجان التدقيق	51
3-7	أهداف لجان التدقيق	52
3-8	مهام لجان التدقيق	53
3-9	خصائص لجان التدقيق	53
3-10	آليات عمل لجان التدقيق	64
3-11	مداخل تكوين لجان التدقيق	65
3-12	دور لجان التدقيق في زيادة فاعلية حوكمة الشركات	66
3-13	موقع لجان التدقيق في الهيكل التنظيمي	67
3-14	دور لجان التدقيق في تفعيل وظيفة التدقيق الخارجي	69
3-15	دور لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية	70
3-16	تقرير مدقق الحسابات الخارجي	71

الرقم	الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : منهجية الدراسة		
4-1	مقدمة	78
4-2	أساليب جمع البيانات	78
4-3	أساليب تحليل البيانات	79
4-4	مجتمع وعينة الدراسة	79
4-5	قياس متغيرات الدراسة	81
الفصل الخامس : تحليل البيانات واختبار الفرضيات		
5-1	مقدمة	84
5-2	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	84
5-3	اختبار فرضيات الدراسة	87
5-3-1	اختبار الفرضية الأولى	90
5-3-2	اختبار الفرضية الثانية	91
5-3-3	اختبار الفرضية الثالثة	92
5-3-4	اختبار الفرضية الرابعة	92
5-3-5	اختبار الفرضية الخامسة	93
5-3-6	ملخص نتائج تحليل الفرضيات	94
5-3-7	نتيجة عامة لفرضيات الدراسة	95
الفصل السادس : النتائج والتوصيات		
6-1	النتائج	97
6-2	التوصيات	99
6-3	الدراسات المقترحة	100
المراجع		
-	المراجع العربية	101
-	المراجع الأجنبية	109

الرقم	الموضوع	الصفحة
-	المواقع الالكترونية	112
-	الملاحق	113

ثانيا : قائمة الجداول والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
4-1	مجتمع وعينة الدراسة	81
5-1	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة	84
5-2	الوصف الإحصائي لمتغير الدراسة التابع	86
5-3	نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة	88
5-4	نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة	89
1	ملحق رقم (1) نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة	i
2	ملحق رقم (2) نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة	ii

ثالثا : قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج الدراسة	6
3-1	موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصرفية	69

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- التعليق على الدراسات السابقة

1-1- مقدمة

تعرض الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة الماضية إلى العديد من حالات الفشل الإداري ، وفشل المنظمات ، وحدوث أزمات مالية كبيرة ، امتد أثرها إلى فقدان المساهمين والمستثمرين، بعض أو كل استثماراتهم في تلك الشركات ، وفقدان العديد من العاملين لوظائفهم . وكان من أشهر هذه الأزمات والانهيارات، هو سقوط بورصة النمور الآسيوية في يوليو 1997 (هاشم ، 2009).

وامتدادا لما سبق استمرت سلسلة الفضائح والانهيارات المالية لشركات عملاقة ولامعة في الاقتصاد العالمي كان من أبرزها شركتي (Anron) و (WorldCom) في الولايات المتحدة ، وشركة (Ahold) في هولندا، وشركتي (BBVA) و (Gescartera) في إسبانيا ، وشركة (Parmalat) في إيطاليا (حمدان و مشتهى ، 2011).

تلى هذه الانهيارات سقوط اكبر مكاتب التدقيق والمحاسبة في العالم وهو (Arthur Andersen) لثبوت تورطه في فضائح انهيار الشركات (هاشم ، 2009) .

ولقد أدى حدوث هذه الأزمة المالية العالمية ، وهذه الفضائح المالية المتكررة ،إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة ، وانصراف المستثمرين عنها ، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق بصفة خاصة، وبمهنة التدقيق بصفة عامة ، وذلك نتيجة لفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تضمنتها القوائم المالية لتلك الشركات المنهارة (رياض ، 2011) .

ونتيجة لهذه الفضائح والانهيارات ، اهتزت المصداقية والثقة بمهنة تدقيق الحسابات وبالتقارير المالية للشركات ، و أصبح هناك اهتمام متزايد في أوساط المهتمين بضرورة تبني دعائم ومبادئ الحوكمة، التي كان الهدف من إنشاءها، تعزيز الشفافية و المصداقية ، وإبراز مدى عدالة القوائم المالية المنشورة للشركات ، ولعل أبرز تلك الدعائم هو إنشاء لجان التدقيق ، بحيث تكون هي الحارس على مدى عدالة التقارير المالية ،من خلال الإشراف و الرقابة على إعداد هذه التقارير، وكذلك الإشراف على عمل المدققين الداخليين والخارجيين (الرحيلي، 2008) .

لقد أحدثت الحوكمة تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام ، وبيئة مهنة المحاسبة و التدقيق بشكل خاص ، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة ، بدور لجان التدقيق بصفتها أداة من أدوات الحوكمة ،التي تهدف إلى مساءلة مجلس الإدارة ، وزيادة فاعلية وظيفة التدقيق واستقلاليتها (أحمد ، 2011).

وقد سارعت العديد من الدول والهيئات المهنية المحلية والدولية ، إلى بدل المزيد من الجهود ، من اجل إصدار التعليمات و المعايير التي يساهم إتباعها في استعادة تأسيس الثقة في البيانات المالية المنشورة ، ومن هذه الجهود توصية ، هيئة الأوراق المالية الأمريكية (U.S. Securities and Exchange Commission - SEC) ، وبورصة نيويورك للأوراق المالية الأمريكية (New York Stock Exchange - NYSE) ، والجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية الأمريكية (National Association of Securities Dealers - NASDA) ، بتشكيل لجنة الشريط الأزرق (Blue Ribbon Committee – BRC) ، لتكون ردة فعل طبيعية للزيادة في تحريفات القوائم المالية ، من خلال تقوية وتعزيز دور لجان التدقيق التي تعتبر احد ابرز دعائم الحوكمة ، كما وضعت سلسلة من الخصائص التي يجب أن تتوافر حتى تكون لجنة التدقيق فعالة (حمدان و مشتهى، 2011).

وفي هذا الصدد نشأت علاقة تبادلية وتأثيرية بين أدبيات مهنة المحاسبة والتدقيق ونظام حوكمة الشركات ، حيث تعتبر مهنة المحاسبة والتدقيق على المستوى الأكاديمي والمهني من أكثر المجالات المعرفية والمهنية تأثيرا في نظام حوكمة الشركات وتأثرا بها ، حيث تناولت أدبيات المحاسبة والتدقيق مفهوم حوكمة الشركات من منظور كيفية تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنشأة وتحقيق المصالح الذاتية للملاك والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة (Stakeholders) (حجازي ، 2007) .

وفلسطين ليست ببعيدة عن هذه التطورات العالمية، ففي عام 2010 م أصدرت سلطة النقد الفلسطينية القانون العام للمصارف الجديد رقم (9)، والذي سبقه إصدار قانون المصارف رقم (2) لعام 2002 م ، والذي بقي ساري المفعول حتى صدور هذا القانون الجديد ، حيث تحدثت المادتين (26) و(31) على ضرورة تشكيل لجنة تدقيق كلجنة منبثقة عن مجلس إدارة المصرف وتركت موضوع تحديد مسؤوليات وصلاحيات هذه اللجنة لتعليمات سلطة النقد .

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتساهم في تحديد مدى فعالية دور لجان التدقيق وتأثير خصائصها على جودة التقارير المالية .

2-1- مشكلة الدراسة

تعتبر لجان التدقيق احد ابرز دعائم حوكمة الشركات من خلال الدور الذي تقوم به في تعزيز وضمان الوصول إلى جودة في التقارير المالية، وتحقيق الثقة في البيانات المالية وخاصة بعد الأزمة التي أثرت على الثقة بين المستثمرين و محتوى تقرير المدقق الخارجي

نتيجة لضعف الإفصاح المحاسبي وعدم مصداقية شركات التدقيق بصفة خاصة وبمهنة التدقيق بصفة عامة .

عليه انحصرت مشكلة الدراسة من خلال صياغة السؤال الرئيسي التالي:

ماهو أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي هذه الأسئلة الفرعية :

1. ماهو أثر عدد أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ؟
2. ماهو أثر استقلالية أعضاء لجنة التدقيق(تنفيذي ، غير تنفيذي) على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ؟
3. ماهو أثر المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ؟
4. ماهو أثر عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في كل سنة على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ؟
5. ماهو أثر نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ؟

3-1- فرضيات الدراسة

في إطار هذه التساؤلات يحاول الباحث التحقق من صحة الفرضيات التالية :

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي أو غير تنفيذي) على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في كل سنة على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

4-1- متغيرات الدراسة

أولا / المتغير التابع : جودة التقارير المالية .

حيث يتم استخدام نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي كمتغير وكيل للتعبير عن جودة التقارير المالية حيث أن إبداء المدقق لرأي نظيف **(Unqualified Opinion)** يعبر عن جودة التقارير المالية الخاصة بالشركة.

ثانيا/ المتغيرات المستقلة :

1. عدد أعضاء لجنة التدقيق.
2. استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي أو غير تنفيذي) .
3. المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق.
4. عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق كل سنة.
5. نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف.

شكل رقم (1-1)

نموذج الدراسة

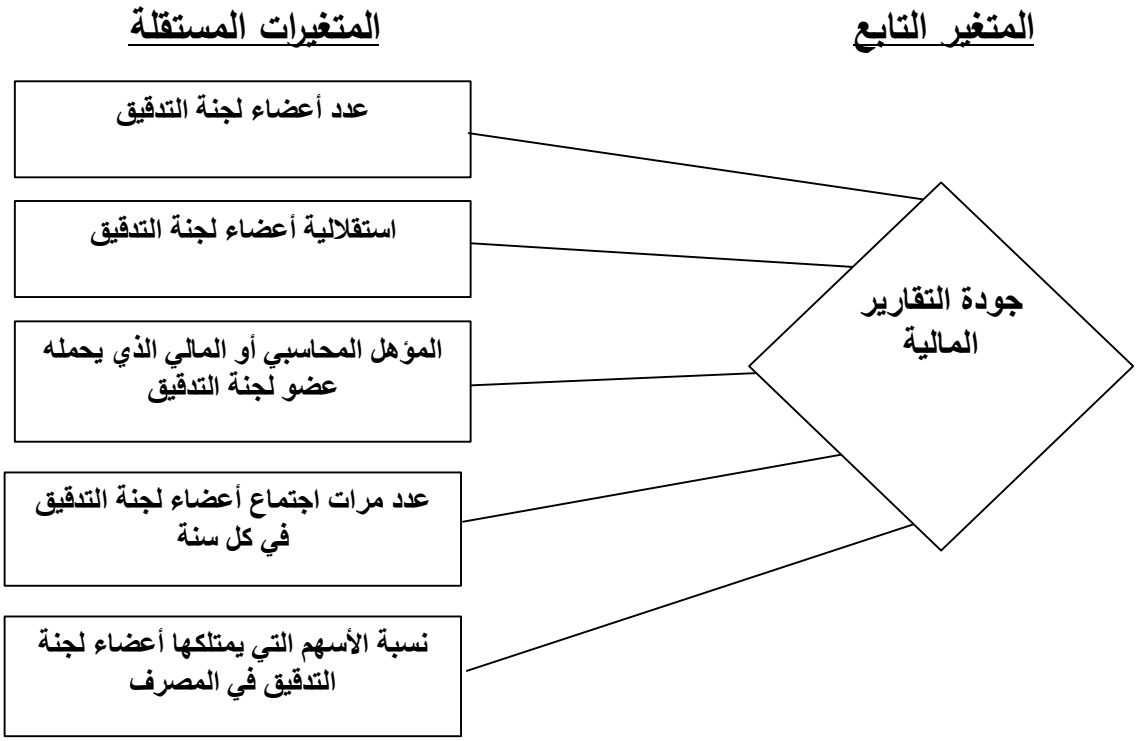

1-5- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام من قبل الباحثين وخاصة في السنوات الأخيرة بموضوع لجان التدقيق كأحد أبرز دعائم الحوكمة ، و تعتبر هذه الدراسة امتدادا للعديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع هذه اللجان ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية ،وتأثير خصائصها على رأي المدقق الخارجي ، وحيث أن فحص لجنة التدقيق للقوائم المالية يدعم موضوعية وقوة هذه القوائم، والذي له انعكاس كبير على تعزيز ثقة المستثمرين بهذه القوائم ، وتعزيز ثقتهم بالمصارف المشكلة للجان تدقيق ، حيث تصبح محط أنظارهم بهدف شراء أسهم تلك المصارف والذي يكون له نتائج ايجابية على أسعار أسهمها ، والذي بدوره يلقي بظلاله على الأسواق المالية بصورة ايجابية ، وكذلك تتعرض هذه الدراسة لموضوع حديث نسبيا في البيئات العربية عموما وفي فلسطين بشكل خاص نتيجة لحداثة تشكيل لجان التدقيق في هذه البيئات ، وحيث أن معظم الدراسات التي تناولت لجان التدقيق وأهميتها ومدى فاعليتها وتأثير خصائصها طبقت في البيئات الاقتصادية المتطورة ، وكذلك تأتي خصوصية

هذه الدراسة من خلال تطبيقها على قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني ألا وهو قطاع المصارف والبنوك .

6-1- أهداف الدراسة

1. تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير خصائص لجان التدقيق (عدد أعضاءها، استقلالية أعضاءها،الخبرة المالية لأعضائها ، عدد مرات اجتماع أعضاءها ، نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاءها) على جودة التقارير المالية في المصارف الفلسطينية، ومدى إمكانية تأثير تلك الخصائص من خلال حصول المصارف على تقرير نظيف يعكس جودة التقارير المالية.
2. الوقوف على مسؤوليات ومهام وصلاحيات لجان التدقيق.
3. إبراز وتحليل قواعد ودعائم الحوكمة.
4. تحليل المحاور التي تتم على أساسها العلاقة التبادلية بين لجان التدقيق والمدققين الخارجيين.
5. إلقاء الضوء على أنواع التقارير التي يصدرها المدقق الخارجي وعلاقتها بجودة التقارير المالية.

7-1- الدراسات السابقة

1-7-1- الدراسات العربية

1 - دراسة (أبو الهيجاء و الحايك ، 2012) بعنوان : " خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية" .

هدفت هذه الدراسة إلى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصائص لجان التدقيق كحجم لجنة التدقيق واستقلاليتها وعدد مرات اجتماعها ووجود الخبرة المالية لأعضائها، وبين فترة إصدار تقرير التدقيق، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي نشرت تقاريرها المالية في عام 2010 ، والبالغ عددها(285) شركة .أما عينة الدراسة فشملت على (144) شركة.

ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من لجان التدقيق وفترة إصدار تقرير التدقيق، وتم استخدام معادلة الانحدار الخطي من أجل تحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وفترة إصدار تقارير التدقيق في تلك الشركات.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من عدد الأعضاء والخبرة المالية على فترة إصدار تقرير التدقيق والمتمثل بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق ، لا يوجد أثر معنوي لكل من عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق سنويا و استقلالية أعضاء اللجنة على تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق .

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة وجود التوافق والانسجام بين التعليمات الصادرة من مختلف الجهات الرقابية حول موضوع لجان التدقيق ، وكذلك ضرورة وجود متطلبات خاصة بالإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية حول لجان التدقيق لديها من حيث عدد الأعضاء وعدد الاجتماعات للجنة والاستقلالية لأعضاء اللجنة والمعرفة العلمية للأعضاء.

2 – دراسة (الصوص ، 2012) بعنوان : " مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك المصارف، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث تم تصميم استبانه كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدققي الحسابات الداخليين وعددهم 57 ومدققي الحسابات الخارجيين وعددهم 25 ومفتشي سلطة النقد الفلسطينية وعددهم20 .

وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان التدقيق في المصارف أثناء تنفيذ مهامها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية، وعلى سلطة النقد الفلسطينية أن تضع شروطاً واضحة ومحددة للاستقلالية وما ينطوي عليها من متطلبات، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من

قبل المصارف في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة التدقيق خلال العام، كما يجب أن يتضمن ميثاق لجنة التدقيق المهام والصلاحيات بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية حتى لا يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط، والتأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان التدقيق في الأمور المالية والفنية وإكسابهم المهارات المصرفية المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم في هذا المجال.

3- دراسة (حمدان و آخرون ، 2012) بعنوان : " دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان " .

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من(2004-2009) ، وباستخدام طريقة الانحدار المتجمع (Pooled regression).

وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في تحسين جودة الأرباح، وفي ذات الوقت لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي :حجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

وبناء على هذه النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات من أهمها : توصية للجهات المنظمة والمشرفة على عمل سوق عمان للأوراق المالية الأردنية بتفعيل آليات الحاكمية المؤسسية ومنها لجان التدقيق، والرقابة على تطبيق مبادئها.

4 - دراسة (حمدان و مشتهى ، 2011) بعنوان : " علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان " .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير تدقيق نظيف وخصائص لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان مستفيدا من دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية ، ولتحقيق

أهداف الدراسة قدرت العلاقة من خلال اختبار (Logistic Regression)، إذ رتبت بيانات 50 شركة من شركات القطاع الصناعي خلال الفترة (2001–2006) بطريقة تحقق اختبار الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، كما استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة المتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية ، واختبار الارتباط الذاتي ، واختبار الارتباط الخطي ، واختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي . وأضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة لنموذج الدراسة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة التدقيق ، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة ، على تقرير مدقق الحسابات الخارجي . كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي . وفي ذات الوقت لم يكن لمعيار استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي ، وغير تنفيذي) ولعدد مرات الاجتماعات أي تأثير على رأي مدقق الحسابات الخارجي .

ومن أهم توصيات الدراسة القيام بدراسة معمقة للجان التدقيق في البيئة الأردنية من حيث أثرها على جودة الأرباح ، وقدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح .

5 – دراسة (أحمد ، 2011) بعنوان : " دور لجان التدقيق كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية " .

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية ، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من الحوكمة ولجان التدقيق والتقارير المالية ، وتحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق في شركات الأدوية المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية ، وإمكانية حصول الشركة على تقرير نظيف كمقياس لجودة تقاريرها المالية وذلك باستخدام اختبار (Logistic Regression) ، إذ تم جمع بيانات شركات صناعة الأدوية وعددها 10 شركات من مجموع 13 شركة وهي التي توافرت لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة والتي نشرت تقاريرها المالية من عام 2005 وحتى عام 2008 .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تقرير التدقيق الخارجية ، وانه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة في جودة التقارير المالية .

كما وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالخصائص التي يجب توافرها في أعضاء لجنة التدقيق والمحافظة على استقلاليتهم ، وكذلك ضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية في معظم أعضاء لجنة التدقيق .

6 – دراسة (المومني ، 2010) بعنوان : " تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات : دراسة ميدانية " .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ضوابط تشكيل واليات عمل لجان التدقيق في الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لتعزيز الحاكمية المؤسسية . لتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبانات على أعضاء مجالس الإدارة يمثلون (67) شركة مساهمة مكونة من جزأين: ضوابط تشكيل واليات عمل لجان التدقيق. بلغ مجموع الاستبانات التي استردت بعد توزيعها على أعضاء مجالس الإدارة وبشكل صالح لتحقيق أغراض هذه الدراسة (118) استبانه. واستخدم الإحصاء الوصفي واختبار (ت) لفحص بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مجالس الإدارة تعطي أهمية متوسطة لكل من ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها، إذ تشير هذه النتائج إلى أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة.

وقد قدمت الدراسة بعض التوصيات كان أهمها ضرورة إلزام مجالس الإدارة في الشركات الأردنية إعلام الهيئة العمومية عن كيفية تشكيل لجان التدقيق ، ضرورة تركيز مجالس إدارات الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق على كفاءاتهم وخبراتهم واستقلاليتهم ، ضرورة أن تلزم هيئة الأوراق المالية الشركات أن يكون للجان التدقيق نظام مكتوب يبين إجراءات وآليات عملها لتؤدي مهامها بكفاءة وفاعلية عالية.

7– دراسة (إسماعيل ، 2010) بعنوان : " العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما، وببعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح ، وإلى اختبار مدى وجود علاقة

بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية ، عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، ولقياس جودة التقارير المالية تم الاعتماد على مقياسين هما: أ – الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي حول موعد إعلان التقارير المالية. ب – مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات 30 شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان- للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006-2008) ، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى هذه العلاقة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية ، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام الجهات المشرفة على القطاع الصناعي، كوزارة الصناعة والتجارة بدور رقابي يساهم في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لهذه الشركات وذلك على غرار دور البنك المركزي في القطاع المصرفي، كما يوصي الباحث بالعمل على إيجاد آليات لتعزز الفصل بين الملكية والإدارة و استصدار التشريعات المناسبة لرفع كفاءة السوق المالي الذي ينعكس بالتالي على رفع مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية.

8 – دراسة (أبو حمام ، 2009) بعنوان : " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" .

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم ا لباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال إستبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وقد تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (150) من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في

سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة ، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها .

9- دراسة (قراقيش ، 2009) بعنوان:" تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح : دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص لجان التدقيق(الاستقلالية والحجم والخبرة المالية وعدد مرات الاجتماع والأسهم العادية المملوكة من قبل لجنة التدقيق) على جودة الأرباح في شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة الأثر من خلال اختبار(Binary Logit) إذ رتبت بيانات خمسين (50) شركة من شركات القطاع الصناعي خلال الفترة (2001 - 2006) بطريقة تحقق اختبار الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) ، كما استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة المتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار الارتباط الخطي، واختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي بالاعتماد على برنامجي التحليل الإحصائي Statistical Package for Social (SPSS) Sciences و (E-Views). وأضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة لأنموذج الدراسة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع..

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على جودة الأرباح .وفي ذات الوقت لم يكن لحجم لجنة التدقيق وعدد مرات الاجتماعات أي تأثير على جودة الأرباح.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: وضع ضوابط لأداء لجان التدقيق والتوسع في دراسة خصائص أخرى لهذه اللجان التي من الممكن أن يكون لها أثر على جودة الأرباح وبالتالي ضمان فعالية هذه اللجان، مع استخدام مقاييس أكثر دقة لقياس جودة الأرباح، ومن جهة أخرى التأكيد على ضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بممارسات إدارة الأرباح التي من شأنها التأثير سلباً على جودة الأرباح مع ضرورة تطبيق هذه الدراسة على الشركات الأردنية في مختلف القطاعات.

10- دراسة (أبو ميالة ، 2008) بعنوان: " العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق: دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق في شركات القطاع المالي المدرجة ببورصة عمان ، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم إستبانة وزعت على المديرين الماليين و المدققين الداخليين لعينة مكونة من (91) شركة من الشركات القطاع المالي المدرجة في البورصة، وعينة من المدققين الخارجيين وعددهم (120) مدقق ، ولقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل نتائج الدراسة .

وأظهرت نتائج الدراسة : أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، ووجود ميثاق مكتوب، وخبرة أعضائها، وعدد مرات الاجتماعات، وإشراف اللجنة على عمل المدقق الداخلي والخارجي، وإشرافها على إعداد التقارير المالية، ورقابة أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الغش، كل هذه المتطلبات تساهم في تحسين فاعلية دور لجان التدقيق .

ومن أهم توصيات الدراسة : أن يتم تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من أعضاء مجلس الإدارة الذين تتوفر فيهم خبرة في المحاسبة أو المالية ، و قيام أعضاء لجان التدقيق بالاجتماع بشكل دوري وكذلك كلما اقتضت الضرورة لمناقشة مدى قدرة لجان التدقيق على تنفيذ مسؤولياتها .

11- دراسة (الفرح ، 2001) بعنوان : " مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية : دراسة ميدانية " .

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مديري التدقيق الداخلي ومديري التدقيق الخارجي ، والتعرف على أهم العوامل المساعدة التي تعمل على تعزيز فعالية لجان التدقيق من وجهة نظر أعضاء لجان

التدقيق في الشركات المساهمة العامة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم ثلاث استبانات موجهة إلى مديري التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأعضاء لجان التدقيق، ولقد غطت الدراسة جميع الشركات التي لديها لجان تدقيق في نهاية شهر كانون أول من عام (2000) وعددها (29)شركة، كذلك مكاتب تدقيق حسابات تلك الشركات وعددها (10) مكاتب، ولقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل نتائج الدراسة .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: امتلاك أحد أعضاء لجنة التدقيق لخبرة مالية أو محاسبية، واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق عن الإدارة، بالإضافة إلى وجود دليل مكتوب، وزيادة عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق لأكثر من أربع مرات في السنة ، تعتبر من أهم العوامل التي تعزز من فعالية لجان التدقيق ، بينما اعتبر عامل زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى أكثر من ثلاثة أعضاء لا يعزز فعالية اللجان.

ومن أهم توصيات الدراسة : على هيئة الأوراق المالية أن تفرض على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عما إذا كان لديها لجان تدقيق أم لا ، وكذلك ضرورة أن يكون تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة احد الشروط الواجب توفرها عند التقدم بطلب لإدراج أسهمها في البورصة.

2-8-1- الدراسات الأجنبية

12 – (Inaam, et., al.,2012): " The Effect of Audit Committee Characteristics on Real Activities Manipulation in The Tunisian Context"

- تأثير خصائص لجنة التدقيق على أنشطة التلاعب الحقيقة- في السياق التونسي

هدفت هذه الدراسة في البحث من جهة في مدى تأثير خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح الحقيقية (REM) بعد تنفيذ القانون التونسي رقم 96-2005 سنة 2005 ، ومن ناحية أخرى من خلال اعتماد القانون رقم 96-2005 في الحد من مدى إدارة الإرباح الحقيقية في السياق التونسي. تم استخدام عينة مكونة من (319) شركة خلال سنوات الملاحظات في الفترة من سنة 2000 وحتى سنة 2010، حيث تم اختبار فيما إذا كانت متغيرات للجنة التدقيق هي محددات هامة من محددات إدارة الأرباح الحقيقية ،وتم تقديرها وقياسها باستخدام نموذج (Roychowdhury2006).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن لجنة التدقيق التي تضم غالبيتها مدراء مستقلين تخفض من مدى إدارة الأرباح الحقيقية، و بالإضافة إلى ذلك تم استنتاج :

(1) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرات أعضاء لجنة التدقيق ومعالجة المبيعات ،(2) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرات أعضاء لجنة التدقيق والزيادة في الإنتاج بعد ظهور القانون رقم 96-2005. وبالإضافة إلى ذلك يظهر وجود ارتباط سلبي بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق والزيادة في الإنتاج. كذلك وجود ارتباط إيجابي بين حجم لجنة التدقيق ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية، كذلك من النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن اعتماد قانون الأمن المالي (2005) ليس له أي تأثير على إدارة الأرباح الحقيقية.

ومن أهم توصيات الدراسة انه يجب أن يكون للجان التدقيق دور اكبر في معالجة المشاكل الحقيقية، إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد عوامل أخرى من محددات إدارة الأرباح

13 – (Luohe, et., al.,2008) : " Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence "

– مراقبة مجلس الإدارة، وفاعلية لجنة التدقيق، وجودة التقارير المالية: دراسة وتحليل الأدلة التجريبية :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم للمتغيرات الخاصة بحوكمة الشركات ودورها في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية في كندا ، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 50 شركة مدرجة في البورصة ، وقد عمدت هذه الدراسة إلى قياس الحوكمة من خلال فحص مكونات بعض خصائص مجالس الإدارة من ناحية استقلالية أعضاءها والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وفحص مكونات خصائص لجنة التدقيق من ناحية ،استقلاليتهم ، الخبرة المالية ، والنشاط ،وربط هذه المكونات المختلفة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق بجودة التقارير المالية ، عن طريق قياس جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مقاييس وهي : إدارة الأرباح ، تحليل المحتوى الخاص بالأرباح ، التقارير المالية المضللة ، وقد تم تحليل بيانات الدراسة من خلال نموذج الانحدار المتعدد .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة ، وكذلك استقلالية لجنة التدقيق غير مرتبطة بتخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية ، ولكي تكون لجنة التدقيق فعالة يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة .

14- (Martinez & Fuentes, 2007): " The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical study in the Spanish context "

- تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين احتمال أن تتسلم الشركة تقرير نظيف من مدقق الحسابات الخارجي كمقياس لجودة التقارير المالية ، وبين وجود خصائص لجنة التدقيق (استقلالية اللجنة والحجم وعدد مرات الاجتماع والخبرة المالية لأعضائها) ، وقد طبقت هذه الدراسة على الشركات الإسبانية المدرجة في السوق المالي في عام (1998) والتي أنشأت طوعيًا لجان التدقيق بعد إصدار دليل الحاكمية المؤسسية في إسبانيا والمعروف بإسم (Olivencia Code)، حيث تكونت عينة الدراسة من (380) شركة اسبانية مدرجة خلال السنوات (1999-2001) ، وقد تم تحليل بيانات الدراسة من خلال نموذج الانحدار المتعدد ، وقد تم إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فكانت 1- هناك علاقة طردية بين امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة و استلام الشركة لتقريرً متحفظ ناتجًا من أخطاء أو عدم التزام بالمبادئ المحاسبية . 2 - وجود لجنة التدقيق ليس له تأثير على استلام الشركة تقريرًا متحفظًا يحتوى على عدم تأكد. 3- وجود لجنة التدقيق لا يخفض من إمكانية استلام الشركة تقريرا متحفظًا ناتجًا من أخطاء أو عدم التزام. 4- هناك تأثير لحجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضائها على استلام الشركة لتقرير متحفظ .

ومن أهم توصيات هذه الدراسة هو الحاجة إلى تقييم فاعلية لجان التدقيق ، والحاجة إلى المزيد من الأبحاث التي تحلل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ورأي المدقق الخارجي للحسابات في بيئات دولية أخرى مختلفة .

15 – (Stewart and Munro , 2007) : " The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors"

– تأثير وجود لجنة التدقيق و تكرار اجتماعاتها على المدقق الخارجي : تصورات المدققين الخارجيين الاستراليين .

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى تأثير وجود لجنة التدقيق، وتكرار اجتماعاتها، وحضور المدقق لها على السمات المختلفة للتدقيق الخارجي من وجهة نظر المدقق الخارجي ، وقد تكونت عينة الدراسة من 79 شركة استرالية مدرجة في سوق الأوراق المالية ،خلال الفترة من 2003 وحتى 2004 ، حيث تعكس هذه الدراسة تصورات المدقق الخارجي ، لأنها جاءت بعد صدور قانون (Sarbanes Oxley) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002، وفي أثناء تطبيق استراليا لقانون الحوكمة الذي يعرف بـ (CLERP 9) ، وقد تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن وجود لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماعها وحضور المدقق الخارجي لهذه الاجتماعات أمور تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق ، كما أن مدقق الحسابات الخارجي يؤمن بان وجود لجنة تدقيق أمر مهم لتخفيض مخاطر التدقيق الملموسة ، وتخفيض هذه المخاطر أيضا بتكرار اجتماعات لجنة التدقيق وحضور المدقق لها، لا يوجد تأثير لوجود لجنة التدقيق على الاختبارات التي يجريها المدقق الخارجي ولا على الزمن الذي يقضيه في عملية التدقيق ، وجود لجنة التدقيق يساعد على حل النزاعات والصراعات مع الإدارة ويؤدي إلى تحسين جودة التدقيق.

16– (Felo, et. Al., 2003) : " Audit Committee Characteristics and Quality Of Financial Reporting : An Empirical Analysis"

– خصائص لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص أعضاء لجنة التدقيق، من حيث الخبرة والاستقلالية، وحجم اللجنة، وجودة البيانات المالية ، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة منها حجم الشركة ، وتركيبة مجلس الإدارة ، وتركيز الملكية ، لضبط العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية ، وتألفت عينة الدراسة من

(77) شركة أمريكية، حيث تم تحليل البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات عن الفترتين (92-93) و(95-96)

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة - لا تقلل الدراسة من دور لجان التدقيق وتأثيرها في البيانات المالية، وتوجد علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و الانحرافات المالية، كما أن هناك علاقة إيجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجان التدقيق وجودة البيانات المالية المنشورة ، كما أوضحت هذه الدراسة وجود علاقة ايجابية بين حجم لجنة التدقيق و جودة البيانات المالية، لم تتوصل الدراسة لوجود علاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة البيانات المالية المنشورة .

ومن أهم توصيات الدراسة اشتراط الخبرة لجميع أعضاء لجنة التدقيق بموجب تشريع ملزم، وعدم اقتصار الخبرة المحاسبية أو المالية على عضو واحد فقط لأن تطبيق هذا الشرط يزيد من فاعلية لجان التدقيق، ويكون له فائدة أكثر للمستثمرين في تحسين نوعية البيانات المالية من خلال تشكيل مناسب لعضوية لجان التدقيق.

17 - (Abbott, et. al. , 2002) : " Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement: A Study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations"

- خصائص لجنة التدقيق والتحريفات المالية : دراسة على فاعلية بعض توصيات لجنة الشريط الأزرق .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير توافر خصائص معينة في لجان التدقيق واحتمالية التحريف في البيانات المالية في حالة فقدان هذه الخصائص بشكل جزئي أو كلي، وقد شملت عينة الدراسة 500 شركة أمريكية من قطاعات مختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن 74% من لجان التدقيق في هذه الشركات تتكون من أعضاء خارجيين مستقلين.
- أن 57% من هذه اللجان عقدت خلال العام أربعة اجتماعات فأكثر.
- أن 79% من اللجان تشتمل اللجنة على عضو واحد على الأقل ذي خبرة محاسبية أو مالية.
- أن 38% فقط من هذه اللجان امتازت بالخصائص الثلاث مجتمعة(استقلالية الأعضاء، تعقد أربعة اجتماعات فأكثر في السنة، توافر خبير محاسبي أو مالي واحد في اللجنة على الأقل) .
- يوجد علاقة عكسية بين توافر الخصائص الثلاث وبين حدوث تحريف في البيانات المالية.

- يوجد علاقة طردية بين افتقار اللجنة لواحد على الأقل من أعضاءها للخبرات المحاسبية أو المالية وبين إمكانية التحريف في البيانات المالية.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة توافر الأعضاء ذوي الخبرات المالية من أجل تعزيز الدور الإشرافي و الرقابي الذي يجب أن تلعبه هذه اللجان في عمليات التقرير والإبلاغ المالي.

8-1- التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والتي تناولت موضوع لجان التدقيق أو حوكمة الشركات من بعض الزوايا وبعض الجوانب المختلفة ، يتضح أن بعض الدراسات ركزت على خصائص لجان التدقيق وعلاقتها بتقرير المدقق الخارجي،مثل دراسة (حمدان ومشتهى،2011) وكذلك دراسة(Martinez&Fuentes, 2007) ، اللتان درستا العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير نظيف ومجموعة من خصائص لجنة التدقيق ، حيث تم إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كذلك دراسة (أبو الهيجاء والحايك،2012) والتي تناولت العلاقة بين خصائص لجان التدقيق (الحجم،الاستقلالية،الخبرة،عدد مرات اجتماعها) وفترة إصدار تقرير المدقق الخارجي ،وكذلك مثل دراسة (Felo,et.Al.,2003) التي ركزت على خصائص لجنة التدقيق (الخبرة،الاستقلالية، الحجم) وجودة التقارير المالية ، وكذلك مثل دراسة (أحمد،2011) والتي تناولت دراسة العلاقة بين خصائص لجان التدقيق (الحجم،الاستقلالية،الخبرة،عدد مرات الاجتماع) وإمكانية الحصول على تقرير نظيف كمقياس لجودة التقارير المالية، وكذلك مثل دراسة (Stewart and Munro , 2007) والتي فحصت مدى تأثير وجود لجنة التدقيق وتكرار اجتماعاتها وحضور المدقق لها على السمات المختلفة للتدقيق الخارجي .

إضافة، هناك دراسات تناولت العلاقة بين خصائص لجان التدقيق والتحريف في البيانات المالية من جهة وأثرها على جودة الأرباح من جهة أخرى ، مثل دراسة (Abbott, et. al. , 2002) و دراسة (Inaam,et. al.,2012) اللتان أبرزتا مدى تأثير خصائص لجان التدقيق (الحجم، الاستقلالية، الخبرة ،عدد مرات الاجتماع) على الحد من إدارة الأرباح ، وكذلك دراسة (حمدان و آخرون ، 2012) و دراسة (قراقيش ،2009) اللتان استطلعتا خصائص لجنة التدقيق وأثرها على جودة الأرباح. بينما دراسات أخرى بينت الدور المهم للمتغيرات الخاصة بحوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة التقارير المالية ، مثل دراسة (Luohe, et. al.,2008) فقد درست العلاقة بين خصائص أعضاء مجلس الإدارة

وخصائص أعضاء لجان التدقيق من ناحية (الاستقلالية،الخبرة،النشاط) وجودة التقارير المالية.

وهناك دراسات أخرى أبرزت مدى فعالية لجان التدقيق ودورها في دعم التدقيق الداخلي والخارجي والعوامل المؤثرة في تحسين فعاليتها مثل دراسة (الفرح،2001) ودراسة (أبو ميالة ،2008) و دراسة (الصوص ، 2012) ، وكذلك دراسة (المومني ، 2010) التي قيمت مدى التزام الشركات بضوابط تشكيل لجان التدقيق لتعزيز حوكمة الشركات .

وكذلك هناك دراسات أخرى ركزت على تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية، مثل دراسة (أبوحمام ،2009) ، ودراسة (إسماعيل ،2010) .

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها طبقت في البيئة الفلسطينية، وعلى قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني ألا وهو قطاع المصارف والبنوك، حيث تمثل موجودات هذه المصارف ما قيمته 3.5 مليار دولار خلال عام 2011 م ، وإذ توجد اختلافات و فروق جوهرية في البيئات التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة الفلسطينية باعتبار أن معظم الدراسات السابقة طبقت في بيئات أكثر تطورا ، كذلك جاءت في الفترة التي صدر فيها دليل الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين عام 2009 ، والقانون العام للمصارف الجديد رقم (9) لعام 2010 .

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة الفلسطينية هو اختلاف أداة الدراسة ، حيث أن دراسة (الصوص،2012) اعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة ، في حين أن هذه الدراسة اعتمدت على قياس المتغيرات من خلال استخراج مجموعة من المؤشرات والبيانات من التقارير المالية لمجتمع الدراسة ، مما يعطى نتائج الدراسة واقعية أكثر، ويعزز من مصداقيتها ودقتها .

الفصل الثاني

الإطار العام لحوكمة الشركات

- مقدمة
- مفهوم حوكمة الشركات
- أهمية حوكمة الشركات
- أهداف حوكمة الشركات
- الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات
- محددات حوكمة الشركات
- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات
- مبادئ حوكمة الشركات .
- حوكمة المصارف في فلسطين
- الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق حوكمة الشركات

2-1- مقدمة

تعرضت الاقتصاديات العالمية الكبرى للعديد من الهزات والأزمات المالية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وحدثت عدة انهيارات مفاجئة ومتتالية لبعض الشركات العالمية الكبرى، مما أدى إلى حدوث خسائر مالية كبيرة في أسوق رأس المال العالمية، وقد كان ذلك نتيجة لتعرض الأنظمة المحاسبية والرقابية المعمول بها لهجوم كبير، بالإضافة إلى اهتزاز الثقة في أساليب ونماذج الرقابة على أداء الشركات وكذلك القوانين المنظمة لذلك، ونظرا للآثار الخطيرة لتلك الهزات المالية على ثقة المستثمرين المحليين والخارجيين، وما تبع ذلك من آثار شديدة الضرر على التنمية الاقتصادية للبلدان، فقد كان التوجه نحو زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات لمواجهة تلك المخاوف التي قد تعيق برامج التنمية في تلك البلدان (محروس ،2011) .

ولذلك ، بدأت العديد من المنظمات المهنية، والجهات الدولية، وعدد كبير من الدول، تتجه لضرورة توفير نظام جيد للحوكمة داخل الشركات، يوفر تأكيدا بشأن كفاءة عملية إعداد التقارير المالية، و المحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر، ومن هذه المرحلة بدأ الاهتمام بضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، حيث تعد حوكمة الشركات هي نقطة البداية لضمان النزاهة والشفافية والمصداقية، وضمان حسن إدارة الشركات، وتوفر الثقة والمصداقية في عملية المحاسبة وتدقيق التقارير المالية المنشورة ، كما أنها وسيلة لرقابة الإدارة وإمكانية المحاسبة عن المسؤولية في حالة حودث أي خلل أو تلاعب في المعلومات ، و تقوم من خلال آلياتها ودعائمها بالإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين ، الأمر الذي يدعم من جودة التقارير المالية (هاشم ، 2009) .

ونظرا لأهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات، يأتي هذا الفصل ليتناول مفهوم حوكمة الشركات، وأهميتها وأسباب ظهورها،ومحدداتها، والأطراف المعنية بتطبيقها ، ومبادئها والجوانب الفكرية المتعددة المتعلقة بها .

2-2- مفهوم حوكمة الشركات

على الرغم من شيوع تداول مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance) في كافة المجالات المعرفية والإصدارات الدورية للعديد من المنظمات المهنية والدولية ، إلا انه لايوجد حتى الآن تعريف دقيق ومحدد لمفهموم حوكمة الشركات ، بل تعددت المفاهيم و

التعريفات حسب رؤية كل جهة تجاه هذا المفهوم ، وفيما يلي سيتم استعراض العديد من وجهات النظر حول مفهوم حوكمة الشركات .

تعرف حوكمة الشركات بأنها هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة، لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد ،2005 ، ص9) ، وكذلك بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة (حماد ،2005، ص20).

ويرى الباحث أن هذا التعريف تناول الحوكمة كنظام شامل يهدف إلى ضبط أعمال الشركة من خلال الرقابة عليها و تخفيض مخاطر الإدارة .

ولقد عرفها (Shahnawaz ,2003,P.4) بأنها القواعد التي توجه سلوك الشركات و حاملي الأسهم، ومديري الشركات ، وكذلك الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز وفرض تطبيق تلك القواعد.

ويعتقد الباحث أن هذا التعريف تناول دور الشركات ودور الحكومات في تطبيق مبادئ الحوكمة ولم يتناول دور باقي الأطراف ذات العلاقة كالمتعاملين من خارج الشركة و العاملين في الشركة .

وعرفت حوكمة الشركات أيضا بأنها " الآليات التي تراقب وتوجه بها الشركات وتوضع في موضع المساءلة المحاسبية " (Peck and Ruigrok ,2000, p. 422) .

وقد وصف تقرير كادبوري (Cadbury) سنة 1992 حوكمة الشركات بأنها هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين، ويواصل كادبوري (Cadbury) في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة :" حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب "(سليمان ،2006 ،ص15) .

ويعتبر التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Co-operation and Development Economic – OECD) من أهم التعريفات وأشملها والتي تناولت مفهوم الحوكمة ، حيث عرفتها على أنها "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة، والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس

والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة (دليل حوكمة المصارف ،2009، ص4) .

ويرى الباحث أن هذا التعريف يتميز بالشمولية و الوضوح ، حيث يعتبر امتدادا لتعريف تقرير كادبوري ، فقد اظهر أهمية دور جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال علاقاتها المتبادلة ، والوسائل الملائمة، والرقابة الفعالة، لتحقيق أهداف المؤسسة .

ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركة فمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والمصارف هي ذات مفهومها في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية على اعتبار أن المصارف شكل من أشكال الشركات ، حيث تعتبر الحوكمة في المصارف نظاما لإدارة المصارف لإحكام الرقابة عليها ، بما يحقق أهداف تلك المصارف ، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها (خضر ، 2012 ،ص82).

3-2- أهمية حوكمة الشركات

يتفق الكثير من الباحثين على أهمية الحوكمة الشركات، وما تمثله من دفع لعجلة التنمية وتخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري على مستوى الشركات والدول ، وكذلك رفع مستوى الأداء ، وجذب الاستثمارات الأجنبية ، ويلخص (القرني ، 2010) أهمية تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في النقاط التالية :

- محاربة الفساد الداخلي
- ضمان النزاهة والحياد
- تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف
- تقليل الأخطاء والقصور
- تحقيق فاعلية التدقيق الداخلي
- تحقيق فاعلية التدقيق الخارجي
- تمكين الشركات من الحصول على تمويل

تعد الحوكمة احد أهم متطلبات بيئة الأعمال الحديثة ، وأسس وركائز التحرر الاقتصادي وتفعيل آليات السوق ، حيث تعمل حوكمة الشركات على تحقيق المصداقية بشكل يساعد على زيادة الثقة، ويحافظ على استقرار المعاملات ونزاهتها، ومعالجة أوجه القصور فيها ، ويتم ذلك من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد، التي تحدد أخلاقيات الممارسات

والسلوكيات التي تقوم بها الإدارة، والتي يمكن أن تحد من الممارسات الخاطئة، وتضع حدا لحدوث مخاطر الفساد، وفي الوقت نفسه تحافظ على مصالح المساهمين وتحقيق العدالة بينهم (هاشم ،2009) .

وتزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من اجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة ، وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية ، ولا شك أن احتمال تعرض الشركات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة للازمات والفضائح المالية تزيد بدرجة كبيرة عن الشركات التي تطبقها (على و شحاته ،2007/2006).

ولقد أصبح المستثمرون والشركات الاستثمارية، يبحثون عن الأسواق المالية والشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة ، فأصبحت الأسواق المطبقة لمبادئ الحوكمة محط أنظار وجذب للمستثمرين، لان المستثمرين و المؤسسات الاستثمارية ليسوا على استعداد ليتحملوا نتائج سوء الإدارة والفساد المالي والإداري، فأخذوا يطالبون بالحوكمة قبل أن يقوموا باتخاذ قرار تمويل ودعم الشركات أو الدخول إلى الأسواق (حبوش ، 2007).

كل هذا استدعى الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، و يأتي تأكيد أهميتها التي برزت آثاره واضحة من خلال تحقيقه للمنافع الآتية (طالب و المشهداني ،2011) :

1- تجنيب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق، وضمان بقائها نموها .

2- تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير الدول ، لان قواعد الحوكمة والالتزام بها أصبحت أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

3- تبرز أهمية الحوكمة لشركات القطاعين العام والخاص بنفس الأهمية ، حيث بدت الجهود المبذولة لغرس الحوكمة في مؤسسات القطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح و الدقة في القوائم المالية .

4- الفصل بين ملكية الشركة والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشركة ، وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين .

5- للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية ، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال .

4-2- أهداف حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن أداء الشركات بأسلوب علمي وعملي، يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة ، بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق، ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم (العزايزة ، 2009) .

حيث يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف والتي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف بما يأتي (طالب و المشهداني ،2011) ، (جودة ،2008) ، (بركة ، 2012) :

1- كبح مخالفات الإدارة المحتملة،وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة و المساهمين.

2-تقليل المخاطر المالية والاستثمارية .

3- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم، من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.

4- إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية .

5- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

6- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.

7- خلق حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة، نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة.

8- فرض الرقابة الفعالة على الشركة.

9- تمكين الشركة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق رأس المال ،بما يؤدي إلى زيادة اجتذاب المستثمرين، الذين بإمكانهم تدعيم النمو المالي للشركة.

10- تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال.

11- الفصل بين الملكية والإدارة.

12- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة، ورفع درجة الثقة.

13- حماية أصول الشركة، ومساهميها وغيرهم من أصحاب المصالح.

14- تحسين الممارسات المحاسبية والمالية في المنظمة، والعمل على تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات المنظمة وعملياتها.

5-2- الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات

لقد نبع الانتباه الحالي لحوكمة الشركات بصفة أساسية، بعد فضيحة "ووتر جيت" (Watergate) في الولايات المتحدة أثناء فترة السبعينات من القرن الماضي ، وقد اكتسبت الحوكمة قوة دافعة اعتمادا على الانهيار المالي في صناعة الادخار والقروض بالولايات المتحدة في أوائل الثمانينات، وقد وصلت تلك الأهمية للدرجة القصوى بعد أحداث شركة أنرون "Enron" ، و شركة بارمالات " Parmalat" ، وقد تسبب وجود انهيارات مالية مماثلة ومناقشات عامة حول شفافية أسواق رأس المال في تنشيط الانتباه نحو حوكمة الشركات في أوائل التسعينات في بلاد عديدة مثل المملكة المتحدة ،استراليا، جنوب إفريقيا ، ونيوزيلندا (لطفي ،2007).

حيث أصبحت حوكمة الشركات، من الموضوعات الملحة على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية، وذلك بسبب الأحداث التي وقعت في العقدين الماضيين ، والتي ترجع إلى قيام الأطراف الداخلية سواء كانوا من مجلس الإدارة، أو المديرين، أو الموظفين العموميين، من نهب الشركة أو المال العام على حساب المساهمين أو أصحاب المصالح الأخرى للشركة ،الأمر الذي وضع قضية الحوكمة على قمة اهتمامات كل مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية (يوسف ، 2010) .

وتبعا لذلك ، يعود الاهتمام الكبير لمفهوم حوكمة الشركات في الفترة الأخيرة إلى العديد من الأسباب والعوامل التي يتم إلقاء الضوء عليها في النقاط التالية (محروس ، 2011) :

1- الاتجاه نحو العولمة وتحرير الأسواق العالمية : السعي لفرض نظام اقتصادي عالمي سائد واحد وهو نظام السوق، ولقد أدى الاتجاه نحو العولمة وتحرير الأسواق العالمية إلى تعرض الأسواق للعديد من التحديات والفرص، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تقوية أعمالها حتى تستطيع مواجهة التحديات الخارجية والاستفادة من الفرص، ذلك لأنه في ظل العولمة، فإن الشركة التي لا تعمل عالميا لن تستطيع أن تحقق الاستمرار أو تنمية أرباحها بدون تحقيق مناخ من الثقة في السوق المحلي والعالمي.

2- انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى : تعد الانهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية عام 2002 ، وعلى رأسها كل من شركة "World com" وشركة"Enron" من أبرز الأمثلة الدافعة لإبداء مزيد من الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق منها بالإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة .

3- الحاجة إلى تعزيز ثقة المتعاملين في السوق : أصبحت الحاجة ماسة إلى تعزيز ثقة المتعاملين في سوق رأس المال في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي قيل في تفسيرها أنها كانت ترجع غالبا إلى الفساد وسوء الإدارة واحتواء القوائم المالية المنشورة للشركات على حالات غش مالي أساسية.

وهناك أسباب أخرى أدت لضرورة تبني مفاهيم حوكمة الشركات (هاشم ، 2009) :

1- ممارسات بعض مجالس الإدارات غير السليمة ، والتي كانت تهدف للربح غير الحقيقي، مما تسبب في تضليل العاملين والمساهمين والمستثمرين .

2- الإفصاح الغير كافي والغير صحيح عن التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية، التي يستخدمها المتعاملون مع الشركة .

3- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، أمام أصحاب المصالح والمساهمين .

4- نفوذ رؤساء مجالس بعض الإدارات، والتي كانت تستغل في تحقيق مصالح خاصة تضر بمصالح صغار المساهمين .

5- تفاقم أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة الأمريكية، وشرق آسيا ،والتي امتدت آثارها بالتسبب في سقوط البورصات المالية ،نتيجة الممارسات الخاطئة في منح القروض.

6- سقوط اكبر مكاتب التدقيق " Arthur Andersen " في أمريكا لثبوت تورطها في انهيار وإفلاس شركتي "Enron " و "World com " .

7- بعض القصور في التشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة والتدقيق .

8- عدم توفر عوامل الاستقلال للجان التدقيق وإدارات التدقيق الداخلي بالقدر اللازم لممارسة أعمالها والوفاء بمسؤولياتها .

6-2- ضوابط حوكمة الشركات

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحوكمة يبقى هناك عدد من الضوابط التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة ، وتتمثل هذه الضوابط في الآتي:

ضوابط داخلية و ضوابط خارجية (طالب و المشهداني ،2011) .

2-6-1- الضوابط الداخلية

ويقصد بها القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين ، فالحوكمة الداخلية للشركات تعني التدابير التي تطبقها الشركة داخليا، لتحديد العلاقات بين حملة الأسهم، ومجلس الإدارة، والمديرين ، و أصحاب المصلحة، وحقوق وأدوار ومسؤوليات كل منهم على التوالي (خضر ،2012) .

ويضيف (حداد ، 2008) أن الضوابط الداخلية تشمل :

1- القواعد والتعليمات والأسس، التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة .

2- توزيع السلطات والمهام، بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، من اجل تخفيف التعارض، بين مصالح هذه الأطراف .

2-6-2- الضوابط الخارجية

هي مجموعة القواعد والقوانين المحيطة بالشركة ، فلا تستطيع الشركة أن تدار بشكل جيد أو تزدهر وتجذب استثمارات إضافية إذا كانت تنقصها الحوكمة الخارجية ، ذلك لان إجراءات الحوكمة الداخلية لا يمكن أن تصبح فعالة إلا إذا عززتها النظم الخارجية للأسواق والمؤسسات ، فهذه القوى الخارجية تكرس الكفاءة وتحدد معايير الحوكمة وتعاقب المخالفين وتشجع على تدفق المعلومات (خضر ، 2012) .

وتشمل الضوابط الخارجية كذلك القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والتي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي (أبو حمام ، 2009) ، (يوسف ، 2010) :

أ- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق، مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل، وقوانين الاستثمار ورأس المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة، ومنع الاحتكار.

ب- مدى توفير التمويل اللازم للمشروع، من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

ت- مدى كفاءة الأجهزة الرقابية، مثل هيئات سوق المال، وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة، وكذلك وضع العقوبات المناسبة في حالة عدم التزام بالتطبيق الفعلي .

ث- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعية المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد.

وفى ضوء ما سبق، نجد أن المحددات سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية، فأنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل (أبو حمام ، 2009) .

7-2- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1- المساهمون (Shareholders) :

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها، مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة (علي و شحاته ، 2007/2006) .

2- مجلس الإدارة (Board of Directors) :

بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين ،والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ورسم السياسات العامة، وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم . (أبو حمام ، 2009)

3- الإدارة (Management) :

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة، وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الإطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية، لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة ، وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة، وعمل الخطط البديلة اللازمة. (سليمان ، 2006) .

4- أصحاب المصالح (Stackholders) :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة ، مثل الدائنين، والموردين، والعمال، والموظفين، والمستهلكون، والمصالح الحكومية المختلفة ذات الصلة بالمنشاة، مثل مصلحة الضرائب (الشمري ،2011) ، ويجب ملاحظة أن لهؤلاء الأطراف مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد ، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار(علي و شحاته ، 2007/2006).

8-2- مبادئ حوكمة الشركات

حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات، ومن هذه المنظمات:

- معهد التمويل الدولي .
- مركز الحوكمة التابع لجامعة (Kennesaw) .
- مجلس إعداد التقارير المالية .
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

ورغم هذا التعدد، إلا أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما، هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 ، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004 ، والتي شكلت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم ، نظرا لما تحتويه تلك

المبادئ من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة (حسين و محمد ،2012) :

وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي (عياري و خوالد ،2012)

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة ،والحصول على عائد من الأرباح ،وتدقيق القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار بالمعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ، ويقصد بأصحاب المصالح: المصارف والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5- الإفصاح والشفافية :

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين،ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة :

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

9-2- حوكمة المصارف في فلسطين

تأكيدًا منها على أهمية القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة قامت سلطة النقد الفلسطينية بإعداد دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين والذي صدر في عام 2009 ، والذي يشمل مجموعة من المبادئ الهامة والهادفة للإسهام في تحسين وتطوير أداء المصارف، إضافة لذلك فان هذه المبادئ تعمل على تعزيز وعي أعضاء مجالس الإدارة باعتبارهم الجهة ذات المسؤولية الأهم عن إدارة المصارف وتنظم العلاقة بينهم وبين الإدارة التنفيذية للمصرف والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة ، ويعتبر هذا الدليل كإطار متكامل لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف، ويندرج هذا الدليل ضمن جهود سلطة النقد الرامية إلى وضع قواعد الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين موضع التنفيذ، وإلى تحسين وتطوير أداء المصارف بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال الحكم المؤسسي الجيد .

وتعرف الحوكمة من منظور سلطة النقد على أنها" مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حصيفة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتنميته ." لذلك فإن هذا الدليل يتضمن مبادئ أساسية لتنظيم الجوانب التالية (دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، 2009) :

1. عضوية مجلس الإدارة.
2. دور مجلس الإدارة وتشكيله.
3. الامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
4. إدارة المخاطر.
5. الشفافية والإفصاح.
6. المكافآت والتعويضات.
7. دور وحقوق المساهمين.
8. دور وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
9. أخلاقيات وسلوك العمل.

10-2- الآثار الايجابية الناجمة عن تطبيق حوكمة الشركات

هناك العديد من الآثار الايجابية التي تنجم عن التطبيق الجيد للحوكمة ومبادئها ويمكن تلخيصها في التالي (الهزاع ، 2009) :

1- توفير الاطمئنان لدى المستثمرين وحملة الأسهم نحو تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع ضمان على حقوقهم .

2- مضاعفة القيمة السهمية للشركات، وزيادة قدرتها على المنافسة في أسواق المال العالمية ، لاسيما في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لاستثمارات رئيسية .

3- التحقق من كفاءة تطبيق برامج ومشاريع الخصخصة، وحسن توجيهها إلى الاستخدام الأمثل ، وتجنب أي من محاولات الفساد التي قد ترتبط بذلك .

4- توفير مصادر تمويل للشركات ، سواء من خلال الجهاز المصرفي، أو أسواق المال ، لاسيما في ظل تزايد سرعة انتقال تدفق رؤوس الأموال .

5- تجنب الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية غير سليمة ، وهذا من شأنه تعزيز أنشطة الشركات وزيادة استقرارها، ودرء حدوث انهيار الأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والدولية .

ويرى الباحث أن عملية تطبيق مبادئ الحوكمة يعد أمرا ضرورياً من اجل تفعيل الحاكمية المؤسسية ، بحيث تحقق العديد من الأهداف على المدى القريب والبعيد ، تكون سبباً في الرقي بأداء الشركات، وتحقيق الانتعاش المرجو للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

الفصل الثالث

لجان التدقيق : المفاهيم - الآليات - الخصائص

- مقدمة
- ماهية وطبيعة لجان التدقيق
- نشأة لجان التدقيق
- واقع لجان التدقيق في القوانين والتشريعات الفلسطينية
- اللجان الدولية والقوانين الداعمة لتشكيل لجان التدقيق
- مبررات إنشاء لجان التدقيق
- أهداف لجان التدقيق
- مهام لجان التدقيق
- خصائص لجان التدقيق
- آليات عمل لجان التدقيق
- مداخل تكوين لجان التدقيق
- دور لجان التدقيق في زيادة فاعلية حوكمة الشركات
- موقع لجان التدقيق في الهيكل التنظيمي
- دور لجان التدقيق في تفعيل وظيفة التدقيق الخارجي
- دور لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية
- تقرير مدقق الحسابات الخارجي

1-3- مقدمة

ينشد كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف فئاتهم، أن تحقق منظومة التقرير المالي أكبر قدر ممكن من الجودة عند إعداد ونشر التقارير المالية ، لذلك يتطلع هؤلاء المستخدمين إلى آليات للمتابعة والإشراف والرقابة كضمان لحماية مصالحهم، وتعظيم منافعهم من خلال توفير الشفافية وإضفاء المصداقية ، وتشمل هذه الآليات حوكمة الشركات ، والتي تركز بدورها على العديد من اللجان المشكلة من مجالس الإدارة والتي من أهمها لجان التدقيق "Audit Committee" (الديسطي ، 2005) .

ودعما لهذا التوجه أصدرت العديد من الجهات المعنية بمعظم دول العالم مثل : الولايات المتحدة و بريطانيا و كندا و فرنسا وماليزيا واستراليا وسنغافورة ، توصياتها حول أهمية إنشاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة ، حيث أصبح لهذه اللجان دور فاعل في تقييم أداء الشركات وتقدير قيمتها السوقية ودعم موثوقية تقاريرها المالية (أبوزر ، 2011) .

تحظى لجان التدقيق في الوقت الحالي باهتمام متزايد خاصة من الشركات المساهمة ، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه ، فهي المكون الأساسي في التأكد من جودة التقارير المالية ، حيث يمكن أن تساعد الإدارة في تقييم المخاطر ، وإيجاد علاقة وثيقة بينها وبين المدققين الداخليين والخارجيين (المعتاز وبصفر، 2010).

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء لجان التدقيق هو زيادة المصداقية في القوائم و التقارير المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين ، ومساعدة الإدارة للقيام بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية، وتدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي ، وما سيتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق ، وخاصة بعد زيادة حجم أعمال الشركات وتنوع أنشطتها ، ومع التطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم ، وانفصال الملكية عن الإدارة ، تلك العوامل أدت إلى حدوث تطور في نظم الرقابة التي تخدم مصالح المستثمرين والمساهمين والدائنين والحكومة ، حتى يواكب علم التدقيق احتياجات الإدارة (يونس ، 1996).

لذا سيتناول الباحث في هذا الفصل ماهية لجان التدقيق ، نشأتها، واقعها في التشريعات الفلسطينية، اللجان الدولية الداعمة لتشكيلها ، مبررات إنشاءها ، أهدافها ومهامها ، خصائصها ، آليات عملها ، مداخل تكوينها ، دورها في زيادة فاعلية الحوكمة ، موقعها في الهيكل التنظيمي ، دورها في تفعيل وظيفة التدقيق الخارجي ،و دورها في تحسين جودة التقارير المالية ، وماهية تقرير المدقق الخارجي و وعناصره الرئيسية و أنواع الرأي فيه .

2-3- ماهية وطبيعة لجان التدقيق

تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لمفهوم لجان التدقيق وأهميتها ، حيث أن العديد من الباحثين تطرق لماهية وطبيعة هذه اللجان ، لذا يتم استعراض مفهوم وأهمية لجان التدقيق على النحو التالي :

1-2-3- مفهوم لجان التدقيق

لقي مفهوم لجان التدقيق اهتماماً كبيراً منذ عام1994، فقد تم إصدار العديد من القوانين في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية التي تؤكد على ضرورة وجود لجان التدقيق ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد للجنة التدقيق، إذ قام العديد من الباحثين بتعريفها؛ لذلك يستعرض الباحث مجموعة من تلك التعاريف :

لقد عرفها (Marrian , 1988 ,p. 2) " بأنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها تدقيق القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة، ونتائج التدقيق من قبل المدقق الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المدقق الخارجي "

أما (Arens, et. al., 2010, p.84) فقد عرفها بأنها "عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة ، وقد تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين .

أما بنك إنجلترا فقد عرفها " بأنها لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة ، لمساعدة مجلس إدارتها في اتخاذ القرارات المالية، التي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة الكافية لمعرفة تفاصيلها (Bank of England Consultative Paper ,1987,p.199) .

ووصفها (Spira ,2003,p.182) " بأنها لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة ، ليس لها سلطة اتخاذ القرارات ، وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة ، وغالبا ما يوصف عملها باستخدام كلمات ذات طابع ومفهوم عام ، مثل تراقب وتراجع أو تدرس ، ورغم أنها تقوم بأنشطة وأفعال رقابية لكن دورها يظل دورا استشاريا ، دون أن يحق لها أن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين .

ومما سبق يرى الباحث انه تم تعريف لجان التدقيق حسب عضويتها ومسؤولياتها ، فهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة ، حيث تتكون من أعضاء غير تنفيذيين، حجمها ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء، تتوفر لدى بعضهم الخبرة المالية ، تعمل كحلقة وصل بين الإدارة

والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ، ومسؤوليتها تتمثل في فحص التقارير المالية المرحلية والسنوية ، وكذلك التأكد من مدى فاعلية إجراءات كلا من التدقيق الداخلي والخارجي .

2-2-3- أهمية لجان التدقيق

إن التطور الهائل في النشاط الاقتصادي وانتشار المؤسسات المالية والشركات كبيرة الحجم في الأسواق العالمية ، أدى إلى ضرورة وضع شكل وهيكل يوضح أهمية لجان التدقيق، وجاء كاستجابة للمطالب المتزايدة من قبل المستثمرين بمساءلة الشركات، من خلال الإشراف الفعال على عمليات التدقيق والتقرير المالي، ذلك لأن مجلس الإدارة الذي يحتوي على لجنة تدقيق، يمكن أن يؤدي واجباته بكفاءة وفعالية في ظل مسئولياتهم كوكلاء قانونيين عن أصحاب المصالح (Braiotta and Zhan , 2008)) ، لذا سيستعرض الباحث أهمية لجان التدقيق من خلال استطلاع بعض الدراسات ، ومنها دراسة (العطار ، 2003) ، ودراسة (محروس ، 2011) ودراسة (عبد الرحمن ، 2004) ، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته القانونية عن إدارة الشركة، وتجاه حملة الأسهم بالحد من المخاطر الجوهرية في التقارير والقوائم المالية سواء المنشورة أو غير المنشورة، والحد من الغش، ومخالفة القوانين واللوائح بما فيها المسؤوليات الأخلاقية والبيئية.

2- يؤدي إشراف لجنة التدقيق على أعمال المدقق الداخلي، إلى تحسين أساليب الرقابة الداخلية ، ورفع كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عن طريق زيادة درجة استقلال وظيفة التدقيق الداخلي .

3- التأكد من أن التدقيق الداخلي مدعم بالكفاءات اللازمة، وأن له الوضع المعترف به لدى العاملين بالشركة .

4- زيادة الموضوعية والاستقلالية للمدققين الخارجيين ، عن طريق ترتيب اللقاءات والمناقشات بصورة مستقلة عن الإدارة العليا .

5- تمكين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من المشاركة في إعطاء رأي مستقل وتأدية دور إيجابي .

6- القيام بدور هام في استمرارية الاعتماد على التقارير المالية للشركة ،مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

7- اعتبارها داعم رئيسي للجهود المبذولة لتوظيف مبادئ الحوكمة لإعادة بناء ثقة الجمهور في التقارير المالية .

8- يؤدي وجود لجنة التدقيق، إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل التي سبق مناقشتها باللجنة، وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات.

9- يؤدي وجود لجنة التدقيق، إلى خلق مناخ الانضباط والسيطرة والذي سوف يخفض من فرص الغش والاحتيال .

ويرى الباحث أنه تبرز أهمية لجان التدقيق في أربعة اتجاهات رئيسية :

- أهميتها بالنسبة لمجلس الادراة : من خلال مساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته في النواحي المالية .
- أهميتها في مجال التدقيق الداخلي : من خلال المحافظة على استقلالية وفاعلية المدقق الداخلي .
- أهميتها في مجال التدقيق الخارجي : من خلال تدعيم استقلالية وكفاءة المدقق الخارجي حتى يتمكن من عطاء رأي فني محايد .
- أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية : من خلال طمأنة جميع أصحاب المصالح ، وزيادة ثقتهم في القوائم المالية للشركة .

3-3- نشأة لجان التدقيق

1-3-3- نشأة لجان التدقيق في المملكة المتحدة

يمكن القول بأن لجان التدقيق ليست وليدة هذا القرن، وإنما نشأت فكرة لجان التدقيق في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ شكلت أول لجنة تدقيق عام (1872) في شركة سكة الحديد البريطانية، إذ أوصى التقرير الذي أصدرته لجنة التدقيق آنذاك بأن مدققي الحسابات الخارجيين قد قاموا بعملهم على نحو جيد، وأوصت في تقريرها باستمرار مدقق الحسابات الخارجي مع الشركة (Rocco, 1994) .

وفي عام (1987) قامت مجموعة (Promotion of non- Executive Directors) بطلب من الشركات المساهمة العامة أن تقوم بتشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وقالت إنه يجب استشارتهم في قضايا التدقيق المهمة، كما قام البنك البريطاني ووزارة الصناعة البريطانية في نفس العام بحث الشركات المساهمة العامة على تبني فكرة لجان التدقيق، وفي عام (1992) لاقت فكرة لجان التدقيق رواجا في بريطانيا، إذ أوصت لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية والمعروفة باسم لجنة كادبوري (Cadbury Committee) ، بأنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان تدقيق خلال العامين القادمين وأن تقوم

اللجان بوضع دليل مكتوب بمهامها، وأوصت أنه على اللجنة الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي مرة على الأقل دون حضور الإدارة (Andrew and Carol, 2000) .

قامت بورصة لندن للأوراق المالية في عام (1978) بنصح الشركات البريطانية المدرجة بالبورصة بتشكيل لجنة تدقيق، وفي عام (1980) كان للحاكمية المؤسسية دور في الحديث عن واجبات المدراء غير التنفيذيين ، في عام (1991) أصدر معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز توصية،بتطبيق مفهوم لجان التدقيق ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها، وذلك نظرا للحاجة إلى الوصول لتدقيق أفضل وأكثر فاعلية (Collier, 1993) .

وفي عام 2003، تم نشر تقرير سميث (Smith Report) الذي يحدد دور لجان التدقيق في بريطانيا، وتمت التوصية بتطبيقه على الشركات البريطانية المدرجة بعد الأول من تموز من عام 2003، ويلاحظ على (Smith Report) أنه كان متأثرا بقانون (Sarbanes-Oxley Act of 2002) الصادر عن الكونجرس الأمريكي بعد فضيحة شركة (Enron) (مشتهى ، 2008).

2-3-3- نشأة لجان التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أهم التجارب الدولية في مجال تطبيق لجان التدقيق نظرا لطبيعة سوق رأس المال بها، فقد ارتبط ظهور ونمو فكرة لجان التدقيق بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي هزت العالم عامي 1928 و 1929 ، والتي كانت بمثابة نقطة تحول كبير في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بكل جوانبه، إن أحد الجوانب الهامة التي ساهمت في حدوث هذه الأزمة والتي توصل إليها المحللون هي ضعف استقلالية مدقق الحسابات، وتأثير مجالس الإدارات على مدققي الحسابات والمحاسبين، الأمر الذي استطاعت معه إدارات الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية من إظهار نتائج غير صحيحة وتضليل المساهمين، والذي بدوره أدى إلى انهيار الأسهم بشكل كبير، وتمخض هذا الكساد الكبير عن إنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) عام 1934 ، لتقوم بالرقابة على كل ما يتعلق بجداول الأوراق المالية ،ومن بينها المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وتداولها في أسواق الأوراق المالية ، ولقد أثير في ذلك الوقت الحاجة إلى لجان التدقيق بهدف دعم استقلالية المدققين ، ولقد أدركت بورصة نيويورك للأوراق المالية (New York Stock Exchange - NYSE) الحاجة إليها (Venables,et.al.,1991) ، حيث أوصت كل من هيئة الأوراق المالية (SEC)، وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) ، بضرورة إنشاء

لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لدعم استقلاليته في إبداء الرأي الفني والمهني في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام 1967 أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants - AICPA) جميع الشركات العامة، بضرورة إنشاء لجنة التدقيق (Coffee,2006)، وفي عام 1972 أصدرت هيئة الأوراق المالية (SEC)، توصيات بإنشاء لجان للتدقيق تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة ، وفي عام 1987 أكد تقرير لجنة تريدوي (Treadway Commission) على ضرورة إنشاء لجان تدقيق في الشركات العامة المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية منذ عام 1987 (سليمان، 2006).

وفي أيلول 1989 م، شكلت لجنة (Blue Ribbon Committee) (BRC) ، وكان الهدف منها تحسين فاعلية لجان التدقيق وتعزيز استقلاليتها، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها في عام 1999م متضمنا عشر توصيات مهمة بهدف زيادة فاعلية أداء هذه اللجان (مشتهى ، 2008).

وحديثا في عام 2002 ، بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى تم إصدار قانون (Sarbanes-Oxley Act) ، والذي ألزم جميع الشركات بتكوين لجان التدقيق لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل (سليمان ، 2006).

3-3-3- نشأة لجان التدقيق في كندا

لقد نشأت الضغوط لتكوين لجان التدقيق بعد حالات الانهيار والإفلاس التي واكبت عقد الستينات، ومنها إفلاس شركة (Atlantic Acceptance Corporation Limited) عام (1965) ، والذي وصف بكونه اكبر حدث في تاريخ المحاسبة في كندا، ولقد تفاقم الأمر بعد ذلك ففي عام (1984) تم إعلان خبر انهيار مصرفان من اكبر المصارف الكندية وهما (Canadian Commercial Bank , Northland Bank) ، مما دعا معهد المحاسبين القانونيين الكندي إلى تكوين لجنة ماكدونالد (McDonald) ، لبحث سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية ، ولقد أصدرت تقريرها في عام 1988 والذي أكد على ضرورة وأهمية تكوين لجان التدقيق لتقوية بيئة الرقابة داخل الشركات (يوسف ، 2010) ، ولقد حدد مسؤوليات لجان التدقيق، ومنها استعراض القوائم المالية قبل إحالتها على مجلس الإدارة ،

وتسمية المدقق الخارجي ، واستعراض نطاق عمليات التدقيق ونتائجها ، والنظم الرقابية والمعلومات المالية المعدة للنشر (السقا و أبو الخير، 2002).

و في عام1993 قامت بورصة تورنتو للأوراق المالية بتكوين لجنة(The Dey Report) لتحسين حوكمة الشركات في كندا ، والتي أصدرت تقريرها في ديسمبر 1994 ، والذي احتوى على أربعة عشرة توصية ،كان من ضمنها التأكيد على أهمية تشكيل لجان التدقيق من مديرين مستقلين حماية لنظام الرقابة الداخلية ولضمان جودة عمليات التدقيق (Barbara and Marcelo,1999).

4-3- واقع لجان التدقيق في القوانين والتشريعات الفلسطينية

يعد موضوع تشكيل لجان التدقيق موضوع حديث نسبيا في البيئة الفلسطينية ، فمنذ عام (2000) كانت هناك تعليمات غير ملزمة بتشكيل لجان تدقيق في المصارف الفلسطينية ، ويعتبر قطاع المصارف من أكثر القطاعات التي شكلت لجانا للتدقيق من بين أعضاء مجالس إدارتها دون أن يكون هناك تعليمات ملزمة، وفي عام (2002) صدر القانون العام للمصارف رقم (2) ، حيث تحدثت المادة (41) منه عن إلزام المصارف الفلسطينية بضرورة تشكيل لجان التدقيق ، واستمرارا لجهود سلطة النقد في مواكبة التطورات العالمية بخصوص تطبيق مبادئ الحوكمة ، أصدرت في عام (2009) دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، والذي يعتبر من أهم الإصدارات التي تحدثت بإسهاب عن مهام و صلاحيات لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، وفي عام 2010 أصدرت سلطة النقد الفلسطينية القانون العام للمصارف الجديد رقم (9) الذي أكد على ضرورة تشكيل لجان تدقيق في المصارف الفلسطينية .

و يستعرض الباحث أهم ما جاء في هذه القوانين والإصدارات الذي ينطبق على مجتمع هذه الدراسة :

1-4-3- قانون المصارف الفلسطيني رقم (9) لعام 2010 م

جاء هذا القانون بعد سنوات من صدور القانون العام للمصارف رقم (2) لعام 2002 م ، والذي ألزم المصارف الفلسطينية بضرورة تشكيل لجان تدقيق ، والذي بقي ساري المفعول حتى صدور هذا القانون الجديد رقم (9) لعام 2010 م ، حيث تحدثت المادتين (26) و

(31) من هذا القانون عن لجان التدقيق وتركت موضوع صلاحيات ومهام لجنة التدقيق لتعليمات سلطة النقد حيث جاء فيها :

" تشكيل اللجان اللازمة للإشراف والتخطيط والمتابعة لأنشطة المصرف وتحديد مسؤولياتها وتفويضها بالصلاحيات المحددة . أية مسؤوليات يحددها هذا القانون أو التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه عن سلطة النقد أو قانون الشركات أو النظام الداخلي للمصرف" .

" يجب على مجلس إدارة المصرف تشكيل لجان مختصة من أجل القيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه بكفاءة ومهنية وفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، وعلى مجلس الإدارة أن يفوض بعضاً من مسؤولياته وصلاحياته لهذه اللجان بالقدر الذي يضمن ممارستها لمهامها ومسؤولياتها على أن تبقى مسؤوليته قائمة على أعمال وقرارات تلك اللجان . لسلطة النقد الحق في الطلب من فروع المصارف الوافدة تشكيل لجان على مستوى فروع فلسطين تحدد سلطة النقد بتعليمات تصدرها آلية تشكيلها ومسؤولياتها.

3-4-1-1 تعليمات سلطة النقد رقم (4) لعام 2008 م :

بقيت هذه التعليمات سارية المفعول حتى بعد صدور قانون المصارف الجديد ،حيث جاء فيها:

أولا: تشكيلها : " ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة التدقيق وله أن يعززها بمستشارين خارجيين، مع العلم بأن الاستعانة بالمستشارين الخارجيين لا يعني بأي حال من الأحوال اعتبارهم أعضاء في أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأن الاستعانة بهم تقتصر على المشورة فقط .وتتكون هذه اللجنة من رئيس وعضوين آخرين على الأقل، شريطة عدم مشاركتهم في لجنة التسهيلات والاستثمار، وكذلك عدم تكليفهم بأية أعمال تنفيذية داخل المصرف، ويجب أن يتوفر لديهم المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتوافق مع طبيعة أعمال ومهام اللجنة.

ثانيا : مهامها وصلاحياتها

1. يجب أن تراجع لجنة التدقيق بشكل دوري الجوانب التالية:
   أ- أنظمة الضبط الداخلي في المصرف.
   ب- أداء وتقارير جهاز التدقيق الداخلي.
   ت- مواطن المخاطر في عمليات المصرف والتأكد من تغطيتها من خلال عمل التدقيق الداخلي والخارجي.
   ث- نزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين.

ج- درجة التزام المصرف بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الإدارة، والتشريعات الأخرى السارية في فلسطين.

2. فحص البيانات المالية السنوية ونصف السنوية للمصرف والمعلومات المالية الأخرى المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين.

3. مراجعة خطة التدقيق الخارجي والرقابة على مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال المصرف.

4. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد، وتقارير المدقق الخارجي، ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذها.

5. الإشراف المباشر على جهاز التدقيق الداخلي في المصرف بما يشمل ما يلي:

أ- مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي السنوية، وأهداف ومجال وظيفة التدقيق الداخلي بما يضمن شمولية التدقيق لكافة الأنشطة المصرفية والإدارية بالمصرف.

ب- اعتماد صلاحيات ومسؤوليات جهاز التدقيق الداخلي، وعلاقتها بوظائف الرقابة الأخرى بالمصرف.

ت- وضع آلية واضحة لمساءلة مدير وموظفي جهاز التدقيق الداخلي بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم.

ث- ضمان استقلالية جهاز التدقيق الداخلي، بحيث يكون ارتباط التدقيق الداخلي مباشرة مع اللجنة، من حيث رفع التقارير، وتعيين مدير وموظفي جهاز التدقيق الداخلي، وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية.

ج- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي، ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها من الإدارة التنفيذية للمعالجة والتصويب، وإجراء المساءلات التي تراها اللجنة ضرورية بما يكفل فعالية التدقيق الداخلي.

6. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها، ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تخضع لها أعمال المصرف.

7. وضع معايير الإفصاح والشفافية، ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.

8. التوصية بشأن اختيار المدققين الخارجيين ورفعها لمجلس الإدارة لعرضها على اجتماع الهيئة العامة.

9. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر، بما يكفل بيان وضع المصرف المالي وأدائه.

10. التأكد من مدى التزام المدراء بالصلاحيات المخولة لهم ومدى امتثالهم للتعليمات والقوانين

11. مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في المصرف، ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريره لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والممارسات المصرفية السليمة.

2-4-3- دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (2009):

يعتبر دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين من أهم الإصدارات حيث تحدث عن مهام لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، حيث جاء فيه :

يفضل أن تقوم لجنة التدقيق بالمهام التالية:

1. تقييم وتحسين وتقوية بيئة الرقابة، والعمل على تدقيق الضوابط الداخلية.

2. الإلمام بكافة التطورات الدولية في مجالات المحاسبة والتدقيق والحرص على الالتزام بها، والعمل على تحسين نوعية التقارير المالية.

3. مراجعة الالتزام بالقواعد والإجراءات الصادرة عن الجهات الرقابية، ومتابعة استجابة المصرف لها ، ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول نواحي القصور الرئيسية، ويجب أن تأخذ اللجنة بعين الاعتبار كيفية تنظيم وظيفة الامتثال، والتأكد من الالتزام بالقواعد والإجراءات الصادرة عن الجهات الرقابية، وتحديد المسئولية عن ضمان الامتثال لها ووجود نظام كافٍ لضمان القيام بها بطريقة مرضية.

4. القيام بصفة دورية بتدقيق مكافآت وأداء المدققين الخارجين والتأكد من أنها لن تؤثر على موضوعيتهم واستقلاليتهم.

5. إبداء ملاحظات نتيجة لأحداث معينة بشأن أفراد معينين وإعلام المسئولين بتلك الملاحظات.

6. أن تجتمع اللجنة شهريًا، وقد تسمح بحضور اجتماعاتها وفق الحاجة لكل من الإدارة التنفيذية والمسئولين الرئيسيين ومدير التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، كما قد تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدققين الخارجيين دون حضور الإدارة.

7. على اللجنة أن توثق محاضر اجتماعاتها، بحيث تشمل كل الأمور التي تمت مناقشتها إضافة لجميع نشاطاتها.

8. أن يكون رئيس لجنة التدقيق مقيمًا في فلسطين.

ويرى الباحث أن هناك نقاط مهمة كان يجب الإشارة إليها في القوانين والتشريعات الفلسطينية وهي:

1.لم يرد في القوانين الفلسطينية عن فرض عقوبات على المصارف التي لم تقوم بتشكيل لجان تدقيق.

2. لم يتم إصدار قوانين وتشريعات تلزم جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني بضرورة تشكيل لجان تدقيق ، حيث تم فقط إلزام المصارف بذلك .

3. لم تفرض القوانين الفلسطينية على المصارف الفلسطينية ضرورة الإفصاح في التقرير السنوي عن لجان التدقيق من حيث عدد أعضاءها ، مؤهلاتهم ، عدد اجتماعاتها السنوية و نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق .

4. لم تفرض القوانين الفلسطينية على لجان التدقيق في المصارف بضرورة الإفصاح ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي عن مهامها وانجازاتها خلال السنة .

5-3- اللجان الدولية والقوانين الداعمة لتشكيل لجان التدقيق

حيث يتم التعرض إلى دور المجتمع الدولي تجاه تكوين لجان التدقيق، والمرور على مختلف التطورات لمواقف اللجان المهنية الدولية والقوانين الدولية التي ناقشت طبيعة لجان التدقيق ومهامها والتي أصدرت توصياتها ليتم أخذها بعين الاعتبار .

1-5-3- تقرير لجنة تريدواي (Treadway)

شكلت هذه اللجنة في عام (1985) لدراسة التقارير المالية الاحتيالية ، وقد أصدرت في عام (1987) تقريرها الذي أكد على أهمية دور لجنة التدقيق في تحسين نزاهة القوائم المالية، كما انه تضمن توصيات تتعلق بلجنة التدقيق وكان أهمها مايلي (غالي ، 1998):

أ- يجب على هيئة تداول الأوراق المالية إلزام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق تتكون من مديرين مستقلين .

ب- يجب على كل شركة مساهمة عامة أن تعد لائحة مكتوبة تتضمن تحديدا لواجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق

ت- ضرورة أن يتوفر للجنة التدقيق موارد وسلطات كافية لتنفيذ مسؤولياتها، بما في ذلك الاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين إذا دعت الضرورة لذلك .

ث- إجراء الفحص السنوي للبرنامج الذي يحدد بواسطة الإدارة للتأكد من الالتزام بقواعد السلوك.

ج- فحص نظام الرقابة الداخلية بالشركة .

ح- ضرورة التنسيق الملائم بين المدققين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بالتقرير المالي.

خ- فحص تقييم الإدارة للعوامل المؤثرة على استقلالية المدققين الخارجيين .

د- فحص التقارير المالية السنوية والربع سنوية .

ذ- يجب على هيئة تداول الأوراق المالية إلزام الشركات المساهمة العامة أن تتضمن تقاريرها السنوية تقريرا عن مسؤوليات وأنشطة لجان التدقيق المنفذة خلال السنة ، الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مصداقية القوائم المالية وزيادة إمكانية الوثوق بها .

2-5-3- تقرير لجنة كادبوري (Cadbury)

تم تشكيل لجنة كادبوري بإنجلترا بعد مبادرة بورصة الأوراق المالية بلندن ومجلس التقارير المالية ، وذلك نتيجة حالات الفساد والانهيار للعديد من الشركات الانجليزية ، وخرجت اللجنة بعدد من التوصيات في عام (1992) ومن أهمها مايلي (هاشم ، 2010) :

أ- تكوين لجنة التدقيق بشركات المساهمة الانجليزية ، وذلك لإحكام الرقابة على عمل وأداء المديرين التنفيذيين .

ب- تشكيل لجنة التدقيق من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة ، ويجب أن تجتمع فيما لا يقل عن ثلاث مرات سنويا .

ت- تتحمل لجنة التدقيق مسؤولية متابعة عمل المدقق الخارجي، مع ضرورة الاجتماع به مرة واحدة على الأقل سنويا بمفرده واجتماع آخر في حضور المدير المالي ، وذلك لتصفية أي مشاكل قد تواجه المدقق أثناء أداء عملية التدقيق .

ث- يجب أن تكون هناك قنوات اتصال قوية وسليمة بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي .

ج- إلزام جميع الشركات المقيدة بالبورصة بما ورد من توصيات اللجنة ، وان تقدم في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات من عدمه .

3-5-3- تقرير لجنة الشريط الأزرق (Blue Ribbon Committee - BRC)

في أيلول (1989) ، شكلت لجنة الشريط الأزرق التي ضمت ممثلين من هيئة الأوراق المالية الأمريكية، وبورصة نيويورك للأوراق المالية، والجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى قطاعات متعددة من المجتمع المالي الأمريكي، وقد هدفت

إلى تحسين فاعلية لجان التدقيق وتعزيز استقلاليتها، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها في عام (1999) متضمنا عشر توصيات مهمة كانت على النحو التالي (مشتهى ، 2008) :

أ- يجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن الشركة ومن غير الموظفين فيها.

ب- ضرورة أن تتشكل اللجنة بكاملها من مديرين غير تنفيذيين.

ت- يجب أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم خبير محاسبي أو مالي.

ث- ينبغي أن يكون للجنة التدقيق ميثاق مكتوب.

ج- ضرورة أن ينشر الميثاق كل ثلاث سنوات على الأقل ويرفق مع البيانات المالية.

ح- يكون المدققون الخارجيون مسؤولين أمام مجلس الإدارة، وبالتحديد أمام لجنة التدقيق.

خ- يجب أن يقدم المدققون الخارجيون ما يثبت استقلاليتهم عن الشركة سنويا.

د- يجب أن تناقش اللجنة سنويا مع المدقق الخارجي المبادئ المحاسبية المتبعة.

ذ- تقدم اللجنة تقريرا عن أنشطتها السنوية.

ر- ضرورة أن يدقق المدقق الخارجي التقارير المرحلية قبل إعلانها.

4-5-3- تقرير لجنة كوزو (The Committee of Sponsoring Organizations -COSO)

في عام (1985) تم تشكيل لجنة (COSO)، وهي لجنة راعية للمنظمات التجارية ، حيث تأسست في الولايات المتحدة بواسطة خمس مؤسسات مالية متخصصة ، تتكون من جمعية المحاسبين الأمريكية ، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، معهد المدققين الداخليين ، معهد المحاسبين الإداريين ، ومعهد المديرين الماليين ، كان هدفها الأساسي وضع إطار متكامل وسليم للرقابة الداخلية ، وبعد العديد من الدراسات والأبحاث خرجت اللجنة بتقرير (COSO) في عام (1992) والتي كانت أهم توصياتها ما يلي (هاشم ، 2009) :

أ- أن نظام الرقابة الداخلية بالشركات، يحتاج إلى تكوين لجان للتدقيق، تتصف بالقوة، والاستقلالية والفاعلية.

ب- يتمثل دور اللجنة في عملية الرقابة الداخلية للتأكد من كفاءة وفاعلية أداء العمليات ، ومتابعة عمل المدقق الخارجي لضمان مصداقية القوائم و المعلومات المالية المنشورة .

5-5-3- تقرير (The Dey Report)

نادى (Peter J. Dey) رئيس مجلس إدارة بورصة تورنتو للأوراق المالية ولجنة حوكمة الشركات في كندا في عام (1993)، بضرورة تشكيل لجنة لمناقشة موقف الشركات الكندية المقيدة في البورصة تجاه تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وفي ديسمبر من عام (1994)

ظهر تقرير بعنوان (Where were the Directors) والذي اشتهر باسم (The Dey Report) والذي خرج بأربعة عشرة توصية على الشركات الالتزام بها ، واهم هذه التوصيات (يوسف ، 2010) :

1. ضرورة إتباع الشركات الكندية المقيدة بالبورصة لقواعد الحوكمة .
2. لا يوجد نظام أو إطار مثالي لتطبيق حوكمة الشركات يناسب جميع الشركات بل على كل واحدة أن تصمم الإطار الذي يناسب حجمها ونطاق عملها .
3. هناك ضرورة لتشكيل لجان التدقيق من المديرين غير التنفيذيين .

وقد اشترطت اللجنة على جميع الشركات المقيدة بالبورصة ضرورة توضيح موقفها من مدى التزامها بهذه التوصيات في تقريرها السنوي المقدم للبورصة .

6-5-3- تقرير روبرت سميث (Smith Report)

قام مجلس الإبلاغ المالي في عام 2002 ، بتشكيل لجنة سميث، بناءا على طلب من الحكومة البريطانية بعد فضيحة شركة انرون (Enron) ، وصدور قانون ساربينز أوكسلي ، حيث تم نشر التقرير في عام 2003 ، ويمثل تعديلا هاما للدليل الموحد الذي يحدد دور هذه اللجان في بريطانيا، وأوضح هذا التقرير في مقدمته، أن الغرض من تشكيل لجان التدقيق في الشركات العامة البريطانية المدرجة أسهمها في السوق المالي، يتمثل باختصار في الأمور التالية (السويطي ، 2006):

أ- الحفاظ على نزاهة البيانات المالية للشركة .

ب- فحص نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر في الشركة .

ت- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدقق الخارجي والمصادقة على مقدار أتعابه وشروط تكليفه ، على أن تتم المصادقة رسميا على تعيينه من قبل الجمعية العامة للمساهمين .

ث- فحص استقلالية وفاعلية وموضوعية المدقق الخارجي .

ج- وضع سياسة واضحة فيما يتعلق بتكليف المدقق الخارجي بخدمات استشارية .

7-5-3- قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act Of 2002)

صدر هذا التشريع في 30 يوليو عام (2002) ، وقد صدر كردة فعل للانهيارات المالية وكارثة شركة انرون (Enron) ، و بعد تسعة أيام فقط من إفلاس شركة وورلد كوم (World Com) ، بهدف دعم وتطوير مسؤوليات لجان التدقيق (لبيب ، 2011) .

وقد تناول هذا التشريع لجان التدقيق من خلال النقاط التالي (راضي ، 2011) :

أ- ضرورة قيام كل الشركات المقيدة في البورصة الأمريكية بإنشاء لجنة تدقيق .

ب- يتطلب أن تكون لجنة التدقيق للشركات المقيدة في البورصة الأمريكية مسؤولة مباشرة عن تعيين وتحديد مكافأة والإشراف على عمل المدقق الخارجي .

ت- أن يتمتع كل أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والمالية ، وان تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل ، بحيث يكون احدهم على الأقل لديه خبرة مهنية في مجال المحاسبة ، والإفصاح عن عدم الالتزام بذلك إن وجد .

ث- كما حدد هذا القانون أربعة وظائف أساسية للجنة التدقيق وهي :

1. فحص التقارير المالية والإفصاح المرتبط بها
2. مناقشة عناصر التقارير المالية مع الإدارة العليا والمدقق الخارجي
3. فحص تقارير تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وأنشطة التدقيق الخارجي
4. عقد اجتماعات خاصة مع المدقق الخارجي والمدققين الداخليين .

ج- أن يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقرير إلى لجنة التدقيق ، يحتوي على الطرق والسياسات والإجراءات التي تم الاستناد إليها في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق .

6-3- مبررات إنشاء لجان التدقيق

هناك مجموعة من المبررات أدت إلى ظهور لجان التدقيق ، وأهم هذه المبررات هي(المرعي،2009):

1. تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والمصارف، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

2. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والمصارف لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.

3. التناقض الموجود بين مدقق الحسابات الخارجي وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مدقق الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد، وبالتالي فإن وجود لجنة تدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية.

4. حاجة المساهمين في الشركات المساهمة العامة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

5. كبر حجم الشركات وتزايد أعبائها ومسؤولياتها التي يتحملها مجلس الإدارة ، جعل تفويض بعض المهام إلى لجان متخصصة يمكّن مجلس الإدارة من التركيز بكفاءة على نواحي العمل المختلفة .

ويضيف (هاشم ، 2009) مبررات أخرى :

6. الحاجة إلى لجنة مستقلة، يتم من خلالها ترشيح المدقق الداخلي والخارجي، واقتراح عزله وتحديد أتعابه.

7. انتشار الدعاوي القضائية ضد المدققين في بعض الدول .

8. الحاجة إلى تدعيم الثقة والمصداقية في القوائم المالية ، وإحكام السيطرة على أعمال وإدارة الشركة.

7-3- أهداف لجان التدقيق

إن الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق هو ضمان خلو البيانات المالية من الأخطاء والغش ، والسعي إلى اكتشاف تلاعب وغش الإدارة (Goodwin and Seow , 2002) .

و يرى (أحمد ، 2001) أن أهداف لجان التدقيق تتمثل فيما يلي :

1. دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم مراجعتها ، لضمان أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم .

2. توفير قناة اتصال بينها وبين المدققين الداخليين والخارجيين، وبينهم وبين مجلس الإدارة، مما يضمن تناسق المعلومات داخل المجلس .

3. تنسيق العمل بين المدققين الداخليين والخارجيين .

4. مساندة المديرين على القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه .

ويضيف (السويطي ، 2006) بعض الأهداف الأخرى :

5. التحقق من كفاءة نظم إدارة المخاطر، وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية .

6. التحقق من أن العمليات المالية، وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها.

7. العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة ، من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أية حالة تذمر أو شكوى تؤثر في أعمال الشركة .

8. الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها، عن طريق توثيق العلاقات، وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها .

3-8- مهام لجان التدقيق

أكدت العديد من اللجان المنبثقة عن المنظمات المهنية : لجنة Treadway، Cadbury ، McDonald ، بأن المهام الرئيسية التي يجب أن تقوم بتأديتها لجنة التدقيق مايلي (حسن ، 2009) و(أحمد ، 2001) :

1.الاشتراك في اختيار تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وعزله ، والنظر في كافة البنود المتعلقة بواجباته واستقلاله، ومناقشة أي اختلاف في وجهات النظر بينه وبين الإدارة .

2. فحص برنامج التدقيق لتحديد نطاقه ، ومناقشة المدققين الخارجيين في الأمور التي تتطلب إيضاحات منهم .

3. التحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، ومتابعة ما تم تصحيحه من أوجه القصور في هذا النظام.

4. فحص برنامج العمل (الخطة) الذي وضعته الشركة ومقارنته مع معايير الأداء .

5.فحص نتائج التدقيق الداخلي والخارجي (تقرير المدقق ، والقوائم المالية) قبل عرضها على مجلس الإدارة .

6.مراجعة السياسات والقواعد المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية ، والتعرف على تأثير التغيرات فيها على القوائم .

7.الاشتراك مع مجلس الإدارة في الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي .

8.تنسيق العمل بين المدققين الداخليين والخارجيين ، وبينهم وبين مجلس الإدارة .

9.تقييم أداء الإدارة المالية والمدققين الداخليين والخارجيين .

10. تدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي ، ورفع كفاءة وفعالية عملية التدقيق .

3-9- خصائص لجان التدقيق

اهتمت واتفقت العديد من الهيئات العلمية والمهنية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم على ضرورة تحديد الخصائص الواجب توافرها في لجان التدقيق بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم المنفعة المتوقعة منها، كي تساهم ايجابيا في تحسين الدور الإشرافي والرقابي على الشركات ، و لقد اعتبر العديد من الباحثين أن هذه الخصائص هي ضوابط يجب مراعاتها عند تشكيل لجان التدقيق ، وكذلك هي مقومات ومحددات حتى تكون هذه اللجان أكثر فاعلية ، وفي هذا المجال يتناول الباحث ابرز خصائص لجان التدقيق على النحو التالي :

1-9-3- استقلالية أعضاء لجان التدقيق

يكاد يكون الاستقلال مبدءاً عاماً يتفق عليه الجميع كأحد محددات فعالية هيكل لجنة التدقيق ، ويقضي ذلك بأن تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة (محروس ، 2011) ، ويمثل عنصر هام لأعضاء اللجنة للقيام بإعمالهم الرقابية ، حيث أن الاستقلال يزيد من القوة التي يمتلكها الأعضاء ويجعل لهم اليد الطولى على الإدارة ، وهذا يمكنهم من أداء عملهم دون تأثير، ويعرّف استقلال أعضاء لجنة التدقيق " بمدى قدرتهم على اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية دون أن يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية ، حيث يقاس استقلالهم بعدد المديرين غير التنفيذيين في اللجنة" (حسن،2009، ص100) .

كما وترى هيئة الأوراق المالية الأمريكية ، أن يكون أعضاء لجنة التدقيق من غير المديرين التنفيذيين بالشركة ، حيث إن ذلك يحقق الاستقلال للأعضاء ويضمن حيادهم .

كما أوضحت لجنة كوهين (Cohen) المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام 1978، أن وجود لجنة تدقيق في مجلس الإدارة من غير التنفيذيين من خارج الشركة ، يدعم استقلالية اللجنة ، كذلك أوصى مجمع المدققين الداخليين بأمريكا في عام 1985 ، بأنه يلزم على جميع الشركات المساهمة تشكيل لجان تدقيق مكونة من أعضاء غير تنفيذيين ، وتكون مسؤولياتها مساعدة الإدارة للقيام بمهامها على أكمل وجه (العطار، 2003).

كذلك يتطلب قانون ساربينز أوكسلي أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن إدارة الشركة ، وان تشرف اللجنة على عمليات المحاسبة ،وعمليات إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية (قراقيش ، 2009) .

كما أوصى تقرير لجنة تريدوي (Commission Treadway) ، بأن أعضاء لجنة التدقيق في جميع الشركات المساهمة العامة، يجب أن تتكون فقط من المديرين المستقلين ، كما وأوصى معهد القانون الأمريكي بأن لجنة التدقيق يجب أن تتكون بشكل خاص من المديرين غير الموظفين في الشركة، أو الذين تم توظيفهم ضمن العامين السابقين ، ويتضمن ذلك على الأقل أغلبية الأعضاء الذين ليس لهم علاقة مهمة مع كبار مديري الشركة التنفيذيين (أبوميالة ، 2008) .

وعلى نفس النمط أشار تقرير سميث (Smith) إلى الاستقلالية بالمدى الذي تتكون فيه لجان التدقيق من المديرين غير التنفيذيين ، ففي تقرير الشريط الأزرق(BRC) تم وضع

تعريف محدد للاستقلالية بالنسبة للأعضاء الذين ينظمون إلى لجان التدقيق ، حيث أوضح التقرير " أن أعضاء لجنة التدقيق يتم اعتبارهم مستقلين إذا لم تكن هناك أي علاقة بينهم وبين إدارة الشركة من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم ، وحددت التوصية الأولى في تقرير الشريط الأزرق (BRC) على أن أعضاء لجنة التدقيق يكونون مستقلين في الحالات التالية "(أبو ميالة ،2008، ص38) :

1. أن لا يكون عضو لجنة التدقيق من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
2. أن لا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
3. أن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
4. أن لا يكون العضو مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

كما وتناولت الجمعية الوطنية لتداول الأوراق المالية (National Association of - Securities Dealers – NASD) ، عن طريق عرضها للسمات التي تبين ظهور عدم استقلال عضو لجنة التدقيق إذا توافرت احد الشروط التالية (سمرة ،2010) :

1. إذا كان موظفا لدى الشركة التي يعمل عضوا بلجنة التدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها في السنة المالية أو السنوات الثلاث السابقة .
2. إذا قبل تعويضاً من الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها يزيد على60 ألف دولار أمريكي خلال السنة المالية السابقة، باستثناء التعويض المستلم لكونه عضو مجلس إدارة أو من نظام التقاعد أو التعويضات غير الاختيارية.
3. إذا كان أحد أفراد العائلة المباشرين موظفاً كمدير تنفيذي لدى الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
4. إذا كان شريكاً، أو من حملة الأسهم المسيطرين أو أن يكون مديرا تنفيذياً لأحد المنشآت، والتي قامت الشركة التي يعمل فيها عضوا بلجنة التدقيق باستلام أو دفع مبالغ تزيد على 5 % من إجمالي الإيرادات الخاصة بتلك السنة أو 200 ألف دولار أمريكي (أيهما أكثر خلال السنوات الثلاث السابقة).

كما وصفت جمعية الاستثمار والخدمات المالية الاسترالية العضو المستقل بمايلي(Hamilton, 2003 , P.20) :

1. ليس من المساهمين الذين لهم تأثير هام في الشركة أو يرتبط بعلاقة قوية معهم .

2. لم يكن خلال السنوات الثلاث الماضية في وظيفة تنفيذية في الشركة أو أي من مجموعاتها .

3. لم يكن خلال السنوات الثلاث الماضية مستشارا رئيسيا أو مهنيا للشركة .

4. ليس من الموردين أو العملاء الرئيسيين للشركة أو يرتبط بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة معهم.

5. ليس له علاقة تعاقدية هامة مع الشركة أو مع أي عضو في المجموعة التي تنتمي إليها.

6. ليس له مدة خدمة طويلة في مجلس الإدارة يكون لها تأثير واضح في قدرة الأعضاء الآخرين على الأداء ، مما يؤثر سلبا في تحقيق مصالح الشركة .

7. ليس له علاقات أو مصالح تؤثر فيه كعضو مستقل أو تؤثر في قدرته على العمل بشكل أفضل للحفاظ على مصالح الشركة .

وفي الواقع العملي يوجد هناك شبه اتفاق على ضرورة أن تقتصر عضوية لجان التدقيق على الأعضاء غير التنفيذيين ،وذلك لما لهم من استقلالية عن إدارة الشركة ، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن مقدرة أعضاء مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الشركة تتأثر بدرجة كبيرة على درجة الاستقلالية المتوافرة في هؤلاء الأعضاء (سليمان ،2006) .

وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية الاستقلالية بالنسبة لأعضاء لجنة التدقيق ، حيث أشارت دراسة (Mcmullen and Raghunandan , 1996) إلى أن الشركات التي لديها مشكلات في القوائم المالية هي تلك الشركات التي يتكون أعضاء لجان التدقيق فيها من الأعضاء التنفيذيين فقط ، وكذلك الدراسة التي قام بها (Wright , 1996) حيث وجد علاقة مباشرة بين جودة القوائم المالية ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين داخل لجان التدقيق.

أما فيما يتعلق باستقلالية لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية فقد تطابقت النصوص الواردة في التشريعات الفلسطينية تماما مع القوانين والتشريعات الأجنبية، فقد نصت تعليمات سلطة النقد رقم(4) لعام 2008 م ، بأنه يتوجب على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة تدقيق من بين أعضاء مجلس إدارته، ويشترط أن يكون غالبية الأعضاء من غير الموظفين والمسؤولين في المصرف ، وكذلك فقد اشترط دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (2009) بعدم تكليف أعضاء لجنة التدقيق بأية أعمال تنفيذية داخل المصرف، ويجب أن يتوفر لديهم المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتوافق مع طبيعة أعمال ومهام اللجنة .

ومن هنا يرى الباحث أنه يمكن تعزيز استقلالية أعضاء لجان التدقيق من خلال قيام مجلس الإدارة بانتخاب أعضاء لجنة التدقيق ، وان تتكون اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وعدم تلقي عضو لجنة التدقيق مكافآت من الشركة بخلاف مكافأة عضو مجلس الإدارة ، وكذلك عدم وجود صلة قرابة مباشرة بين عضو لجنة التدقيق وأحد المديرين التنفيذيين ، وعدم وجود تأثير مباشر لعضو لجنة التدقيق على المديرين التنفيذيين في الشركة ، وامتلاك لجنة التدقيق لموازنة مالية خاصة بها .

2-9-3- عدد أعضاء (حجم) لجان التدقيق

تتأثر فعالية لجنة التدقيق بعدد أعضاءها حيث يعتبر نقص عدد أعضاء لجنة التدقيق من الأمور التي تؤثر سلبيا على فعاليتها . ويعتمد تحديد عدد المديرين الأعضاء في لجنة التدقيق إلى حد كبير على (محروس ،2011) :

- حجم الشركة.
- حجم مجلس الإدارة.
- مدى تعقد أعمال المحاسبة والتدقيق بالشركة.
- مدى توافر الأعضاء الخارجيين بمجلس إدارة الشركة.

فمن الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها ، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة ، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداءها لأعمالها بكفاءة وفعالية (علي و شحاته ،2007/2006).

ففي جميع الشركات يجب أن يكون حجم لجنة التدقيق متفق مع المسؤوليات الواجب القيام بها وطبيعة ظروف الشركة ، والجدير بالذكر أن حجم اللجنة يجب أن يكون كبير لكي يشمل العديد من الخبرات ووجهات النظر المتمثلة في أعضاءه ولكن بشرط أن لا يؤثر هذا الحجم على أداء اللجنة(سعيد ،2009).

وتشير ممارسات تشكيل لجنة التدقيق أنها عادة ما تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا (محروس،2011).

ولقد أوصت لجنة كادبوري (Cadbury) بأن يتم تكوين لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل من المديرين غير التنفيذيين بالشركة . كما قامت كل من وبورصة نيويورك للأوراق

الماليــة الأمريكيــة (NYSE) ، والجمعيــة الوطنيــة للتعامــل بــالأوراق الماليــة الأمريكيــة (NASDA) بتعديل قواعد القيد بهما الخاصة بلجان التدقيق بناءاً على طلب هيئة الأوراق المالية الأمريكية(SEC) لتحسين فعالية لجان التدقيق ، حيث احتوت القواعد الجديدة على مطالبة الشركات بأن تحافظ على أن لا يقل عدد المديرين بلجنة التدقيق عن ثلاثة أعضاء مستقلين (Klein , 2002).

وتشترط هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أن تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل ، فكلما كان عدد أعضاء لجنة التدقيق أكثر كلما كانت فعالية اللجنة في مراقبة وإعداد التقارير المالية أفضل ، وسيكون هناك فرصة أكبر لكي تتضمن اللجنة أعضاء بخبرات مختلفة لانجاز مراقبة عملية إعداد التقارير المالية بدقة أكثر وبشكل أعمق (قراقيش ، 2009) .

ويمكن القول أن هناك اتفاقا عالميا على أن لا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق عن ثلاثة أعضاء، ففي إحدى الدراسات التي قامت بإجراء مسح عالمي للجان التدقيق (KPMG, 2007) تناول المسح العديد من دول الأمريكيتين وأوروبا وآسيا وأفريقيا ، حيث توصلت الدراسة إلى أن جميع الدول تتكون لجان التدقيق فيها من ثلاثة أو أربعة أعضاء في المتوسط، والدولة الوحيدة التي تملك متوسط يبلغ خمسة أعضاء هي جنوب أفريقيا.

و خلصت دراسة (Lindsell ,1992) إلى الاستنتاج بأن كبر حجم لجان التدقيق يفيد في إثرائها بالخبرات والتجارب التي تعود بالفائدة على الشركة ، وتعدد وجهات النظر ، ولكن صغر حجمها قد يؤدي إلى فعالية اتخاذ القرار وبسرعة وكفاءة عالية .

وفي هذا الشأن اهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية بإصدار توصيات خاصة بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء لجنة التدقيق ، وهذا وقد أسفرت هذه التوصيات بان يكون حجم اللجنة هو ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لضمان استقلالية اللجنة ، وهناك العديد من الدراسات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة التي اهتمت بتحديد حجم لجنة التدقيق وقدرتها على الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليها ، حيث أظهرت نتائجها أهمية التوازن بين عدد أعضاء اللجنة وبين كمية ونوعية المهام التي تقوم بها اللجنة، والتي قد تختلف من شركة لأخرى ومن قطاع أعمال لآخر، حيث نجد أن مسؤوليات وكمية الأعمال التي تقوم بها اللجنة في قطاع المصارف تتميز بالحساسية والتنوع بالشكل الذي يتطلب زيادة حجم اللجنة (سليمان ، 2006).

أما فيما يتعلق بحجم لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، فقد نص دليل القواعد

والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (2009)، على ضرورة أن تتكون لجنة التدقيق من رئيس وعضوين آخرين على الأقل ، وهذا يتطابق مع النصوص والتشريعات المهنية الدولية .

3-9-3- مؤهلات أعضاء لجان التدقيق :

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة ، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها معاً ، توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسبا ، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية ، بحيث يكون لديهم القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية (أبوالهيجا و الحايك ، 2012) .

ويعد تواجد خاصية الخبرة في الجوانب المحاسبية والمالية شرطا لنجاح لجان التدقيق في أداء المهام الملقاة على عاتقها ، حيث من شأنها تخفيض احتمالات حدوث مشكلات في التقرير المالي، وتدعيم المدقق الخارجي في حالة وقوع خلافات مع الإدارة التنفيذية ،وتحقيق التواصل مع المدققين الداخليين (Abbott, et. al. , 2002) ، ويترتب على عدم توافر الخبرة المحاسبية والمالية عدم مقدرة لجان التدقيق على متابعة عملية إعداد وتدقيق التقارير المالية وتقارير التدقيق الداخلي ، وهذا ويوجد مستويان للخبرة يمكن مراعاتها عند تشكيل لجان التدقيق ، حيث يشمل المستوى الأول أعضاء لجان التدقيق الذين يستطيعون قراءة وفهم القوائم المالية الأساسية ، ويصنف الخبراء في المستوى الثاني وهم الذين سبق لهم العمل في مجال المحاسبة أو التمويل أو من سبق لهم الحصول على شهادة دراسية في المحاسبة (الديسطي ، 2005) .

وتتطلب العديد من الهيئات العلمية والعملية أن يكون هناك عضواً واحداً على الأقل من أعضاء لجنة التدقيق من ذوي الخبرة المالية ، ويعني المقصود بالخبير المالي حسب قانون ساربينز وكسلي (Sarbanes-Oxley) على أنه حصل على تعليم مالي على مستوى عال وتتوافر فيه الخبرة كمحاسب قانوني مرخص له مزاولة المهنة أو عمل كمراجع حسابات أو مسؤول عن الإدارة المالية أو المراقب المالي المسؤول عن العمل المحاسبي لشركة (شاهين ، 2012 ، ص390).

وقد أوضح قانون ساربينز اوكسلي(Sarbanes-Oxley) في الفقرة 407 الخصائص التي يجب توافرها في الشخص الذي يمكن وصفه بأنه خبير محاسبي يعين كعضو في لجنة التدقيق وهي كما يلي :

1. القدرة على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
2. الخبرة في تدقيق وتحليل وتقييم القوائم المالية .
3. الفهم الواضح لإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات التقرير المالي .
4. فهم لوظائف لجنة التدقيق .

إن إحدى التوصيات العشر التي أصدرتها لجنة الشريط الأزرق (BRC) سنة 1999 ، أن يكون كل أعضاء لجان التدقيق لديهم حد أدنى من إمكانية فهم المعلومات المحاسبية ، وأن يكون عضوا واحدا على الأقل لديه خبرة مالية (صليب ،2004).

وطالبت بورصة نيويورك للأوراق المالية بضرورة أن يكون لدى كل وحدة اقتصادية لجنة تدقيق، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ، يجب أن يمتلكوا المعرفة المحاسبية التي تؤهلهم لمعرفة وتفسير التغيرات أو الأحكام التي تصدرها الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي ، فقد توصلت دراسة (Kalbers And Fogarty ,1993) بوجود علاقة ايجابية بين المعرفة والخبرة وجودة التقارير المالية ، ويوجد أيضا علاقة بين المعرفة والخبرة وتغيير المدقق الخارجي ، وأوضح (Dozoort ,2003) أن الوحدات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل مالية هي تلك الوحدات التي لا يوجد بين أعضاء لجنة تدقيقها خبير محاسبي ، وان عدم وجود خبير يزيد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه المدقق الخارجي والداخلي أثناء قيامهم بمهامهم (حسن ، 2009).

ونتيجة لهذه الأهمية بضرورة توافر خبير في لجنة التدقيق ، فقد قدم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) تقريراً عن أتعابه والاستعانة بالخبراء في لجنة التدقيق ، والذي قدمته لجنة التدقيق بهذا المجمع (سمرة ، 2010).

أما فيما يخص توافر الخبرة المالية في أعضاء لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، فقد نص دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (2009)، "على ضرورة أن يكون لدى أعضاء لجنة التدقيق المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتوافق مع طبيعة أعمال ومهام اللجنة "

ومما سبق يرى الباحث بان الخبرة والمعرفة المحاسبية تمثل الركيزة الرئيسية لأداء الدور الرقابي لأعضاء لجنة التدقيق بفعالية ومن ثم التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية .

4-9-3- عدد مرات اجتماع أعضاء لجان التدقيق

تناولت الإصدارات المهنية المتعلقة بلجان التدقيق واجتماعاتها ، تحديد عدد مرات الاجتماع خلال العام ، حيث بينت أن يتم الاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، حيث يعكس عدد مرات الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق مدى نشاط لجنة التدقيق ، ويعد عدد مرات الاجتماع عنصراً هاماً في فاعلية اللجنة أو دورها الرقابي (حسن ، 2009) .

كما ويجب على كل لجنة تدقيق أن تقرر لنفسها عدد مرات اجتماعاتها والزمن الذي سيستغرقه كل اجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بشكل ملائم بمسئولياتها في المواعيد المطلوبة، وكثيراً ما يتم وضع مواعيد اجتماعات اللجنة لتتوافق مع الانتهاء من إعداد القوائم المالية المرحلية والسنوية، مع إعطاء عضو اللجنة الوقت الكافي قبل الاجتماع لاستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويتولى رئيس اللجنة وضع جدول الأعمال ورئاسة الاجتماعات، كما يكون مسئولا عن التأكد من توفير المعلومات اللازمة لكل عضو بحيث يشارك بفاعلية في الاجتماع (سلطان ، 2005).

وتعقد لجنة التدقيق اجتماعات كافية للقيام بدورها و أداء مسؤولياتها بحيث يقتصر حضور الاجتماعات على رئيس اللجنة وأعضائها ، ومع حق اللجنة في دعوة من ترغب في حضورهم بعقد اجتماع خاص أو حضور مناقشة بند معين من أجندة الاجتماع ، ويمكن دعوة المدقق الداخلي و المدير المالي أو أي من المسؤولين الآخرين ، على أن يعطي الاجتماع الوقت الكافي لانجاز المهام المحددة ، كما يجب أن تجتمع اللجنة مع المدقق الخارجي بدون حضور الإدارة لمرة واحدة على الأقل سنويا ، واجتماع آخر مع المدقق الداخلي من اجل مناقشة أية مسائل تبرز أثناء عملية التدقيق (السويطي ، 2006).

وقد طالبت هيئة الأوراق المالية الأمريكية من الوحدات الاقتصادية المسجلة لديها بأن تحدد عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها خلال العام ، وأوصت اللجنة القومية لمديري الوحدات الاقتصادية بأنه يجب على لجنة التدقيق أن تجتمع بمعدل أربع مرات سنوياً ، كما وأوضحت اللجنة القومية للخداع في التقرير المالي في توصياتها بضرورة وجود اتصال مباشر بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي وهذا يكون عن طريق الاجتماعات الدورية وذلك لمناقشة وتدقيق القضايا الخاصة بمهام التدقيق والقيود التي تفرضها الإدارة التنفيذية على نطاق التدقيق ، كما وأوصت لجنة الشريط الأزرق (BRC) بأنه يجب أن تجتمع لجنة التدقيق أربع مرات سنويا مع كل من الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي

بصورة منفصلة، حتى تتسم المناقشة بالصراحة والشفافية في التقرير عن أي تجاوزات أو قيود (حسن ، 2009) .

وفي بريطانيا فقد أوصى تقرير (Smith) بأن العدد المناسب لاجتماعات لجنة التدقيق خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات، في حين أوصت لجنة (Tredway) في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، مع مراعاة ضرورة حضور كل من المدقق الخارجي و رئيس قسم التدقيق الداخلي، حتى يمكن مناقشتهما في المشاكل التي يواجهها كل منهما فيما يخص إجراءات التدقيق والأخطاء التي تم اكتشافها وعلاقتها بإدارة الشركة (سليمان ، 2006) ، ولقد أعطى تقرير(Smith) اهتماما كبيرا لاجتماعات لجنة التدقيق، رغبة منه في زيادة فعالية لجنة التدقيق، وتجلي ذلك في العديد من الضوابط التي أوصي بها التقرير والتي تحكم اجتماعات اللجنة، فلقد ذكر التقرير ما يلي (محروس ، 2011):

1. لرئيس لجنة التدقيق بالتشاور مع سكرتير الشركة أن يقرر تكرار وتوقيت اجتماعات اللجنة، بحيث تتلاءم تلك الاجتماعات و المسئوليات الملقاة على عاتق لجنة التدقيق ، بحيث ألا تقل عن ثلاثة اجتماعات في السنة، ويجب أن تتزامن تلك الاجتماعات مع تواريخ إعداد التقارير المالية وتقارير المدققين.

2. لا يحق حضور اجتماعات لجنة التدقيق إلا لرئيس اللجنة وأعضاء اللجنة، ويحق للجنة التدقيق أن تقرر حضور غير أعضائها لاجتماع معين وبشكل خاص لجدول أعمال معين، وذلك لأن لجنة التدقيق سوف تقوم بدعوة المدقق الخارجي للحضور وكذلك سوف تدعو المدير المالي وقد يتم دعوة آخرين للحضور.

3. يجب أن يتاح الوقت الكافي للجنة التدقيق، حتى تتمكن من الوفاء بتعهداتها وإتمام مناقشاتها بشكل كامل، كما يجب أن تكون هناك فترة كافية فاصلة بين اجتماعات لجنة التدقيق واجتماعات مجلس الإدارة حتى يتاح توصيل التقرير بشكل ملائم إلى مجلس الإدارة عن أية نتائج تظهر عن أعمال لجنة التدقيق.

4. يجب على لجنة التدقيق، أن تجتمع بالمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بدون حضور الإدارة، و يكون على الأقل مرة واحدة سنويا، لمناقشة القضايا التي تنشأ عن التدقيق.

5. تعتبر الاجتماعات الرسمية هي قلب عمل لجان التدقيق، ولكنها قد لا تكون كافية، لذلك ينبغي أن يكون رئيس لجنة التدقيق وأعضاء اللجنة على اتصال مستمر مع الأطراف الأخرى المشاركة في حوكمة الشركات مثل رئيس مجلس الإدارة ورئيس الإدارة التنفيذية والمدير المالي وممثل المدققين الخارجيين ومسؤول التدقيق الداخلي.

6. يراعى ترتيب اجتماعات بين لجان التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين وذلك في غياب الإدارة لمناقشة أي قضايا عالقة بينهم وبين الإدارة.

وفي هذا السياق يجب إعداد جدول لاجتماعات لجنة التدقيق بصورة منتظمة ، وفي المتوسط يجب أن لا تقل هذه الاجتماعات عن ثلاث أو أربع اجتماعات في العام ، وتتمثل اجتماعات لجنة التدقيق على النحو التالي(هاشم ، 2010) :

1. اجتماع يخصص لتخطيط أعمال اللجنة ويكون بعد انعقاد الجمعية العامة للمساهمين.
2. اجتماع يخصص لمناقشة أعمال المدقق الخارجي والقوائم المالية السنوية، ويكون قبل انعقاد اجتماع مجلس الإدارة.
3. اجتماع خلال العام أو في وقت متأخر منه، لفحص مشاكل القوائم المالية، ومتابعة تنفيذ ملاحظات المدقق الداخلي والخارجي.
4. اجتماع يخصص للإعداد للاجتماع السنوي لجمعية العامة للمساهمين

أما فيما يخص عدد مرات الاجتماع السنوي لأعضاء لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، فقد نص دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (2009)، "على ضرورة أن تجتمع اللجنة شهريًا، وقد تسمح بحضور اجتماعاتها وفق الحاجة لكل من الإدارة التنفيذية والمسئولين الرئيسيين ومدير التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، كما قد تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدققين الخارجيين دون حضور الإدارة ، وعلى اللجنة أن توثق محاضر اجتماعاتها، بحيث تشمل كل الأمور التي تمت مناقشتها إضافة لجميع نشاطاتها".

5-9-3- ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة

لا يوجد قانون أو تشريع يمنع أو يحد من ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة ، وعند صدور قانون ساربينز وكسلي (Sarbanes-Oxley Act) اشترط أن يكون أعضاء لجان التدقيق غير مرتبطين بالشركة (Unaffiliated) ، ولم يعرف القانون معنى مصطلح (Affiliated)، حيث عرفه الباحثون بأنهم الأشخاص الذين لديهم علاقة اقتصادية أو شخصية بالمنشأة وإدارتها ، ولم يتعرض لقضية امتلاك الأسهم بصفة خاصة ، أما بورصة نيويورك للأوراق المالية الأمريكية (NYSE) اقترحت انه لا يكون هناك علاقات مؤثرة بين أعضاء لجنة التدقيق والمنشأة ، ولم تذكر ملكية الأسهم بصفة خاصة ، بل بالعكس أوضحت انه لا تعتبر ملكية أسهم الشركة في حد ذاتها خرق لشروط عضوية لجنة التدقيق ، أما الجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية الأمريكية (NASD) فكانت أكثر تحديدا ، حيث

أوضحت أن امتلاك عضو لجنة التدقيق لأكثر من 20% من أسهم الشركة يعتبر خرقا للاستقلالية (صليب ، 2004) .

وقد أشارت بعض الدراسات ، ومنها دراسة (Beasley , 1996) إلى أن فرصة التضليل والغش في القوائم المالية تقل كلما كانت نسبة ملكية الأسهم لأعضاء لجان التدقيق الخارجيين أعلى ، وقد يعود هذا إلى أن ملكية الأسهم للأعضاء الخارجيين تعطيهم دافع قوي لمراقبة الإدارة ، بينما يشير (Wright ,1996) إلى أن الفائدة المالية من ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة من الممكن أن تضعف من استقلاليتهم ، حيث توصل إلى وجود علاقة سلبية بين ملكية الأعضاء لأسهم الشركة ومستوى تقديرات الإفصاح ، وقد توصل (قراقيش ، 2009) في دراسته، إلى أن زيادة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح .

كما توصلت دراسة (حمدان و مشتهى ، 2011) إلى أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة يرتبط ارتباطاً سلبياً برأي مدقق الحسابات ، فكلما ارتفعت نسبة الملكية لديهم زاد احتمال استلام الشركة لتقرير متحفظ .

أما فيما يخص نسبة الأسهم التي يمكن أن يمتلكها أعضاء لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، فلم تنص تعليمات سلطة النقد على تحديد نسبة معينة ، و هذا يتطابق مع النصوص والتشريعات المهنية الدولية ، ويرى الباحث انه لا يجب أن يمتلك أعضاء لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية لنسبة كبيرة من أسهم المصرف تتعدى 10% حتى لا يكون لهم تأثير كبير على جميع الأطراف بما يحقق مصالحهم الشخصية .

10-3- آليات عمل لجان التدقيق

يجب أن يرتكز عمل لجنة التدقيق على نظام أو دليل عمل مكتوب يبين الإجراءات التنفيذية التي يجب على اللجنة الالتزام بها عند تنفيذها لمهامها، فقد بين (Bromilow and Berlin , 2005) ، العناصر الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها لجان التدقيق في تأدية أعمالها ومهامها بفاعلية وكفاءة، وهي على النحو الأتي:

1. أن يكون لديها خطة عمل لاجتماعاتها خلال السنة ، تناقش فيها الأعمال التي تقع تحت مسؤولياتها.
2. أن يكون لديها في كل اجتماع جدول أعمال مكتوب يوزع على أعضاء اللجنة قبل موعد الاجتماع، ويجب أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة سنوياً.

3. أن توزع ملخصات المواد المدرجة على جدول الأعمال قبل عشرة أيام من عقد الجلسة على أعضاء اللجنة لإعطائهم الوقت الكافي لدراستها وتسجيل ملاحظاتهم عليها.

4.أن تتم مشاركة كل من المدققين الداخليين والخارجيين في اجتماع لجنة التدقيق المتعلقة بالقوائم المالية.

5. أن تكون هناك لقاءات خاصة مع كل من المدقق الخارجي والداخلي عند بحث القضايا ذات الصلة بأعمالهم.

6. أن يكون لرئيس اللجنة دور فعال قبل الاجتماعات بحيث يجري لقاءات بشكل منفصل مع المدققين الداخليين والخارجيين والمدير المالي لمناقشة القضايا ذات الصلة معهم قبل اجتماع لجنة التدقيق ليكون لدية فهم أكثر وعمق في القضايا المدرجة.

7. أن تكون مناقشات اللجنة في القضايا المدرجة على جدول الأعمال واقعية وفعالة بحيث يكون لدى كل عضو في اللجنة مسؤولية عن فعالية الاجتماعات وأن تناقش القضايا المدرجة كلّها باهتمام وجدية.

8. أن تدون محاضر اجتماعات لجنة التدقيق بشكل مفصل لتكون مرجعاً للجنة يتم الرجوع إليها لمتابعة الإجراءات والمناقشات والتوصيات المرفوعة للأطراف ذات العلاقة، وبيان القضايا التي تمت مناقشتها.

9. أن تقدم اللجنة تقريراً إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم وتناقش معه القضايا المدرجة في التقرير.

11-3- مداخل تكوين لجان التدقيق

هناك مدخلان يمكن إتباعهما عند تكوين لجان التدقيق وهما : المدخل الاختياري والمدخل الإلزامي (العطار ، 2003) و (السقا و أبو الخير ، 2002) :

1-11-3- المدخل الاختياري

ويعني عدم وجود أي إلزام قانوني بتكوين لجان التدقيق ، ويترك الاختيار للشركة تقرير مدى حاجتها للجنة التدقيق ، ويتم تطبيق هذا المدخل في المملكة المتحدة على اعتبار انه أكثر فعالية ومرونة من المدخل الإلزامي ، ويرى مؤيدو هذا المدخل انه كلما كان هناك قدرة على الاختيار كان هناك فاعلية في أداءها لمهامها وأعمالها ، أما معارضو هذا المدخل فيرون انه في ظل بيئة اختيارية تماماً ينخفض عدد الشركات التي تقوم بتكوين لجان التدقيق.

2-11-3- المدخل الإلزامي

ويعني أن تكوين لجان التدقيق في الشركات يتم بحكم القانون المنظم لهذه الشركات، أو كشرط أساسي لتسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية ، ويتم تطبيق هذا المدخل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، واستراليا ، والمملكة العربية السعودية ، ومصر حديثا ، ويرى مؤيدو هذا المدخل أن تكوين لجان التدقيق بصورته الإلزامية، يعطي شرعية واستقلالية وسلطة أكثر للجنة التدقيق، الأمر الذي يدعم قيامها بمهامها المفوضة لها بكفاءة ، أما معارضو هذا المدخل فيرون أن تكوين لجان التدقيق ستكون مجرد استيفاء للشكل .

ويرى الباحث أن القوانين والتشريعات الفلسطينية لا تلزم جميع الشركات العامة بتكوين لجان التدقيق ، ماعدا إلزامها للبنوك والمصارف الفلسطينية بتشكيل لجان التدقيق فيها .

12-3- دور لجان التدقيق في زيادة فاعلية حوكمة الشركات

لقد ركزت حوكمة الشركات على دور لجان التدقيق واستقلاليتها وفاعليتها ، وقد عرف (Dezoort , et, al,.2002 ,p.41) فاعلية لجنة التدقيق " بأن تمتلك اللجنة أعضاء مؤهلين وسلطات وموارد مالية لحماية مصالح حملة الأسهم ، وذلك من خلال ضمان إعداد تقارير مالية ذات موثوقية ، والرقابة الداخلية الفعالة ، وإدارة المخاطر من خلال دورها الرقابي والإشرافي" ، وحيث أن فاعلية لجان التدقيق أصبحت جزءاً من حوكمة الشركات ، التي تزايد الاهتمام بها بشكل كبير في الآونة الأخيرة .

ويتعين على أعضاء لجنة التدقيق أن يدركوا دورهم الايجابي في حوكمة الشركات من خلال مايلي (على و شحاته ، 2007/2006) :

أ- تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات على مراقبة الإدارة .

ب- تدعيم دور تدقيق الحسابات في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للشركات .

ت- تدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة ، وضمان التزام إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة .

ولقد كشف تقرير الشريط الأزرق (BRC) عن ثلاثة توصيات تتعلق بمسؤولية إشراف حوكمة الشركات تتضمن لجنة التدقيق (أبو ميالة ، 2008) :

- التقارير المالية ذات الجودة العالية يمكن تحقيقها فقط من خلال الاتصال المفتوح والصريح بين مجلس إدارة الشركة ، ولجنة التدقيق ، وإدارة الشركة ، والمدققين الداخليين والخارجيين .

- تقوية إشراف حوكمة الشركات على عملية إعداد التقارير المالية سوف يقلل حالات غش القوائم المالية .
- شفافية التقارير المالية ونزاهتها وجودتها سيحسن من ثقة المستثمرين بتلك القوائم في الأسواق المالية .

13-3- موقع لجان التدقيق في الهيكل التنظيمي

تعد لجنة التدقيق لجنة رقابية مستقلة ولا تقوم بأعمال إدارية أو تنفيذية ولا تعد من الكوادر الإدارية، وإنما هي منبثقة من مجلس الإدارة كأحد لجانها الفرعية إلى جانب لجنة التعيينات ولجنة المكافآت، وتمثل حلقة وصل بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي (قطيشات ، 2010)، وتعتبر هي اللجنة الأهم من حيث طبيعة مهامها الرقابية المتعددة ، ويتحدد موقعها في الهيكل التنظيمي كهيئة رقابية خاصة ذات دور رقابي استشاري حسب تفويض مجلس الإدارة ، ويتم تشكيلها بموجب القانون ضمن مسؤوليات وصلاحيات وأهداف محددة .

ويختلف تحديد التكييف القانوني لموقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة باختلاف درجة استقلاليتها ، فإذا اقتصرت مهامها على بعض الأعباء الملقاة على عاتق مجلس الإدارة ، فان موقعها يظل كلجنة فرعية تابعة لهذا المجلس ، أما إذا نُظر إليها كمجلس رقابة مستقل ، أو كهيئة فنية يتم تعيين أو انتخاب أعضائها من ذوي الاختصاصات والخبرات ، فان موقعها سوف يكون بالتوازي مع موقع مجلس الإدارة (السويطي ،2006) .

ويقترح الباحث النموذج التالي الذي يظهر لجنة التدقيق كحلقة وصل بين كافة الأطراف ذات العلاقة (مجلس الإدارة ، الإدارة التنفيذية ، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) :

شكل رقم (1-3)

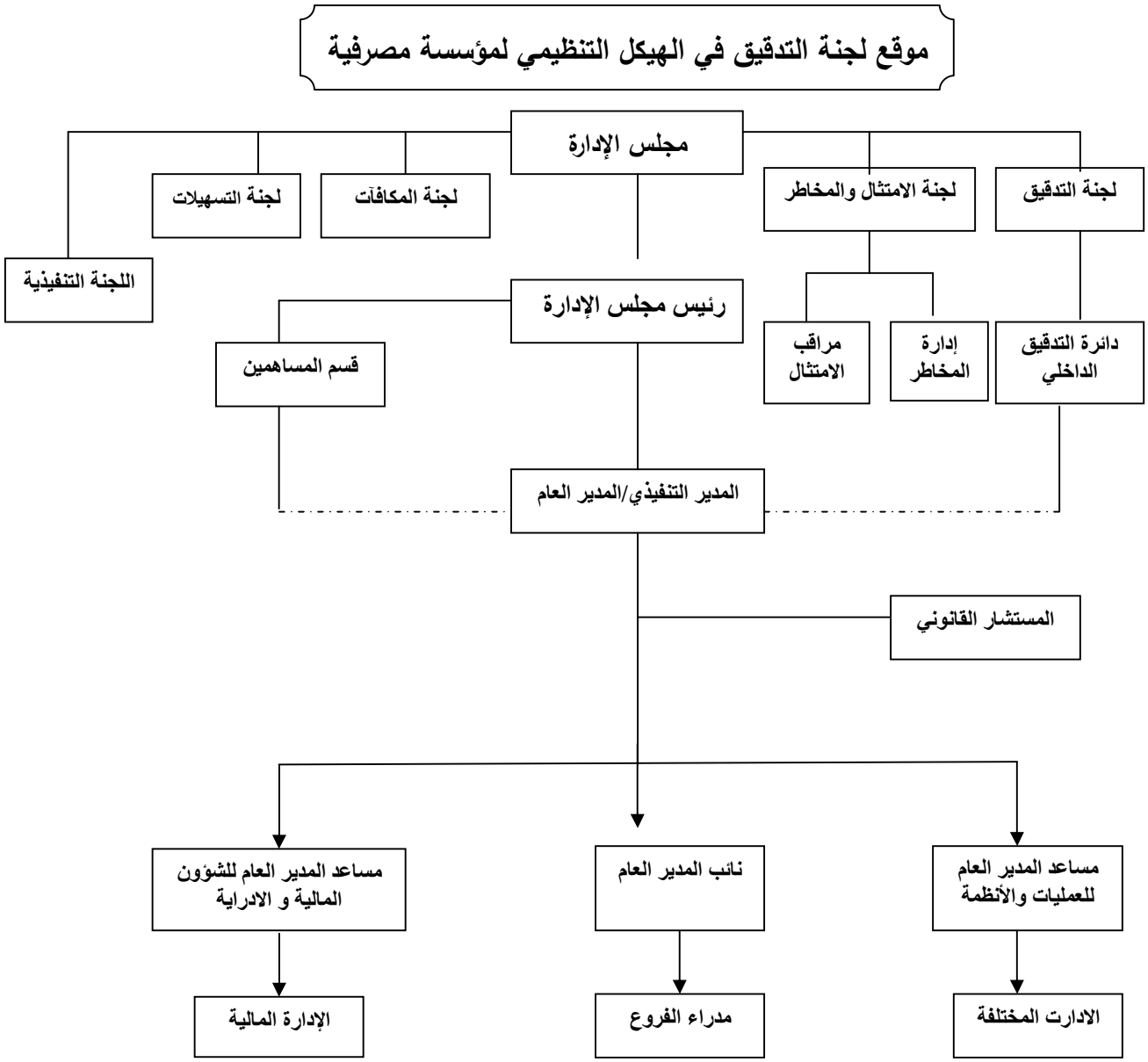

إعداد الباحث بالاستناد إلى الهيكل التنظيمي لكل من (للبنك الاسلامي العربي ، البنك الاسلامي الفلسطيني ، بنك الاسلامي الأردني)

14-3- دور لجان التدقيق في تفعيل وظيفة التدقيق الخارجي

يمكن قياس فاعلية لجان التدقيق على أساس مدى نجاحها في ضمان انجاز أهداف عملية التدقيق الخارجي بكفاءة وفعالية ، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الدور الذي تلعبه لجان التدقيق (أحمد ،2001) .

وتعتبر العلاقة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق علاقة تبادلية حيث تتقابل أهدافهم النهائية ، وإن فاعلية احدهما سوف تؤثر بشكل مباشر على فاعلية الطرف الآخر، فكل منهما يحاول المحافظة على تكامل الشركة وعلى أن تعكس القوائم المالية حقيقة أوضاعها وعن البحث عن أي انحراف أو إهمال أو تلاعب من جانب الإدارة ، ويمكن تحديد العلاقة بين لجنة التدقيق وبين المدقق الخارجي فيما يلي (العطار ، 2003) :

1. تسمية (تعيين) المدقق الخارجي وتحديد أتعابه واقتراح عزله .
2. مناقشة المدقق الخارجي بعد تعيينه في خطة التدقيق قبل بدءها ، حيث يؤدي ذلك إلى تكوين رأي لدى لجنة التدقيق عن مستوى الأداء المهني المتوقع منه .
3. على لجنة التدقيق الاجتماع عند طلب من المدقق الخارجي ، إذا ما احتاج لان يعرض عليها ما تم اكتشافه أثناء عمله ، كذلك إذا ما احتاج أن يعرض على اللجنة ما استجد من قوانين ولوائح وقرارات لها تأثير على النواحي المالية للشركة .
4. على لجنة التدقيق دراسة القوائم المالية التي تمت مراجعتها قبل عرضها على مجلس الإدارة ، ومناقشة المدقق الخارجي في المواضيع التي تحتاج إلى توضيح ، والتعرف على المشاكل التي واجهته أثناء أعمال التدقيق .
5. على لجنة التدقيق مقابلة المدقق الخارجي بعد انتهاء أعمال التدقيق، لمناقشته في مدى التزامه بالخطة المتفق عليها للتدقيق ، وأسباب اختلاف أعمال التدقيق الفعلية عن الخطة المعتمدة .
6. على لجنة التدقيق دراسة خطاب المدقق للإدارة ، ومتابعة تنفيذ الإدارة لما جاء به من توصيات .
7. على لجنة التدقيق الاجتماع بالمدقق، ومناقشته في تقاريره عما كُلف به من مواضيع خارج نطاق تدقيق حسابات لشركة ،مثل التقارير عن كفاءة احد الأقسام أو الأنشطة بالشركة.

وبالتالي يصبح الهدف النهائي من لجنة التدقيق هو دعم القوائم المالية ، وجعلها أكثر موضوعية واتفاقا مع حقيقة أوضاع الشركة ، وذلك عن طريق دعم استقلال المدقق الخارجي والإشراف على كافة جوانب التدقيق الداخلية بالشركة .

15-3- دور لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية

يكتنف مفهوم جودة التقارير المالية قدرا كبيرا من عدم الوضوح ، ولا يوجد حاليا اتفاق عام على مضمون ومحددات هذا المصطلح ، إلا انه يمكن القول بأن التقارير المالية التي تتسم بالجودة هي نتيجة طبيعية لعمل يتسم بالجودة من جميع الأطراف المعنية منها الإدارة والمدققين والمنظمات المهنية ، فلا يمكن أن تتحقق الجودة من خلال التقارير المالية وحدها ، بل يجب أن تتضمن ما يقوم به المدقق الخارجي ولجان التدقيق من أعمال لإضفاء المصداقية على التقارير المالية ، ففي النهاية تعمل كل من الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي ولجان التدقيق على مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية ، حيث يعد ذلك هو الهدف من الجودة في مجال التقرير المالي (الديسطي ،2005) .

ومن جانب آخر، تكمن أهمية لجان التدقيق في أنها بفضل موقعها تتابع إعداد القوائم المالية ، وتمثل حلقة وصل بين الإدارة و المدقق الداخلي و المدقق الخارجي، وبفضل موقعها أيضا تستطيع أن تزيد من درجة مصداقية القوائم المالية من حيث تقليل الأخطاء والغش وترفع درجة جودة التقارير المالية وتعضد وتساند المدقق الخارجي في الإدلاء برأيه المستقل ، فلا يصدر المدقق الخارجي رأياً نظيفا إلا إذا كان واثقا من مصداقية وجودة القوائم المالية للمنشأة ، ويعد تقرير المدقق الخارجي أساسا لمصداقية القوائم المالية ، حيث يعتمد مستخدمي القوائم المالية على تقرير المدقق الخارجي في تقييم أداء المنشأة خلال الفترة الماضية ، وفي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية اعتمادا على ما يحتويه من معلومات (صليب ، 2004) .

وقد تناولت العديد من الدراسات علاقة لجان التدقيق بجودة التقارير المالية ، حيث أوضح (Defond and Jambalvo , 1991) على وجود علاقة ايجابية بين وجود لجنة التدقيق ومستوى جودة التقرير المالي ، وكما أكد (Pincus,et.al, 1989) أيضا على أن وجود لجنة التدقيق يعد مؤشرا بديل على جودة القوائم المالية (حسن ، 2009) .

ولقد تناولت دراسة (حمدان و مشتهى ، 2010) العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ونوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي ، وأظهرت نتائجها أن هناك تأثير ايجابي لكل من حجم لجنة التدقيق ، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة على رأي مدقق الحسابات الخارجي ،كما بينت وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي ، كما لم يكن لكل من استقلالية و عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق أي تأثير على رأي مدقق الحسابات الخارجي .

16-3- تقرير مدقق الحسابات الخارجي

يعتبر تقرير المدقق الخارجي والرأي الذي صدره هو المتغير التابع في هذه الدراسة ، حيث يتناوله الباحث بإسهام في هذا الجزء من الدراسة من خلال استعراض ماهية تقرير المدقق الخارجي ، وأنواع الرأي في التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي .

يعتبر الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة وعدالة تمثيل القوائم المالية لحقيقة أعمال المنشأة محل التدقيق ، وينص معيار التدقيق الدولي رقم 700 ، على انه يجب على مدقق الحسابات إعداد تقرير حول البيانات المالية ، وان الغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق المنجز من قبل مدقق مستقل لبيانات منشأة ما (المطارنة ،2006) .

1-16-3- ماهية تقرير مدقق الحسابات الخارجي

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الخارجي الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه حيال القوائم المالية وفق لشروط مهمة التدقيق التي أنجزها ، ويصدر رأيه عادة عما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بناءًا على كفاية العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها تلك القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة (السعدني ، 2010) .

وقبل الخوض في تعريف تقرير المدقق الخارجي لابد من التفريق بين ثلاث مصطلحات أساسية وهي الشهادة ، التقرير ، الرأي :

لقد ظلت كلمة شهادة (Certificate) مستعملة للدلالة على تقرير المدقق، إلى أن بدأ التحول إلى لفظ كلمة تقرير (Report) كما هو شائع لدرجة كبيرة في أنحاء العالم ، أما سبب التحول هذا فيرجع إلى أن الشهادة تعتبر إعلانا كتابيا عن حقيقة واقعة ، فلا تعطى إلا إذا وصل عاطيها منزلة اليقين ، لذلك فإن التقرير اقرب لوصف ما يعطيه المدقق ، لأنه عاجز عن إعطاء شهادة ، حيث أن البيانات المحتواة في القوائم المالية عبارة عن بيانات تقريبية بسبب وجود عنصر التقدير فيها مثل الاستهلاكيات والمخصصات وما شابه ، أما كلمة رأي (Opinion) فليست بديلا عن التقرير، بل هي جزء منه ، حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنودا أخرى علاوة على رأي المدقق حول صحة البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومركزه المالي(عبد الله ،2004، ص90).

1-1-16-3- مفهوم تقرير مدقق الحسابات الخارجي

ويمثل تقرير مدقق الحسابات الخارجي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع من خلالها مستخدمو القوائم المالية الاطلاع على رأي المدقق .

ولتقرير مدقق الحسابات العديد من التعريفات ، حيث عرفه (التميمي، 2004، ص161) بأنه خلاصة ما توصل إليه مدقق الحسابات من خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية ، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق.

أما (الصبان و علي ، 2002 ، ص381) فينظران إلى تقرير المدقق الخارجي بأنه المنتج النهائي لعملية التدقيق ، وهو وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراجع الحسابات على القوائم المالية مجال التدقيق .

أما (السقا و أبو الخير ، 2002، ص133) فقد اعتبر تقرير المدقق الخارجي هو محصلة عمليات التدقيق التي قام بها المدقق من لحظة حصوله على خطاب التكليف بالقيام بمهمة التدقيق في شركة معينة، حتى لحظة تكوين الرأي الفني عن القوائم المالية .

لذا يمكن تعريف تقرير مدقق الحسابات الخارجي بأنه " المنتج الرئيسي لعملية التدقيق ، الذي يؤكد على النقاط التالية :

1. يؤكد على مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية .
2. يصف باختصار عملية التدقيق .
3. يعبر عن رأي المدقق عن عرض الإدارة للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

2-1-16-3- أهمية تقرير مدقق الحسابات الخارجي :

اهتمت العديد من الهيئات العلمية للمحاسبين والمدققين والتشريعات بتقرير مدقق الحسابات الخارجي، حيث تنبع أهميته كونه الأساس الذي تعتمد عليه فئات مختلفة من المجتمع والتي تستخدم القوائم المالية المدققة، إذ تولي هذه الفئات تقرير مدقق الحسابات عناية فائقة، وذلك بسبب اعتمادها عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وخططها الحالية والمستقبلية ، لذلك تختلف أهمية التقرير باختلاف و تعدد مستخدميه ، وأهم هذه الفئات (المطارنة ، 2006) :

1. المستثمرون الحاليون والمرتقبون : حيث انه يساعدهم على اتخاذ قراراتهم التي تحافظ على أموالهم المستخدمة .

2.إدارة المنشأة :حيث يعتبر التقرير بمثابة شهادة على كفاءة وفعالية إدارة المنشأة للمهام الموكلة إليها.

3.الدائنون(الموردون) : حيث يمكنهم من معرفة قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها.

4. المدينون (العملاء) : يعطي المدينون مدى استمرارية المنشأة خاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة الأجل .

5. المقرضون : حيث أن التقرير يمكنهم من التعرف على سلامة الوضع المالي للمنشأة ضمانا لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة .

6. الجهات الحكومية : يساعد التقرير الجهات الحكومية في تنظيم نشاطات الشركات ووضع السياسات الضريبية وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالدخل القومي .

7. المنظمات المهنية : لكي يساعد تلك المنظمات في متابعة مدى التزام المدقق بالمعايير والمبادئ المهنية

8. المجتمع : حيث يساعد التقرير في تعزيز الثقة بالبيانات المالية .

2-16-3- العناصر الأساسية لتقرير مدقق الحسابات الخارجي

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات عدد من العناصر المكونة له ، كما نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم 700 على النحو التالي (حماد ،2004) و (التميمي ، 2004) :

1. العنوان : يجب أن يتضمن تقرير المدقق الخارجي عنوانا لتمييزه عن الأنواع الأخرى للتقارير التي يقدمها المحاسبون القانونيون .

2. الجهة الموجه إليها التقرير : يوجه التقرير إلى الشركة ، حملة الأسهم ، الإدارة العليا أو مزيج من هؤلاء .

3. الفقرة التمهيدية : حيث يحدد فيها القوائم المالية التي يشتملها التقرير، وكذلك تتضمن التمييز الواضح بين مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ومسؤولية المدقق التي تهدف للتعبير عن رأيه فيها .

4. فقرة النطاق : حيث تصف هذه الفقرة ما فعله المدقق ، حيث تبين التخطيط والعمل الذي قام به المدقق.

5. فقرة الرأي : وهي تعتبر من أهم الفقرات لأنها تمثل النتيجة النهائية لعملية التدقيق على أساس الحكم المهني للمدقق ، والتي يذكر فيها فيما إذا كانت البيانات المالية تمثل باعتدال

أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية أو ككل المركز المالي للشركة كما في تاريخ معين وهو انتهاء السنة المالية ، ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

6. تاريخ التقرير: وهو تاريخ انتهاء العمل الميداني .

7. عنوان التقرير : وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مدقق الحسابات المسئول عن عملية التدقيق .

8. توقيع المدقق : يجب أن يُوقع التقرير باسم مؤسسة التدقيق أو بالاسم الشخصي للمدقق أو كلاهما معا.

3-16-3- أنواع تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية من حيث إبداء الرأي

لقد نص المعيار الدولي للتدقيق رقم (700) الخاص بتقرير المدقق حول القوائم المالية ، بأنه يمكن إصدار أربعة أنواع من الرأي في التقدير العام للمدقق ، والتي بدورها تعكس أنواع التقارير العامة وهي التقرير النظيف ، التقرير المتحفظ ، التقرير السلبي و تقرير الامتناع عن إبداء الرأي ، لذا سيتم استعراض هذه الأنواع كالتالي (مناعي ، 2009) :

1-3-16-3- التقرير النظيف (Unqualified Opinion)

ويطلق عليه التقرير المطلق أو المعياري أو التقرير بدون تحفظات ، وهو التقرير الذي يحمل في مضمونه رأياً نظيفاً يعكس أن عملية التدقيق تمت كما يجب أن تكون عليه ، وأظهرت أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية القوانين واللوائح السارية ، وأنه لا يوجد أي شيء جوهري يرغب المدقق في نقله إلى القارئ بخلاف الرأي .

وعندما يصدر المدقق هذا التقرير فإنه يكون قد تحقق من توافر خمسة شروط أساسية (السقا و أبو الخير ، 2002) :

1. كل القوائم المالية التي يشار إليها في التقرير قد تم مراجعتها والإفصاح عنها في التقرير المالي السنوي.

2. أن المدقق الذي قام بعملية التدقيق ينطبق عليه ماجاء بمعايير التدقيق الشخصية العامة الثلاثة : التأهيل العلمي والعملي ، الحياد والاستقلال ، وبذل العناية المهنية .

3. حصول المدقق على كافة المعلومات والإيضاحات وانه تمكن من تطبيق معايير العمل الميداني لتخطيط التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكفاية أدلة الإثبات وان ما تم الحصول عليه من أدلة يشكل أساسا لإبداء الرأي .

4. أن القوائم المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية وانه تم تحقيق إفصاح مرض في التقرير المالي.

5. لا يوجد أي ظروف أو مواقف أخرى تتطلب من المدقق أن يضيف إلى التقرير بعض المعلومات و الإيضاحات الإضافية في فقرة إضافية

أ- التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية Unqualified With Explanatory Paragraph Opinion:

في بعض الحالات المحددة يتم إصدار تقرير نظيف مع إضافة فقرة تفسيرية أو تعديل في الصياغة ، وهناك العديد من الظروف التي تستلزم أن يقوم المدقق بإضافة فقرة تفسيرية على تقريره على النحو التالي (مناعي ، 2009) :

1. عدم التطبيق الثابت للمبادئ المحاسبية .
2. وجود شك بشان استمرارية المنشأة محل التدقيق .
3. التركيز على أمر ما .
4. إشراك مدققين آخرين في إعداد التقرير .

2-3-16-3- خروج المدقق عن التقرير النظيف

يتم خروج المدقق عن التقرير النظيف إذا وجد احد الشروط التالية :

1- تقييد نطاق التدقيق

2- عدم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية

3- عدم حياد المدقق .

عند وجود أي شرط من الشروط الثلاثة تتطلب الخروج عن الرأي النظيف على نحو يتسم بالأهمية النسبية ، يجب إصدار تقرير آخر وليس التقرير النظيف ، وهناك ثلاث أنواع من الرأي يمكن إصدارها في هذه الحالات : الرأي المتحفظ ، الرأي السلبي ، الامتناع عن إبداء الرأي (مناعي ، 2009) .

أ- الرأي المتحفظ (المقيد) Qualified Opinion

ينشأ الرأي المتحفظ في الحالات التالية :

1. يكون المدقق غير قادر على تجميع أدلة إثبات كافية تشكل أساسا لإبداء رأيه بسبب عدم إمكانية الحصول عليها أو بسب قيود من العميل .
2. فشل العميل في إتباع المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية .

وفي كلتا الحالتين يجب أن يضيف المدقق إلى التقرير فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي يشرح فيها أسباب التحفظ ، وعندما يصدر المدقق رأيا متحفظا يستخدم مصطلح عدا أو باستثناء ، يعني أن المدقق يشعر بالرضا عن القوائم المالية كوحدة عدا جانب محدد بها (لطفي ،2006) .

ب- الرأي السلبي (المعاكس) Adverse Opinion

هو عكس الرأي النظيف والذي يعني أن البيانات المالية لا تمثل المركز المالي ، وان قائمة الدخل والتدفقات النقدية لا تمثل نشاط السنة ، ويصدر المدقق مثل هذا الرأي عندما يتوصل إلى تأكيد حول عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كما يجب ، وان البيانات المالية مضللة بصورة مادية إلى درجة كبيرة ، ويتم توضيح أسباب إصدار هذا الرأي في فقرة مستقلة بعد فقرة النطاق وقبل فقرة الرأي (التميمي ،2004) .

ج- الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimer of Opinion

يمتنع المدقق عن إبداء الرأي في احد الحالات التالية (الصبان و علي ، 2002) :

1. إذا فرضت الإدارة قيودا على نطاق التدقيق كان تشترط عليه عدم القيام بإجراءات يراها ضرورية.
2. إذا فقد المدقق استقلاليته في علاقته مع العميل .
3. إذا رأى حسب حكمه المهني انه غير قادر على تقييم فرض الاستمرارية .

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

- مقدمة .
- أساليب جمع البيانات.
- أساليب تحليل البيانات.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- قياس متغيرات الدراسة.

4-1 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4-2 أساليب جمع البيانات

تعد هذه الدراسة ذات طبيعة وصفية تحليلية، إذ تهدف إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الغرض، اعتمد الباحث في جمعه للبيانات اللازمة لهذه الدراسة على المصادر التالية:

1-عدد من الأدبيات والمراجع والدوريات والنشرات والتقارير التي تحدثت عن موضوع لجنة التدقيق و أنواع التقارير التي يصدرها مدقق الحسابات الخارجي، بالإضافة إلى ما توافر من أوراق عمل، ودراسات منشورة في الدوريات والمجلات المحاسبية والاقتصادية و الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بخصوص موضوع الدراسة.

2-البيانات الواردة بالتقارير السنوية للمصارف ، والنشرات الإحصائية الصادرة عن بورصة فلسطين، خلال الفترة 2006 وحتى 2011 .

3-تم الحصول على جزء من البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، أما الجزء الآخر فقد تم الحصول عليه من خلال الوصول المباشر إلى الإدارات العامة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في كل من رام الله وغزة .

4-التشريعات و القوانين والتعليمات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والصادرة عن الجهات المختصة.

4-3 أساليب تحليل البيانات

4-3-1 الإحصاء الوصفي

تم استخدام الإحصاء الوصفي لإيجاد وبيان خصائص متغيرات الدراسة المختلفة ، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية ، وكذلك تم استخدام الوسيط والقيمة الصغرى والقيمة العظمى ، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي . استخدم الباحث برنامج (E-Views) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (0.05) .

4-3-2 نموذج الانحدار

بسبب أن بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن (Panel data) فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع الثنائي (إعطاء القيمة 0 للرأي النظيف ، والقيمة 1 للرأي المتحفظ) هو الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية عبر الزمن (Logistic Panel Regression) ، وذلك من خلال إيجاد قيمة مستوى الدلالة (sig) ، كذلك تم استخدام Fixed Effects للوحدات المقطعية ، حيث أن هذه الطريقة تفترض أن قيمة الثابت b_0 تختلف لكل بنك، بينما يفترض ثبات معامل الانحدار b_1 لكل المصارف والذي يستخدم لتفسير قيمة معامل الانحدار عن طريق استخدام قيمة اختبار T المقابلة لكل متغير من المتغيرات المستقلة، كذلك تم استخدام مربع التحديد (R-Squared) الذي يقيس نسبة التغير في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة مجتمعة ، أي القدرة التفسيرية للنموذج ، وتتوافق هذه الأساليب مع طبيعة البيانات وفرضيات الدراسة، حيث تم جمع بيانات سبعة مصارف خلال الفترة الزمنية من عام 2006 و حتى عام 2011 .

4-4 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءا على مشكلة الدراسة و أهدافها ، فان المجتمع المستهدف يتكون من جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددهم سبعة مصارف ، والتي قامت بنشر تقاريرها المالية السنوية من عام 2006 وحتى عام 2011 .

أما عينة الدراسة فتشتمل على جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ضمن مجتمع الدراسة للفترة 2006 وحتى2011 ، والتي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة ، حيث انه لم يتم استبعاد أي مصرف من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين .

ويعزو الباحث سبب اختياره لمجتمع الدراسة إلى الأسباب التالية :

1. كون القطاع المصرفي يحتل مساحات كبيرة ، من حيث القيمة السوقية وحجم التداول في بورصة فلسطين، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام2011 مبلغ 68,548,543 دولار، وكذلك ما يتمتع به هذا القطاع من خصائص كونه يعتبر ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الوطني الفلسطيني حيث تمثل موجودات هذه المصارف ما قيمته 3.5 مليار دولار خلال عام 2011 م ، وهذا ما يستدعي المزيد من الأبحاث والدراسات والتحليل بالإضافة إلى ضرورة توافر البيانات اللازمة .
2. يمزج مجتمع الدراسة بمستويات مختلفة متوقعة من الالتزام بمبادئ الحوكمة ، وخاصة المتعقلة بموضوع هذه الدراسة "خصائص لجان التدقيق" ، و يعتقد الباحث أن قطاع المصارف يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية التزاماً بتطبيق دعائم الحوكمة مقارنة مع القطاعات الأخرى ، ونتيجة لإدراك سلطة النقد الفلسطينية بأهمية الدور الذي تلعبه لجان التدقيق ، قامت بإصدار تشريعات تنظم هذه المبادئ ويعتبر قانون المصارف رقم (9) لعام 2010 وكذلك دليل المبادئ و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف (2009) من أهم الإصدارات لتكون ملزمة لجميع المصارف الفلسطينية.
3. القوانين والتشريعات الفلسطينية ألزمت فقط قطاع المصارف المدرجة في البورصة لتشكيل لجان للتدقيق من أعضاء مجالس إدارتها ، ولم تلزم باقي القطاعات .

جدول (1-4): مجتمع وعينة الدراسة

م	اسم البنك	عدد المشاهدات السنوية
1	بنك فلسطين	6
2	البنك الاسلامي الفلسطيني*	6
3	البنك الاسلامي العربي	6
4	بنك القدس للتنمية والاستثمار	6
5	بنك الاستثمار الفلسطيني	6
6	البنك التجاري الفلسطيني	6
7	بنك الرفاه (الوطني)*	6
	مجموع المشاهدات	42

وعليه قد بلغ عدد المصارف سبعة مصارف بإجمالي مشاهدات سنوية قدرها (42) مشاهدة .

* تم إدراج سهم البنك الاسلامي الفلسطيني للتداول في بورصة فلسطين بتاريخ 2009/7/2.

* تم إدراج سهم بنك الرفاه للتداول في بورصة فلسطين بتاريخ 2007/4/29 .

* في 2012/11/24 تم اندماج بنك الرفاه والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار لينجم عن ذلك بنكا جديدا سمي " البنك الوطني ".

4-5 قياس متغيرات الدراسة

4-5-1 قياس المتغيرات المستقلة

وعددها خمسة متغيرات هي:

1. عدد أعضاء لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق) ، ويرمز له بالرمز(X1) ، ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة .
2. نسبة الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق، ويرمز له بالرمز(X2)، ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين في اللجنة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق .
3. نسبة الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق، ويرمز له بالرمز(X3) ، ويقاس بعدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة .

4. عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة ، ويرمز له بالرمز(X4)، وتقاس بعدد اجتماعات اللجنة سنوياً .
5. نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف، ويرمز له بالرمز(X5) ، وتقاس بمجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجنة إلى رأس المال المدفوع .

2-5-4 قياس المتغير التابع

نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي ويرمز له بالرمز (Y) : سوف يتم استخدام نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي كمتغير وكيل (Proxy Variable) للتعبير عن جودة التقارير المالية ، وهذا يتفق مع دراسة (Martinez & Fuentes, 2007) التي تناولت مدى تأثير خصائص لجان التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية ، حيث أوضحت هذه الدراسة أن استلام الشركة لتقرير معياري يعتبر مقياس لجودة التقارير المالية .

وقد قام الباحث بجمع التقارير المالية السنوية لجميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2011 ، و قام بتحليل محتوى هذه التقارير وتبويب وفصل أنواع التقارير التي أصدرها المدققين الخارجيين للمصارف خلال هذه الفترة ، حيث تم تقسيمها إلى قسمين ، تقرير قياسي معياري – نظيف **(Unqualified Report)** ، والخروج عن التقرير المعياري وهذا الأخير يشمل التقرير المتحفظ والتقرير السلبي (العكسي) والامتناع عن إبداء الرأي ، ولغايات التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات سيتم التعبير عن أنواع التقارير التي أصدرها المدقق الخارجي كالتالي :

التقرير النظيف : سيتم التعبير عنه بالقيمة صفر(0) .

التقرير المتحفظ : سيتم التعبير عنه بالقيمة واحد(1) .

أنواع التقارير الأخرى : لم يتم إعطاءها أية قيمة لأنه لم يحصل أي مصرف على تقرير سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي ، وعلى الرغم من غرابة هذه النتيجة فان الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت نفس الموضوع أظهرت انعدام أو في حالات قليلة جدا حصول الشركات على تقرير عكسي أو امتناع عن إبداء الرأي .

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- **مقدمة**
- **الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة .**
- **اختبار فرضيات الدراسة .**

5-1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها ، واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها ، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على خصائص لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق ، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق ، عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق ، عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً ، نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق) ، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2011 باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-Views) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل .

5-2 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة قبل البدء في اختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج .

جدول (1-5): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات المستقلة	المتوسط الحسابي	الوسيط	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	الانحراف المعياري
عدد أعضاء لجنة التدقيق (حجم اللجنة)	3.4762	3	6	3	1.0647
نسبة الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق	0.9087	1	1	0	0.2327
نسبة الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق	0.6925	0.6667	1	0.3333	0.3005
عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة	7.0714	5	24	1	6.4897
نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف	0.0599	0.0123	0.2398	0	0.0759

يستعرض الجدول السابق (1-5) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

– عدد أعضاء لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق) : يعتبر احد المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة ، حيث تم قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة ، وعند ملاحظة الجدول (1–5) تبين أن متوسط عدد أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين قد بلغ ثلاث أعضاء تقريباً وهي كذلك القيمة الصغرى ، في حين أن القيمة العظمى هي ستة أعضاء ، وتؤكد هذه النتيجة التزام المصارف الفلسطينية بالقوانين والتشريعات الفلسطينية على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء ، هذه النتيجة تؤكد كذلك على ضرورة تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها ، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة ، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداءها لأعمالها بكفاءة وفعالية (علي و شحاته ،2007/2006) .

– استقلالية أعضاء لجنة التدقيق : وهو أحد متغيرات الدراسة المستقلة ، حيث تم قياس هذا المتغير من خلال قسمة عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين (غير التنفيذيين) إلى إجمالي عدد الأعضاء، إذ تبين بالمتوسط أن ما نسبته (90.87 %) من أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2006 وحتى 2011 يتمتعون بالاستقلالية ، حيث يلاحظ انه خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2009 يتمتع جميع أعضاء لجان التدقيق في جميع المصارف بالاستقلالية أي ما نسبته 100%، ويعزو الباحث ذلك لكون المصارف التزمت بتعليمات سلطة النقد حيث صدر دليل الممارسات الفضلى لحوكمة الشركات في فلسطين في (2008) وأصبح ساري المفعول في عام (2009) ، لذا أصبحت خاصية توفر الاستقلالية في أعضاء لجان التدقيق ملزمة للمصارف الفلسطينية ، في حين انه في عامي 2010 و2011 انخفضت هذه النسبة لتصبح (81.74%) .

– المؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجنة التدقيق: وهو من أحد متغيرات الدراسة المستقلة ، حيث تم قياس هذا المتغير من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق ، إذ تبين من الجدول السابق بالمتوسط أن ما نسبته (69.25%) من أعضاء لجنة التدقيق يحملون مؤهلات في المالية أو المحاسبة ، فهناك مصارف يحمل جميع أعضاء لجان تدقيقها المؤهل المحاسبي ، في حين أن هناك مصارف يحمل 33.33% من أعضاءها المؤهل المحاسبي ، وهذا يدل على التزام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بتوفر المؤهل المحاسبي أو المالي في عضو واحد على الأقل من أعضاء لجان تدقيقها .

– عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في السنة : يعتبر المتغير المستقل الرابع لهذه الدراسة ، حيث تم قياسه من خلال عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق ، إذ تبين أن لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تجتمع بالمتوسط سبع اجتماعات سنوياً ، حيث كانت القيمة العظمى أربع وعشرون اجتماعاً ، وأن القيمة الصغرى بلغ اجتماعاً واحداً ، وهذا يؤكد على أن ليس كل المصارف الفلسطينية ملتزمة بالتعليمات الواردة في قانون المصارف ودليل الحوكمة المتعلقة بضرورة اجتماع لجنة التدقيق خلال السنة .

– نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق : : يعتبر المتغير المستقل الخامس لهذه الدراسة ، حيث تم قياسه من خلال مجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجنة إلى رأس المال المدفوع ، وعند ملاحظة الجدول السابق تبين أن أعضاء لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالمتوسط يمتلكون (6%) من أسهم المصارف ، حيث كانت القيمة العظمى (23.98%) ، وهذا يدل على انه يتم اختيار أعضاء لجان التدقيق من الأعضاء الذين يمتلكون أسهم في المصرف .

جدول (2–5): الوصف الإحصائي لمتغير الدراسة التابع

" نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي خلال الفترة 2006–2011 "

نوع الـــــرأي	2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
رأي نظيف	7	%100	7	%100	7	%100	6	%85.7	6	%85.7	6	%85.7
رأي متحفظ	–	%0	–	%0	–	%0	1	%14.3	1	%14.3	1	%14.3
رأي عكسي	–	%0	–	%0	–	%0	–	%0	–	%0	–	%0
الامتناع عن إبداء الرأي	–	%0	–	%0	–	%0	–	%0	–	%0	–	%0

الجدول (2-5) يظهر أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التابعة التي تم التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية(Dummy Variables) .

ويظهر من الجدول السابق ، بأن جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها سبعة مصارف و خلال السنوات الأولى 2006 و2007 و2008 قد تلقت تقاريراً نظيفة أي ما نسبته 100% ، في حين أنه خلال السنوات الثلاث الأخرى 2009 و 2010 و 2011 قد انخفضت نسبة تلقيها لتقارير نظيفة لتصبح 85.7 % ، أما بالنسبة لأنواع التقارير الأخرى والتي يصدرها المدقق الخارجي ، فإنه خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 لم يتلق أياً من المصارف الفلسطينية تقارير متحفظة أو تقارير عكسية أو امتناع المدقق عن إبداء الرأي ، في حين انه خلال الأعوام 2009 و 2010 و 2011 فإن ما نسبته 14.3% من المصارف الفلسطينية تلقت تقاريراً متحفظة ولم تتلق أي نوع آخر من أنواع التقارير.

3-5 اختبار فرضيات الدراسة

تتمحور فرضيات الدراسة حول أثر خصائص لجان التدقيق على جود ة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، حيث اعتبر الباحث أن استلام المصرف لتقرير نظيف هو مقياس لجودة التقارير المالية ، ويتناول النموذج العام للدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص لجان التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق ، الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء جنة التدقيق، عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك) وبين المتغير التابع (الرأي الذي يصدره مدقق الحسابات الخارجي) ، وحيث أن البيانات ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن (Panel data) من عام 2006 وحتى عام 2011، فان نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو نموذج الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية عبر الزمن (Logistic Panel Regression) وذلك من خلال إيجاد قيمة مستوى الدلالة (sig) ، ويعتبر هذا النموذج من النماذج المتقدمة في عمليات التحليل الإحصائي ، كما تم استخدام Fixed Effects للوحدات المقطعية ، كذلك تم استخدام مربع التحديد – معامل التحديد (R-Squared) الذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج ، وقد تم استخدام برنامج (E-Views) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية(0.05) .

جدول (3-5): نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال (Sig)
الثابت	- 1.316568	0.470603	- 2.797617	0.0089
X1	0.309236	0.182112	1.698050	0.0499*
X2	0.140589	0.037306	3.768514	0.0007*
X3	0.335548	0.285302	1.176116	0.2488
X4	0.010001	0.016311	0.613151	0.5444
X5	- 1.968105	0.722222	- 2.725069	0.0106*
R-squared معامل التحديد			0.2912	

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05

حيث أن المتغيرات المستقلة الخمسة هي :

X1: عدد أعضاء لجنة التدقيق.

X2: نسبة الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق.

X3: نسبة الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق.

X4:عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة.

X5: نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف.

وبالنظر للجدول (3-5) الذي يمثل نموذج انحدار "نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي على المتغيرات الخمسة" تبين أن قيمة معامل التحديد يساوي 0.291 ، وهذا يعني أن 29.1% من التغير في نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي تم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة "عدد أعضاء لجنة التدقيق، نسبة عدد الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق، نسبة الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف"، وتعتبر هذه النسبة مقبولة طالما أن النموذج جيد ولا يعاني من أي مشاكل ، ويمكن القول أن هذه النسبة تأثرت بصغر حجم عينة الدراسة ، وانخفاض السلسلة الزمنية للدراسة (من 2006-2011) ، ووجود بعض المشاهدات الشاذة التي قد تؤثر على هذه النسبة مثل في

اجتماعات اللجنة حيث كانت القيمة العظمى (23) اجتماعا بينما القيمة الصغرى اجتماعا واحدا فقط ، كذلك ثبات جزء مهم من البيانات الخاصة بالمتغيرات الدراسة ، ويرى الباحث أن النسبة الباقية تُعزى إلى عوامل أخرى لم يتطرق لها الباحث مثل (حجم الشركة ، معدل دوران المدقق الخارجي ، نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة وغيرها) .

كذلك تبين أن هناك ثلاثة من المتغيرات المستقلة وهي " عدد أعضاء لجنة التدقيق، نسبة الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف " مؤثرة على المتغير التابع "نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي"، أما المتغيرين المستقلين الآخرين " نسبة الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة " تبين عدم وجود أي تأثير لهما على نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي.

فبعد حذف المتغيرين غير المؤثرين (عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة) ، تم الحصول على نتائج برنامج (E-Views) الموضحة في جدول (4-5):

جدول (4-5): نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال (Sig)
الثابت	-1.286581	0.471286	-2.729941	0.0102
X1	0.393426	0.138768	2.835139	0.0079*
X2	0.108183	0.031394	3.445927	0.0016*
X5	-1.803050	0.523241	-3.445927	0.0016*
R-squared معامل التحديد		0.2832		

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05

حيث أن المتغيرات المستقلة المؤثرة هي :

X1: عدد أعضاء لجنة التدقيق.

X2: نسبة الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق.

X5: نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف.

تبين من الجدول (4-5) أن معامل التحديد يساوي 0.283، وهذا يعني أن 28.3% من التغير في نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي تم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة المؤثرة الثلاثة مجتمعة "عدد أعضاء لجنة التدقيق، نسبة الأعضاء المستقلين (غير تنفيذيين) في لجنة التدقيق، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف".

1-3-5 اختبار الفرضية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين .

يتضح من خلال الجدول (4-5) أن قيمة Sig = 0.0079 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على أن عدد أعضاء لجنة التدقيق له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية ، لدى نقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد اثر لعدد أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين .

ويلاحظ كذلك أن قيمة T=2.835139 ، وبما أن إشارة T موجبة فهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين حجم لجنة التدقيق وإمكانية تسلم المصرف لتقرير متحفظ ، أي انه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق زادت إمكانية تسلم المصرف للتقرير متحفظ وقلت إمكانية تسلم المصرف لتقرير نظيف الذي يعتبر مقياس لجودة التقارير المالية ، وهذا يؤكد على انه هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق و جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الزيادة في حجم لجنة التدقيق بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة وقد تؤدي إلى نتائج عكسية حيث ينعكس سلبيا على رأي المدقق الخارجي ، واتفقت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (الفرح ، 2001) التي اعتبرت أن عامل زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق إلى أكثر من ثلاثة أعضاء لا يعزز فعالية اللجان ، في حين اختلفت مع دراسة (حمدان و مشتهى ،2011) التي أكدت على وجود تأثير إيجابي لحجم لجنة التدقيق على إمكانية تسلم الشركة لتقرير يحتوي رأياً نظيفاً ، بينما أشارت دراسة (أحمد، 2011) لوجود تأثير إيجابي لحجم لجنة التدقيق على تقرير التدقيق الخارجية ، في حين أن دراسة (Martinez & Fuentes, 2007) توصلت إلى أن حجم لجنة التدقيق من المتغيرات التي لها تأثير إحصائي مهم في استلام الشركة تقريراً متحفظا ، وكذلك دراسة (Felo, et. Al., 2003) التي أوضحت بوجود علاقة ايجابية بين حجم لجنة التدقيق و جودة البيانات المالية ، ودراسة (الصوص ، 2012) التي استنتجت أن وجود عدد كاف من أعضاء لجنة التدقيق يدعم اللجنة لممارسة دورها

بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي ، في حين أن دراسة (Inaam, et., al.,2012) توصلت إلى نتيجة بوجود ارتباط إيجابي بين حجم لجنة التدقيق ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية .

2-3-5 اختبار الفرضية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي أو غير تنفيذي) على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الجدول (4-5) أن قيمة Sig = 0.0016 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على أن خاصية استقلالية أعضاء لجنة التدقيق لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية ، لدى نقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد اثر لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين .

ويلاحظ كذلك أن قيمة T=3.445927 ، وبما أن إشارة T موجبة فهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وإمكانية تسلم المصرف لتقرير متحفظ ، أي انه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين (غير التنفيذيين) زادت إمكانية تسلم المصرف لتقرير متحفظ وقلت إمكانية تسلم المصرف لتقرير نظيف الذي يعتبر مقياس لجودة التقارير المالية ، وهذا يؤكد على انه هناك علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و جودة التقارير المالية ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاستقلالية التي يتمتع بها أعضاء لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية هي استقلالية ظاهرية وليس استقلالية حقيقة ، حيث أن مقياس تنفيذي أو غير تنفيذي لا يعتبر مقياس حقيقي للاستقلالية ، حيث أظهرت عملية جمع البيانات من المصارف أن هناك بعض لجان التدقيق تتكون من أفراد من عائلة واحدة ، وهذه النتيجة تختلف عن نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (أبو الهيجا و الحايك ، 2012) التي أظهرت بعدم وجود تأثير لمعيار استقلالية أعضاء لجنة التدقيق على فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي ، وكذلك دراسة (حمدان و آخرون ، 2012) التي بينت بعدم وجود اثر لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق في تحسين جودة الأرباح ، في حين أن دراسة (أحمد ، 2011) أكدت على وجود تأثير إيجابي لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق على تقرير المدقق الخارجي ، وكذا دراسة (إسماعيل ، 2010) التي أظهرت بوجود علاقة طردية بين الاستقلالية وجودة التقارير المالية ، كما أظهرت دراسة (Abbott, et. al. , 2002) وجود علاقة عكسية بين توافر خاصية استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و حدوث تحريف في البيانات المالية ، و طبقاً لدراسة (Martinez & Fuentes, 2007) تبين وجود تأثير لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق على استلام الشركة لتقرير متحفظ .

5-3-3 اختبار الفرضية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الجدول (3-5) أن قيمة Sig = 0.2488 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على أن خاصية المؤهل المحاسبي أو المالي لعضو لجنة التدقيق ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية ، لدى نرفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر للمؤهل المحاسبي أو المالي لعضو لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، أي انه لا يوجد أي أثر للمؤهل المحاسبي أو المالي لعضو لجنة التدقيق على نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، ويعزو الباحث ذلك بان ليس كل من يحمل مؤهل محاسبي لديه خبرة عملية في مجال المحاسبة لان الخبرة العملية المحاسبية تأتي نتيجة لممارسة فعلية لسنوات ، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدارسات السابقة كدراسة (حمدان وآخرون ، 2012) التي أظهرت نتائجها بعدم وجود تأثير للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح ، وكذلك دراسة (إسماعيل ، 2010) التي أكدت على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية ، وهذه النتائج اختلفت مع نتائج دراسة(Inaam, et., al.,2012) التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وإدارة الأرباح الحقيقية، في حين أن دراسة (Felo, et. Al., 2003) بينت وجود علاقة طردية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وجودة البيانات المالية المنشورة، وكذا دراسة (أبو الهيجا و الحايك ، 2012) التي أظهرت وجود تأثير سلبي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي ، وطبقا لدراسة (قراقيش ، 2009) فان هناك تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة الأرباح .

5-3-4 اختبار الفرضية الرابعة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في كل سنة على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الجدول (3-5) أن قيمة Sig = 0.5444 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية ، لدى نرفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر لعدد مرات اجتماع أعضاء

لجنة التدقيق في كل سنة على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، أي انه لا يوجد أي أثر لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في كل سنة على نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هناك عدم انتظام وعدم اهتمام بهذه الاجتماعات، إذ أن عملية جمع البيانات أظهرت أن بعض المصارف لم تجتمع سوى اجتماع واحد خلال السنة .

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدارسات السابقة مثل دراسة (حمدان و مشتهى ،2011) التي توصلت إلى انه لا يوجد تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنويا على رأي المدقق الخارجي ، وكذلك دراسة (أبو الهيجا و الحايك ، 2012) التي أظهرت نتائجها بعدم وجود تأثير لعدد اجتماعات لجنة التدقيق السنوية على فترة إصدار التقرير، وطبقا لدراسة (أحمد ، 2011) التي أكدت على عدم وجود تأثير لاجتماعات أعضاء لجان التدقيق على جودة التقارير المالية ، وكذا دراسة (قراقيش ، 2009) التي بينت بأنه ليس هناك تأثير لعدد مرات الاجتماع السنوي للجنة التدقيق على جودة الأرباح ، في حين أن دراسة (Abbott, et. al. , 2002) أظهرت نتائجها بوجود علاقة عكسية بين عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق سنويا وحدوث تحريف في البيانات المالية ، وكذلك دراسة (Inaam, et., al.,2012) التي أكدت على وجود علاقة سلبية بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنويا وإدارة الأرباح الحقيقية.

5-3-5 اختبار الفرضية الخامسة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الجدول (4-5) أن قيمة Sig = 0.0016 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على أن نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية ، لدى نقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين .

ويلاحظ كذلك أن قيمة T= -3.445927 ، وبما أن إشارة T سالبة فهذا يدل على أن هناك علاقة عكسية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق وإمكانية تسلم المصرف لتقرير متحفظ ، أي انه كلما زادت نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق زادت إمكانية تسلم المصرف لتقرير نظيف وقلت إمكانية تسلم المصرف لتقرير متحفظ ،

وهذا يؤكد على انه هناك علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق و جودة التقارير المالية ، ويعزو الباحث ذلك إلى انه عندما تزداد نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف يعطيهم دافع قوي لمراقبة الادراة ، وكذلك يصبح لديهم مصالح شخصية للمحافظة على استثماراتهم وكذلك تضخيم أرباحهم المتوقعة ، فيقومون بالضغط على مدقق الحسابات الخارجي لمنعه من إصدار رأي متحفظ الذي قد يكون له تأثير سلبي على مستقبل استثماراتهم .

وقد اتفقت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (حمدان و آخرون ، 2012) التي أظهرت نتائجها بوجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في تحسين جودة الأرباح ، وكذلك دراسة (قراقيش ، 2009) التي أكدت على وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على جودة الأرباح ، في حين أنها اختلفت مع دراسة (Martinez & Fuentes, 2007) التي بينت على وجود علاقة طردية بين امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة واستلام الشركة لتقرير متحفظ .

6-3-5 ملخص نتائج تحليل الفرضيات

من خلال نتائج تحليل فرضيات الدراسة يمكن صياغة نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي :

$$Y = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

حيث أن:

Y: تمثل المتغير التابع

β_o : الحد الثابت

من β_1 حتى β_5 : تمثل معاملات الانحدار

من X_1 حتى X_5 :تمثل المتغيرات المستقلة

و بالتالي فإن نموذج الانحدار لجميع المصارف يكون على النحو التالي :

$$Y = \beta_o + X_1\beta_1 + X_2\beta_2 + X_5\beta_5$$

نوع التقرير الذي يصدره المدقق = −1.286581 + (0.393426 × عدد أعضاء لجنة التدقيق) + (0.108183 × نسبة الأعضاء المستقلين) + (− 1.803050 × نسبة امتلاكهم لأسهم المصرف)

ويتم تفسير ذلك بأن :

- كل زيادة في " عدد أعضاء لجنة التدقيق " بمقدار شخصاً واحداً تزيد من إمكانية الحصول على رأي متحفظ بمقدار 0.393426 مع بقاء نسبة الأعضاء المستقلين، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف ثابتين.
- كل زيادة في " نسبة الأعضاء المستقلين " بمقدار 1% تزيد من إمكانية الحصول على رأي متحفظ بمقدار 0.1081836 مع بقاء عدد أعضاء لجنة التدقيق ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف ثابتين.
- كل زيادة في " نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف " بمقدار 1% تنقص من إمكانية الحصول على رأي متحفظ بمقدار 1.803050 مع بقاء عدد أعضاء لجنة التدقيق ، نسبة الأعضاء المستقلين ثابتين.

7-3-5 نتيجة عامة لفرضيات الدراسة :

هناك أثر لثلاثٍ من خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وهي خاصية (حجم لجنة التدقيق ، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق" تنفيذي أو غير تنفيذي" ، ونسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف) ، أما باقي الخصائص الأخرى (المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق ، و عدد اجتماعات لجنة التدقيق في السنة) فلقد أظهرت نتائج الفرضيات عن عدم وجود أي أثر لها على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- **النتائج**
- **التوصيات**
- **الدراسات المقترحة**

يتناول هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بتأثير خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، وفي ضوء النتائج يذكر الباحث مجموعة من التوصيات التي تم التوصل إليها :

6-1 النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- التزام جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية الخاصة بتشكيل لجان تدقيق ، حيث تبين أن المصارف السبعة المدرجة في بورصة فلسطين قد التزمت بتشكيل لجان للتدقيق من بين أعضاء مجالس إدارتها خلال سنوات الدراسة من عام 2006 وحتى عام 2011 .

2- وجود أثر مهم ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق و جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، فكلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق قلت إمكانية حصول المصرف على تقرير نظيف ، أي أن زيادة حجم لجنة التدقيق يؤثر بشكل سلبي على فاعلية و نشاط اللجنة ويؤتي بنتائج غير مرغوب فيها ، كما تبين أن المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ملتزمة بتعليمات سلطة النقد وملتزمة كذلك بالقوانين والتشريعات الفلسطينية التي حددت الحد الأدنى لأعضاء لجنة التدقيق بحيث يجب أن تتكون من رئيس وعضوين آخرين على الأقل ، إذ بلغ متوسط حجم لجنة التدقيق في المصارف الفلسطينية ثلاثة أعضاء وهذا ينسجم مع هذه التعليمات .

3- وجود أثر مهم ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، حيث تبين وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، أي كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في لجنة التدقيق قلت إمكانية حصول المصرف على تقرير نظيف ، فرغم أن متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في المصارف الفلسطينية تعدت 90% إلا أن هذه النسبة الكبيرة كان لها تأثير سلبي على رأي المدقق الخارجي ، وهذا يؤكد أن معيار تنفيذي أو غير تنفيذي لم يعد ذو جدوى لأن الروابط العائلية كانت واضحة لدى الكثير من أعضاء لجان التدقيق خلال مرحلة جمع البيانات .

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهل المحاسبي أو المالي لعضو لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، فبالرغم من أن متوسط نسبة الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي تجاوزت 69% إلا أن هذه النسبة لم يكن لها أي تأثير على رأي المدقق ، والسبب في رأي الباحث يعود أن المؤهل المحاسبي لعضو لجنة التدقيق لا يعتبر مقياسا للخبرة المالية، فقد يكون حامل المؤهل المحاسبي غير مزاول لمهنة المحاسبة وليس له الخبرة مالية عن ممارسة فعلية .

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق السنوي على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، بالرغم من أن متوسط عدد الاجتماعات السنوية بلغ 7 اجتماعات إلا أن هذا المعيار كان غير ذو تأثير، ويعود ذلك برأي الباحث أن الهدف من الاجتماعات هو استيفاء المتطلبات القانونية وليس لمناقشة مواضيع هامة ، فالعامل الحاسم ليس كم الاجتماعات ، كما وهل تم حضور المدققين الداخلي والخارجي لعدد من هذه الاجتماعات .

6- وجود أثر مهم ذو دلالة إحصائية لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، حيث تبين وجود ارتباط طردي بين نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف و جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، أي انه كلما زادت نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف زادت إمكانية حصول المصرف على رأي نظيف و قلت إمكانية الحصول على رأي متحفظ ، إذ أن الملكية المرتفعة لأسهم أعضاء لجنة التدقيق تعطيهم دافع قوي لمراقبة أداء الإدارة ، وكذلك تعطيهم قوة تنفيذية للتأثير على المدقق الخارجي ليعطي رأيا نظيفاً .

7- لا تقوم جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن تشكيلها للجان التدقيق ومدى توافر الخصائص اللازمة في هؤلاء الأعضاء ، حيث أن الباحث خلال عملية جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واجه صعوبة في الحصول على هذه البيانات، إذ كان الوصول المباشر للمصارف هو السبيل الوحيد للحصول عليها.

6-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بما يلي :

1. ضرورة توجيه اهتمام سلطة النقد الفلسطينية نحو تحديد واضح لشروط الاستقلالية الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق كالتي نصت عليها توصيات اللجان الدولية التي دعمت تشكيل لجان التدقيق كعدم وجود صلة قرابة بينه بين رئيس مجلس الإدارة أو احد المدراء التنفيذيين في المصرف ، لتمكين أعضاء لجنة التدقيق من اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية دون أن يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للمصرف .
2. ضرورة قيام مجالس إدارة المصارف الفلسطينية بمراعاة وجود خبرة محاسبية ومالية عن ممارسة فعلية في أعضاء لجان التدقيق ، التي تمكنهم من أداء مهامهم بمهنية وفاعلية ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق وحده لا يكفي أن يكون مقياس حقيقي لذلك .
3. أن يكون الحجم الأمثل للجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ثلاثة أعضاء لكي تكون اللجنة أكثر فاعلية ، وتكون عملية اتخاذ القرارات سريعة .
4. ضرورة أن تفرض القوانين الفلسطينية على المصارف الفلسطينية الإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن مهام وانجازات لجان التدقيق، وكذلك خصائص أعضاء هذه اللجان المشكلة من حيث عدد أعضاءها ،استقلاليتهم ، مؤهلاتهم ، عدد اجتماعاتهم السنوية و نسبة الأسهم التي يمتلكونها .
5. ضرورة تفعيل دليل الحاكمية المؤسسية الذي كان قد ألزم كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتشكيل لجان تدقيق ، وفرض عقوبات على الشركات التي لم تلتزم .
6. ضرورة قيام الجهات المعنية بمتابعة عمليات تشكيل لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية ، حتى لا تكون عمليات تشكيل هذه اللجان من اجل استيفاء المتطلبات القانونية فقط .
7. ضرورة إلزام المصارف الفلسطينية بعمل ميثاق للجنة التدقيق ، يتضمن المهام والصلاحيات والمسؤوليات المطلوب تنفيذها ، حتى لا تتضارب مهامهم و صلاحياتهم مع مهام وصلاحيات اللجان الأخرى المشكلة من أعضاء مجالس الإدارة .

6-3 الدراسات المقترحة

هناك مجموعة موضوعات أخرى ذات علاقة بموضوع البحث بحاجة إلى أن يتم تناولها من قبل باحثين آخرين منها :

1. تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح .
2. تأثير دور مجالس الإدارة على فاعلية لجان التدقيق .
3. تأثير خصائص لجان التدقيق على فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي .

المراجع

أولا : المراجع العربية

1. أبو الهيجاء،محمد فوزي، والحايك،احمد فيصل خالد،**" خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية "**،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،المجلد20، العدد2 ، ص ص:439-463 ، يونيو،2012.
2. أبوزر ، عفاف إسحاق ،**" تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان "** ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ،مصر ، مج 35، ع 3، ، ص ص:483 – 511 ، 2011 .
3. أبو حمام، ماجد إسماعيل،**" أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،غزة،2009.
4. أبو ميالة، سهيل نعيم ،**" العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق، دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2008 . .
5. أحمد ، محمد الرملي ، **" دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة و فعالية المراجعة الخارجية"**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ،جامعة سوهاج ، مصر ، مج 15، ع 2، ص ص:1 – 44،2001 .
6. أحمد،سامح محمد رضا رياض،**" دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية "**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ،المجلد 7 ،العدد 1 ، ص ص : 43-66 ، 2011 .
7. إسماعيل، علي عبدا لجابر الحاج علي،**" العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في**

القطاعين المصرفي والصناعي "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن، 2010 .

8. بركة ،كامل يوسف ، **" دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في قطاع غزة "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة ،2012.

9. جودة ، فكري عبد الغني ، **" مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية – دراسة حالة بنك فلسطين "** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة ،2008.

10. الديسطي ، محمد محمد عبد القادر ، **" إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي "** ،المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر ، مج 29، ع 1، ص ص:41 – 74، 2005.

11. ، سلطة النقد الفلسطينية، **" دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين"** ، 2009.

12. هاشم،محمد صالح ،**" محاور تطوير العلاقة التفاعلية بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في ضوء الإصدارات المهنية المحلية والدولية، دراسة نظرية ميدانية"** ،مجلة البحوث الإدارية ، السنة27 ،العدد4 ، ص ص:34 – 85، أكتوبر ،2009 .

13. هاشم ، محمد صالح ،**" الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية"** ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر ،العدد 76 ، السنة 49 ، ص ص:287 – 364، 2010 .

14. الهزاع ، وليد بن نعمة ،**" أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها في المؤسسات والمصارف المالية بدول مجلس التعاون الخليجي وأثره الايجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي "** ،إدارة البحوث الدراسية ، مجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة ، الرياض ،2009 .

15.حبوش، محمد جميل ، **" مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات"** ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة ،2007 .

16.حجازي، وجدي حامد،**" مؤشرات تحسين فعالية لجان المراجعة وأثرها على تفعيل الحوكمة الجيدة للشركات ، دراسة نظرية وميدانية "**،مجلة البحوث الدورية، السنة25 ،العدد3 ،ص ص:88-114، يوليو،2007.

17.حداد ، مناور ،**" دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية"** ، ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سوريا، 15-16 تشرين الأول، 2008 .

18.حماد ، طارق عبد العال، **" موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأميركية والعربية – تقارير المراجع ، مراجعة المشتقات "** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2004.

19.حماد، طارق عبد العال،**" حوكمة الشركات – المفاهيم -المبادئ -التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف"** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ،2005 .

20.حمدان،علام محمد موسى، ومشتهى، صبري ماهر صبري،**" علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان "**،المجلة العربية للمحاسبة ،جامعة البحرين ،العدد 14 ،ص ص : 109-163 ، 2011 .

21.حمدان ،علام محمد، و مشتهى ،صبري ماهر ، و عواد ، بهاء صبحي ،**" دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية،المجلد 8 ،العدد 3 ، ص ص : 409-433 ، 2012 .

22.حسين ،بن الطاهر،و محمد ، بوطلاعة ،**" دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"** ،ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر، 6-7 مايو، 2012 .

23.حسن ، يوسف صلاح عبد الله ، **" محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي "**، آفاق جديدة للدراسات التجارية ، مصر ، مج 21، ع 1,2، ص ص:83 – 127،2009 .

24.طالب ،علاء فرحان،والمشهداني ،إيمان شيحان ،" **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصرف**" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 .

25.يونس ، فايزة محمود حلمي ، **" لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالشركات المساهمة في مصر "**، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر ، مج 20، ع 1، ص ص:269 – 325 ، 1996.

26.يوسف،هدير محمد نبيل وديع، **" تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات "** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،مصر ،2010.

27.لبيب ، أيمن عبده ، **" تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية"** ، مجلة الفكر المحاسبي ، مصر ، مج 15، ع 1، ص ص:307 – 321 ، 2011 .

28.لطفي ،أمين السيد احمد ،**" دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد "** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،2007 .

29.لطفي ، أمين السيد احمد ،**" المراجعة بين النظرية والتطبيق "** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006.

30.المومني، محمد عبد الله،**" تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات ، دراسة ميدانية "**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا ، المجلد62 ، العدد الأول، ص ص : 237–272 ،2010 .

31.محمد ، اشرف جمال الدين عبد الرحمن ،**" حوكمة شركات قطاع الأعمال العام المصري الخاضعة لقانون 203 لسنة 1991 "**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

، كليـة التجـارة ، جامعـة عـين شـمس ، مـصر، العـدد 3 ، ص ص: 23-103 ،2009 .

32.محروس،رمـضان عـارف رمـضان، **" دور لجـان المراجعـة فـي تفعيـل حوكمـة الشركات – دراسة نظرية و تطبيقية "**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي،مصر ، 2011.

33.المطارنـة ، غسان فلاح ،"**تـدقيق الحسابات المعاصر – الناحيـة النظريـة** " ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2006.

34.منـاعي ، حكيمـة ، **" تقـارير المراجـع الخارجيـة فـي ظـل حتميـة تطبيـق المعـايير المحاسـبية الدوليـة فـي الجزائـر "**، رسـالة ماجـستير غيـر منـشورة، كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنـة ، الجزائر ،2009/2008.

35.المعتاز ، إحسان صالح ، و بصفر،عفاف سالم ،**"دور لجـان المراجعـة فـي تفعيـل حوكمـة الـشركات– دراسـة ميدانيـة علـى الـشركات المـساهمة الـسعودية "** ، مجلـة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، السعودية ، مج 24، ع 2، ص ص:193 – 239 ،2010.

36.المرعي، نبيه توفيق ،**" دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شـركات التـأمين الأردنيـة : دراسـة ميدانيـة "**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة جدارا ،الأردن، 2009 .

37.مشتهى، صبري ماهر صبري،**" تـأثير خصائص لجنـة التدقيق علـى تحسين جودة التقارير المالية،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصـة عمـان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2008

38.السويطي، موسى سلامة،**" تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن ، 2006 .

39.سلطان، عطية صلاح،" **دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة "** ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإمارات ، ص ص:217-244،2005.

40.سليمان، محمد مصطفى،" **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"**، الإسكندرية، الدار الجامعية،2006 .

41.سمرة ، ياسر محمد السيد عبد العزيز ،" **تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر،ع 4، ص ص:569 – 631، 2010 .

42.السعدني ، مصطفى حسن بسيوني ، 2010 ، **"تقرير مراجع الحسابات الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه حيال القوائم المالية"** ، مجلة المال والتجارة ، مصر ، العدد 489 ، ص ص: 4-32 ، 2010 .

43.سعيد ،عهد علي ، **"الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة التدقيق في سوريا- دراسة ميدانية "** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة، جامعة تشرين،سوريا ،2009.

44.السقا ، السيد احمد ، و ابوالخير ، المدثر طه ،**"مشاكل معاصرة في المراجعة "** المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،المنصورة ، مصر ، 2002 .

45.عبد الله ، خالد أمين ، **"علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية "** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2004.

46.عبد الرحمن ، سوزان جمال الدين ، **" مدى التفاعل بين لجان المراجعة و المراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية "** ،المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر ، مج 28، ع 4، ص ص:101 – 126، 2004 .

47.العزايزة ، ممدوح محمد ، **"مدى تطبيق المصارف الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة ،2009.

48.العطار، حسن عبدا لحميد، **" دراسة اختباريه لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المدقق الخارجي، بالتطبيق على البيئة المصرية"** ،مجلة البحوث التجارية، المجلد25، العدد 2،1 ،ص ص : 55-102، يناير، يوليو، 2003 .

49.عياري ، آمال ،وخوالد ، ابوبكر ، **" تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر"**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر، 6-7 مايو، 2012 .

50.علي، عبد الوهاب، وشحاته، شحاته السيد ،**" مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"**، الإسكندرية،الدار الجامعية،2006/ 2007.

51. الفرح، عبد الرزاق محمد سعيد داود،**" مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسة ميدانية تحليلية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب،2001 .

52.الصبان،محمد سمير، وعلي ،عبد الوهاب نصر،**" المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية "** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002.

53.الصوص،إياد سعيد محمود ،**" مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،غزة، 2012 .

54.صليب ، ليلى عزيز،"**دراسة إنتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية"**، المجلة المصرية للدراسات التجارية،مصر، مج 28، ع 2، ص ص:109- 135 ،2004.

55. قانون المصارف، **" قانون رقم 9 لسنة 2010 "** ، الفصل الخامس، المادتين(26) و(31) .

56.قطيشات ، عادل خليل علي ،**" مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال ،قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2010.

57.قراقيش، سائد زكي عطا،**" تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2009 .

58.القرني ، احمد عبد القادر،**" مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات – دراسة ميدانية "**، مجلة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، المجلد 24 ، العدد 2 ،ص ص :111-157 ، 2010.

59.راضي ،محمد سامي ،**" موسوعة المراجعة المتقدمة : مراجعة استقصائية قضائية- مراجعة الأداء البيئي- مراجعة حوكمة الشركات - جودة المراجعة "** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2011 .

60.الرحيلي، عوض بن سلامة،**" لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة ، السعودية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 22 ، العدد1 ، ص ص: 179-218 ، 2008.

61.رياض،سامح محمد رياض،**" لجان المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجي، دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"**، دورية الإدارة العامة ،المجلد51، العدد2 ، ص ص: 293-323 ، مارس،2011.

62.شاهين ، محمد أحمد ، **" نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة و عمليات تعديل القوائم المالية"**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر،ع 1، ص ص:363 - 439، 2012 .

63.الشمري، نورة محمد عبد الله الموعد ،**" تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية الكويتية "**،المجلة العلمية

للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، مصر ، المجلد 25 ، العدد 2 ، ص ص : 13-70 ، 2011 .

64. التميمي ، هادي ، **" مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية "**، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2004.

65. تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ، **" رقم 4 لسنة 2008 "** ، سلطة النقد الفلسطينية.

66. خضر ،أحمد علي ، **" حوكمة الشركات "** ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، مصر ، 2012 .

67. غالي ، جورج دانيال ، **" دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية "**، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر، العدد 3، ص ص :555-605 ، 1998 .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Abbott, L.J., Parker,S. and Peters, G.F, **"Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement"**, A Study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations, 2002. Available: http://www.ssrn.com.

2- Arens, Alvin A, and Elder, Randal J,and Mark S, Beasley, **"Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach",**10th ed, 2010.

3- Andrew, R. G. and Carol ,M., **"Audit Committee, Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of UK Companies"**, Managerial Auditing Journal" Vol. 15, Issue .7, pp.358-371, 2000 .

4- Bank Of England Consultative Paper **, " The Role Of Audit Committee"** , 1987 .

5- Barbara Styimest. Marcelo D. Mackinlay, **"Report on Corporate Governance, Five years to the Dey"**, Institute of Corporate Directors and Toronto Stock Exchange, 1999, available at: http://www.ecgi.org.

6- Beasley, M.S., **" An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud"**, Accounting Review, Vol.71, No.4, PP.443-465, 1996.

7- Braiotta, L. J. and Zhou, J., **"An exploratory study of the effects of the European Union 8th Directive on Company Law on Audit Committees: Evidence from EU companies listed on the US stock exchanges"**,Advances in Accounting , incorporating Advances in International Accounting ,Vol. 24, 2008.

8- Bromilow,C.A. and Berlin, B.L,**" Audit Committee Effectiveness"**. The Corporate Board.Vol.26 issue 155. p 16-21, 2005.

9- Coffee, John C**.," Gate Keepers : The Professions And Corporate Governance "**, Oxford : Oxford Univ , Press, PP.139-140, 2006.

10- Collier, P. A.,**"Factors Affecting the Formation of Audit Committees in Major UK Listed Companies"** ,Accounting and Business Research, Vol. 23, Issue. 91A, PP.420-430, 1993.

11- Dezoort, F.T.Hermanson,D.R.Archambeaut,D.S and Reed.S.A, **."Audit Committee Effectiveness : A Synthesis Of Empirical Committee Literature "** . Journal of Accounting Literature, Vol.21 , PP:38-75 , 2002.

12- Felo, A. J., Krishnamurthy, F. And Solieri, S. A**," Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis**", 2003. Available: http:// www.ssrn.com.

13- Goodwin, J. and Seow, J. L. ," **The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditors and Directors"** ,Singapore, Accounting and Finance vol. 42 Issue. 3.pp: 195-223, 2002.

14- Hamilton, K.L. **"Principal Of Good Corporate Governance And Best Practice Recommendation"** , 2003, Available at : http://asx.com.au/ corporategovernance.

15- Inaam, Z., Khmoussi, H. And Fatma,Z.,**"The Effect of Audit Committee Characteristics on Real Activities Manipulation in The Tunisian Context** ", International Journal of Multidisciplinary Research, Vol.2 ,Issue 2, February 2012.

16- Klein, A., **"Economic determinants of audit Committee independence"** The Accounting Review, Vol. 77 , Iss.2, Apr. 2002.

17- KPMG's Audit Committee Institute. 2006b, **"The audit committee journey : a global view: 2005-2006 International Audit Committee Member Survey"**, Accessed:12 Jan. 2007

18-Lindsell, D., **"Blueprint for Effective Audit Committee"**, Accountancy, Dec. 1992.

19-Luohe, Labelle, R.Piot, C. Thornton, B.D., **" Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence"**, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, Issue 2, 2008.

20-Marrian, I, F, "**Audit Committee**", Edinburgh, The Institute of Chartered Accountants of Scotland, 1988.

21-Martinez, M., & Fuentes, C. , **"The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical study in the Spanish "context**. Corporate Governance, 15(6), PP.1394 – 1412, 2007.

22-Mcmullen, D., & Raghunandan, K **" , Enhancing Audit Committee Effectiveness"**, Journal of Accountancy, Vol.182, N 2, PP. 79-81, 1996.

23-Peck, I.S. and Ruigrok W., **"Hiding behind the flag? prospect for changes in German Corporate Governance"** , European management Journal , Vol.18 , Iss.4 , Aug. 2000 .

24-Rocco, R. V. **,"** **The Audit Committee"** Managerial Auditing Journal, Vol. 9, Issue. 8, PP.18-42, 1994.

25-shahnawaz M., **" Development Of Corporate Governance Framework in Pakistan :Lesson For Saudi Arabia "** ,10th , Accounting Conference , Accounting Disclosure And Transparency: Their role in Strengthening Corporate Governance & Accountability in Saudi Corporate Sector , King Saudi University , Qasseem, Saudi Arabia,p4, October, 2003.

26-Spira,L.F.,"**Audit Committees: Begging the Question?"**, Corporate Governance: An International Review, Vol. 11, pp. 180-188, July 2003.

27-Stewart, J. and Munro, L., **"The Impact Of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors"**, International Journal of Auditing,Vol.11, PP.51- 69, 2007.

28-Venables. julian , And Ken. Impey **," internal audit"** , 3rd Edition , Butterworth , London , CHP.11, 1991.

29-Wright, D. **"Evidence on the Relation Between Corporate Governance Characteristics and the Quality of Financial Reporting"**. Working Papers, University of Michigan, 1996, Available: at www.ssrn.com.

ثالثا : المواقع الالكترونية

- Dar Mandumah

  http://opac.mandumah.com

- EBSCO Publishing Service

  http://web.ebscohost.com/bsi/search

- Social Science Research Network

  http://www.ssrn.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 04/19/13 Time: 11:07
Sample: 2006 2011
Periods included: 6
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 42
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.316568	0.470603	-2.797617	0.0089
X1	0.309236	0.182112	1.698050	0.0998
X2	0.140589	0.037306	3.768514	0.0007
X3	0.335548	0.285302	1.176116	0.2488
X4	0.010001	0.016311	0.613151	0.5444
X5	-1.968105	0.722222	-2.725069	0.0106

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.291215	Mean dependent var	0.071429
Adjusted R-squared	0.031327	S.D. dependent var	0.260661
S.E. of regression	0.256546	Akaike info criterion	0.351937
Sum squared resid	1.974472	Schwarz criterion	0.848414
Log likelihood	4.609318	Hannan-Quinn criter.	0.533916
F-statistic	1.120541	Durbin-Watson stat	1.843169
Prob(F-statistic)	0.380269		

ملحق رقم (2)

نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة

Dependent Variable: Y?
Method: Pooled Least Squares
Date: 04/19/13 Time: 15:04
Sample: 2006 2011
Included observations: 6
Cross-sections included: 7
Total pool (balanced) observations: 42
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.286581	0.471286	-2.729941	0.0102
X1?	0.393426	0.138768	2.835139	0.0079
X2?	0.108183	0.031394	3.445927	0.0016
X5?	-1.803050	0.523241	-3.445927	0.0016
Fixed Effects (Cross)				
_A1—C	0.019398			
_A2—C	0.180380			
_A3—C	0.629259			
_A4—C	-1.164725			
_A5—C	0.017475			
_A6—C	0.175847			
_A7—C	0.142366			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.283236	Mean dependent var	0.071429
Adjusted R-squared	0.081646	S.D. dependent var	0.260661
S.E. of regression	0.249794	Akaike info criterion	0.267893
Sum squared resid	1.996699	Schwarz criterion	0.681624
Log likelihood	4.374240	Hannan-Quinn criter.	0.419542
F-statistic	1.405012	Durbin-Watson stat	1.759827
Prob(F-statistic)	0.227219		